الأردن الحديث
منذ 1921 إلى 1986

تأليف
د. ناصر محمود طهبوب

الإهداء

إلى والدي محمود أحمد طهبوب الذي حباني بكل عطف ومحبة،
وإلى روح والدتي الحاجة فاطمة عبد الرحمن طهبوب
أُهدي هذا الكتاب، آملاً أن أكون قد أوفيتهم بعض حقهم.

ناصر طهبوب

شكر خاص

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة هبه أحمد بيضون على المجهود الكبير الذي بذلته في تدقيق وتنقيح وتحرير هذا الكتاب بجزئيه الأول بعنوان: الأردن الحديث منذ 1921 إلى 1986 والثاني بعنوان: الأردن الحديث منذ 1986 إلى 2022، الأمر الذي ساعد في إخراجه بالصورة التي هو عليها الآن.

لقد ساهمت الأستاذة هبه إلى حد كبير في التحرّي حول دقة المعلومات أينما أمكن ذلك، وكذلك مراجعة التوثيق. وكونها صاحبة عقل ماض ولديها حكمة في مناقشة الطرح، فقد كان لذلك دور في ارتقاء الكتابين الى مستوى البحث العلمي.

كلمة شكر

عرفاناً مني بالجميل، أتقدّم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا الكتاب إلى حيز الوجود ، وذلك من خلال إغنائي بالمعلومات والحقائق والإجابة على أسئلتي خلال مقابلتي لهم، ما شكّل قيمة مضافة بالنسبة للكتاب، وأخص بالذكر:

صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم.

صاحب السمو الملكي سمو الأمير حسن بن طلال.

معالي نذير عبيدات

معالي عزمي محافظة

عطوفة زيد عيادات

الشريفة نوفة بن ناصر

دولة عبد السلام المجالي.

دولة الشريف زيد بن شاكر.

دولة طاهر المصري.

دولة زيد الرفاعي.

معالي عدنان أبو عودة.

عطوفة نبيه شقم.

معالي مروان القاسم.

معالي طاهر كنعان.

سماحة الدكتور عبد العزيز الخياط.

معالي حازم نسيبة.

معالي ناصر الدين الأسد.

معالي شوكت محمود.

معالي عدنان بدارن.

معالي سامي جودة.

معالي إنعام المفتي.

معالي ليلى شرف.

عطوفة حسين عليان

عطوفة أحمد شركس.

الدكتور حنا ناصر.

عطوفة أنور الخطيب.

القاضي تيسير كنعان.

عطوفة محمد ملحم.

العميد عبد الرزاق اليحيّ.

الدكتور البرت أزرغريزغيان.

الدكتور صائب عريقات.

وأقدّم شكري أيضاً إلى السيدة جين بو لدعمها وتجهيزها لهذا العمل، وإلى المعاهد ومكاتب المعلومات التالية التي وفّرت الدعم لهذا الجهد: مكتب المعلومات الأردني – واشنطن دي سي، مكتبة جامعة جورجتاون، معهد هوفر في جامعة ستانفورد، مكتبة المجلس البريطاني في عمان والجامعة الأردنية.

المحتويات

الفصل الأول

فهم السياسة الخارجية 9

الفصل الثاني

ملوك الأردن.....21

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأردنية.....97

الفصل الرابع

الأردن والقضية الفلسطينية.....173

لفصل الخامس

إتفاقية البحث عن السلام.....211

الفصل السادس

دوافع اتفاقية 11 شباط 1985.....223

الفصل السابع

فشل البحث عن السلام.....255

الملاحق.....293

الفصل الأول

فهم السياسة الخارجية

إنّ هذا الهيكل النموذجي يجعل الوسط أسهل تنازلاً من رأي نظري وتجريبي، بما يتيحه لنا من تشغيل الظروف في مستويات متميزة ومتنوعة، بالإضافة إلى استنباط النظرية عن تأثير المستويات المختلفة للظروف على السياسة الخارجية[1].

ورغم تطبيق عدة نظريات ومداخل في الأنظمة العالمية والمحلية إلّا أنّ الإقليم كنظام، يعرض مشاكل أكبر، و في إطار ذلك، فقد عرض وليام ثومبسون تعريفاً مبسطاً لنظام إقليمي، حيث يقول: "إنّه نموذج مكثف من التفاعلات العادية، معترف به داخلياً وخارجياً كمنطقة مميزة، لقد أنشئ ووفق عليه بموجب عاملين متقاربين لمدة عامين"[2].

وعلى الصعيد العملي، يستعمل الباحثون أساليب مختلفة في تطبيق العلاجية أو التمحيص لتعريف أيّ نظام إقليمي معين. ومن الممكن تعريف النظام

---

[1] ماريا بابا كيدس وهارفر ستار، إرادة الفرصة والدولة الصغيرة: العلاقة بين الظروف والسياسة الخارجية، الفصل 20، تشارلز هيرمان وتشارلز كيجلي وجيمس روزناو، اتجاهات جديدة لدراسة السياسة الخارجية، بوسطن، ألن وأنوين1987، ص416.

[2] جيمس روزناو، ما قبل النظريات ونظريات السياسة الخارجية، الفصل السادس، جيمس روزناو، الدراسة العلمية للسياسة الخارجية، نيويورك، شركة نيكولز للنشر 1980، ص140، ملاحظة رقم 59.

الإقليمي بعبارات الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، أو حق التصويت في الأمم المتحدة، أو كنتيجة لتجمعات تاريخية وثقافية ولغوية وجغرافية ودينية أو قومية. وقد ركّزت كثير من الدراسات على الشرق الأوسط، حيث بيّنت أهمية تحليل نماذج العلاقات داخل النظام الإقليمي.

ومن المؤلفين الذين يكبرون أهمية النظام الإقليمي السياسي العربي هو كارل براون، لقد أنشأ مجموعة معقدة من المبادئ والتفاعلات والعلاقات، دعاها بـ "لعبة المسألة الشرقية"، ووفق تعريف كارل براون، فإنّ لعبة المسألة الشرقية والمجتمع المخترق، فكرتان متبادلتا التغير، علاوة على أنّ لعبة المسألة الشرقية، هي التشكيلة الخاصة من هذه العناصر بما يرافق تطبيقها من زخم وإصرار، الأمر الذي يجعل الشرق الأوسط في العصر الحديث نظاماً سياسياً ودبلوماسياً متميزاً"[1].

ومن الباحثين الذين يصورون النظام العربي الإقليمي في عمليهما، هما: جميل مطر وعلي الدسوقي، وكذلك بهجت قرني بالتعاون مع الدسوقي، وقد عرّف جميل مطر النظام الإقليمي العربي بأنّه النظام الذي يشمل البلاد العربية الممتدة من موريتانيا إلى الخليج، والذي يرتبط بمجتمع جغرافي[2].

---

[1] كارل بروان، " السياسات العالمية والشرق الأوسط، نيوجيرسي، مطبعة جامعة برنستون1984. ولوصف عناصر لعبة المسألة الشرقية، أنظر ص(16-18).

[2] طارق إسماعيل، العلاقات الدولية للشرق الأوسط المعاصر، دراسة في السياسات العالمية، ص9.

وقد جارى بهجت قرني هذه الرؤية بقوله: "يمتلك العالم العربي عدّة عناصر مشتركة تستطيع التغلب على الاختلافات العربية، وتجعل من هذه المجموعة كياناً متميزاً عن أكبر مجموعة من البلاد المتقدمة أو غير المستقلة، وتتقاسم هذه الدول صفات تشمل الهوية الثقافية، وتوفر المصادر المناسبة، والهم الدائم لصراع اجتماعي حول قضية فلسطين"[1]. كما جارى كارل براون هذا التوجه في بحثه العلاقات الشرق أوسطية، وذلك بافتراضه وجود عزوف في الإقليم العربي عن تجزئة النزاع أو المواقف التفاوضية إلى قضايا كبرى وقضايا صغرى.

وبدلاً من أن تتجزأ هذه القضايا إلى جذور وأغصان، فقد مالت إلى التجمع مثل شبكة العنكبوت، ولا يقتصر الأمر على تشابك المواضيع فحسب، بل اتجه أيضاً إلى عدم الرغبة في تكوين أولويات، سواء في الترتيب أو المحتوى[2].

ونتيجة لعدم وضوح الحدود المحلية والإقليمية في النظام السياسي العربي، فقد أبدى بهجت قرني وعلي الدسوقي الملاحظات التالية: "إنّ العلاقات العربية ليست في الحقيقة علاقات خارجية، وإنما هي جزء من سياسة العائلة الممتدة. وهكذا، يميل زعماء العرب إلى التحدث مباشرة إلى المواطنين في الدول

---

[1] بهجت قرني وعلي هلال دسوقي، النظام العالمي والسياسات الخارجية العربية، أولوية القيود، السياسات الخارجية للدول العربية، ص26.

[2] كارل براون، السياسات العالمية والشرق الأوسط، نيوجيرسي، مطبعة جامعة برنستون1984. ولوصف عناصر لعبة المسألة الشرقية، أنظر ص17.

العربية الأخرى"[1]، ولعلّ مرد ذلك يعود إلى وجود القضية المركزية للأمة العربية، ألا وهي القضية الفلسطينية.

طارق إسماعيل والتحليل السياسي

إنّ الأقطار التي تمت دراستها سابقاً، تشكّل حجر الأساس لأبحاث الدارسين عن العلاقة بين الظروف وسلوك السياسة الخارجية، ومنها هذا البحث الذي اعتمد عليها لتكوين هيكل رئيسي تقوم عليه هذه الدراسة، والتي عليها اعتمد براون في تقديم نموذج مبادئ "لعبة المسألة الشرقية"، كأسلوب لفحص النظريات المختلفة لسلوك السياسة الخارجية العربية.

إلّا أنّه من أجدى هياكل التحليل، هيكل طارق إسماعيل في كتابه "العلاقات الدولية في الشرق الأوسط المعاصر" و سوف نتّخذ من هذا الهيكل أساساً لدراستنا في هذا الكتاب، وفق المتغيرات التي ارتآها طارق إسماعيل وهي:

الظروف الخارجية

إنّ الظروف الخارجية، هي مفاهيم عامة تحيط بجميع الأفعال والتفاعلات التي تجري على جميع المستويات ضمن النظام الدولي، ومن وجهة نظر قضية بحث واحدة لسياسة الأردن الخارجية، سوف تشمل جميع الأفعال والتفاعلات في الظروف الخارجية، التي تظهر أنّ لها تأثيراً على قرار الأردن،

[1] بهجت قرني وعلي هلال الدسوقي، النظام العالمي والسياسات الخارجية العربية، أولوية القيود "السياسات الخارجية للدول العربية"، ص(27-28).

بتوقيع اتفاقية "11" شباط مع منظمة التحرير الفلسطينية. ويرى طارق إسماعيل أنّ فكرة هبوط المستويات التنازلية للأنظمة تبقي الحاجة إلى العلاقات، وهكذا يمكن تبرير المدخل إلى الأنظمة في الشرق الأوسط، إذا اعتمد على أسّس واضحة توصله إلى مستويات التحليل للعلاقات الدولية في المنطقة[1].

النظام السياسي الإقليمي

إنّ النظام السياسي الإقليمي العربي يحظى باهتمام خاص، وذلك بسبب الأساليب والوسائل المختلفة التي يتم بوساطتها تعريفه، ويمكن تعريف الإقليم بأنّه مجمل تفاعلات العلاقات ضمن النظام السياسي العربي، وتشمل العلاقات العربية على مستوى ثنائي أو جماعي، وكذلك العلاقات العربية ضمن المنطقة الإقليمية (الجامعة العربية)، وأخيراً علاقات الدول العربية مع إسرائيل. كما يجب أن نستعرض أثر السياسة الإقليمية على سياسة الأردن الخارجية بعد عام 1921، وكذلك القضية الرئيسية بمشكلة فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام 1948 حتى الآن.

وبعبارة أخرى، يجب النظر إلى الأبعاد الإقليمية بصيغتها التاريخية – شكل سياسة الأردن الخارجية في عهد الملك عبدالله والملك طلال، والعهد الحديث للاستمرارية والتغيير في عهد الملك حسين– كمقدمة لفهم العوامل الخارجية

[1] طارق اسماعيل، العلاقات الدولية للشرق الأوسط المعاصر، دراسة في السياسات العالمية، مطبعة جامعة سيراكوز، سيراكوز، نيويورك1986، ص5.

التي كان لها أثر على مسار السياسة الخارجية الأردنية، وخاصة ما نجم عنها من توقيع اتفاقية 11 شباط مع المنظمة. إنّ أهمية الأردن كإقليم عربي، يبرز في أنّه عامل مهم ومشارك فعال في مجال العلاقات الإقليمية.

المصادر المحلية للسياسة العربية الخارجية

في هذا الصدد، اعتمد طارق اسماعيل ثلاثة أبعاد مهمة للمصادر المحلية للسياسة الخارجية العربية، وهي الصيغة الاجتماعية الاقتصادية، والاتجاه الأيدولوجي، والسياسة الخارجية[1].

وقد استغل طارق اسماعيل الصيغة الاجتماعية الاقتصادية أساساً أو قاعدة لتحليل قدرة الدولة القومية، وتضم هذه الصيغة عدة متغيرات مثل: السكان، الثقافة، التكنولوجيا، الموارد، التصنيع، الثروة القومية، الملامح الثقافية، وأخيراً تحدي النمو القومي.

يهدف هذا الكتاب إلى الكشف عن قدرات الأردن في اتخاذ القرار السياسي، التي تحول دون تشكيل قراراته السياسية الخارجية والمبادرات والمواقف التفاوضية، ومن البديهي أن تشكل الظروف الداخلية الصيغة التي يستمد منها اتخاذ العمل القوي، مع وجود فرصة معقولة للنجاح أو الإخفاق، وسوف يتم بحث أربعة أبعاد من الصيغة الاجتماعية الاقتصادية وهي:

[1] طارق اسماعيل، العلاقات الدولية للشرق الأوسط المعاصر، دراسة في السياسات العالمية. مطبعة جامعة سيراكوز، سيراكوز، نيويورك 1986، ص41.

1- الاهتمامات الداخلية الأردنية وقضية فلسطين.

2- تشكيل موقع الأردن الجغرافي.

3- سكان الأردن والبنية الاجتماعية.

4- نمو الأردن الاقتصادي وتطوره.

إنّ التصنيف الثاني من الصيغة الداخلية هو ما دعاه طارق اسماعيل الاتجاه الأيدولوجي والسياسة الخارجية، ويعرف طارق اسماعيل الأيدولوجية بأنها مجموعة متشابكة من الافتراضات والعقائد والقيم التي تخص الطبيعة البشرية وطبيعة المجتمع الذي يشرّع نماذج الحياة اليومية[1].

إنّ ارتباط الأيدولوجية بتوجيه السياسة الخارجية، مبني على أساس الخبرة التاريخية لأيّ مجتمع مع العالم الخارجي، وترجمة هذه الخبرة بوساطة الدولة والقواعد التاريخية، هي الدين والقومية المناوئة للاستعمار[2]، وسوف يتم دراسة تطور القومية العربية وتأثيرها على توجه السياسة الخارجية للأردن.

أما التصنيف الثالث من متغيرات الصيغة الداخلية، فهو عملية السياسة الخارجية، وتبرز عملية السياسة الخارجية للأردن مظهرين لهما أهمية خاصة

[1] المصدر السابق، ص(18-19).

[2] طارق اسماعيل، العلاقات الدولية للشرق الأوسط المعاصر، مطبعة جامعة سيراكوز، سيراكوز، نيويورك 1986، ص29.

في تشكيل المسار الدولي لأطراف الشرق الأوسط[1]، وهما: 1. دور القيادة 2. البراجماتية في السياسة العربية المعاصرة.

ويؤكد بعض الباحثين على أهمية دور القيادة في عملية السياسة الخارجية بقوله "إنّ معظم دول الشرق الأوسط تتميز بقيادة قوية ومنفردة على الصعيد الداخلي، أمّا على الصعيد الخارجي، فغالباً ما تتميز بسياسة خارجية بيروقراطية ضعيفة وتابعة، ومدخلات محدودة للسياسة الخارجية من قبل عامة الشعب والجماعات غير المثقفة.

وبسبب هذا الأمر، يلعب طراز القادة الوطنيين ومبادئهم وكفاءتهم دوراً هاماً في تقرير المسار الدولي[2].

أضف إلى أنّ هناك مظاهر كثيرة لأهمية القيادة في سياسات الشرق الأوسط الخارجية، منها: بروز السياسة وفق شخصية صانع القرار السياسي ووجهة نظره الدولية، ومن الأهمية بمكان، الإشارة إلى أنّ دور القيادة السياسية في تشكيل السياسة الخارجية، يختلف من عامل إلى آخر، ومن قضية إلى أخرى، وذلك حسب ترتيبها وأهميتها من حيث كونها قضايا سياسية أمنية أو عليا، كما تختلف من وقت لآخر[3]. وسوف لا نركز هنا على دور القيادة فقط، ولكن

[1] المصدر السابق، ص(29-30).
[2] المصدر السابق، ص(35–36).
[3] المصدر السابق، ص(35–36).

سنركز أيضاً على دور صانعي السياسة من الأفراد في تاريخ الأردن، لما لهذا الدور من تأثير على مسار السياسة الخارجية الأردنية.

إنّ نظام المملكة الأردنية الهاشمية نظام ملكي، ومن هذا المنطلق، يجب التركيز على استراتيجية صاحب القرار السياسي في الأردن في تلك الفترة ومفاهيمه ورؤيته – جلالة الملك الحسين – عند إجراء التحليل، ولكونه مؤسسة قائمة بذاتها، يفرض علينا معرفة دوره في عملية السياسة الخارجية العامة، والمفاوضات الفلسطينية التي يجب أن تدرس بعناية. وسوف أبحث عن الخطوط التفاوضية التي ارتآها المغفور له الملك وفق أهدافه الشخصية ومصالح شعبيّ الأردن وفلسطين، كما سألقي الضوء على تأثير مفاهيمه على مراكز الأردن التفاوضية.

ويمكن الاستئناس بذلك إلى قول عبد الحميد شرف: "إنّ الشرق الأوسط هو جزء من العالم، حيث أنّه في غياب مؤسسات قوية، يترك الرجل بصماته الشخصية على الأحداث التي تشكل نماذج الحكومات وترسم سمات المجتمع، إلى درجة أنّ نوعية الحياة يتم تقريرها من قبل رأس السلطة"[1].

سيتم بحث السياسة الواقعية البرجماتية، كمظهر ثان في عملية السياسة الخارجية، في صيغتين، تشمل الصيغة الأولى التغير في العلاقات العربية

[1] باتريك سيل، مؤلف" تكوين رجل دولة عربي، عبد الحميد شرف والعالم العربي الحديث"، نيويورك – كورتيت بوكس، 1983، ص1.

الخارجية نتيجة نهاية أيدولوجية جامدة في السبعينيات. أمّا الصيغة الثانية فتشمل عملية استمرارية الخيارات في السياسة الخارجية، بسبب سعي الدول – لمرونة التحالفات والسياسات – إلى تحقيق مصالحها القومية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض الباحثين لم يدرج التاريخ كعامل متغير مؤثر في السياسة الخارجية، مثل طارق اسماعيل في برنامجه، كما أهمل بعض الباحثين ذلك في الأبحاث النظرية. ونتيجة لذلك، لم تتضمن كتاباتهم اقتراحات أو بيانات عن التفاعلات وقوة الطلبات النسبية التي تنشأ عن الخبرة التاريخية السابقة من جهة، وعن الظروف الراهنة من جهة أخرى[1].

وعلى أيّ حال، فإنّ التاريخ متغير مهم، وذلك لأنّ السمات الثقافية والتقاليد التاريخية التي تم توارثها من أجيال سابقة، يمكن لها أن تستمر فصولها على أفراد المجتمع. أمّا على مستوى السياسة الخارجية، يمكن لنا أن نسترشد بالسمات الثقافية والأحداث التاريخية التي تحكّمت في سلوك سابقيهم، أو أنّه يمكن لهذه الاختيارات والأنشطة أن تسترشد بالمطالبات المتغيرة التي تنشأ في النظام الدولي، أو مجتمع صانع القرار نفسه. وهكذا، يمكن اعتبار الأعمال الخارجية التي تقوم بها المجتمعات إمتداداً لنماذج سابقة2، و باستقراء التاريخ السياسي للأردن يظهر عنصر حاسم لفهم سياسة الأردن الخارجية وهو التاريخ.

[1] جيمس روزناو، "الظرف الخارجي كمتغير في تحليل السياسة الخارجية". فنست ديفيز إيست مؤلف "تحليل السياسات الدولية"، نيويورك فري بريس 1972، ص148.

[2] المصدر السابق، ص(146–148).

الفصل الثاني

ملوك الأردن

أولا: توطئة تاريخية:

1. الظروف الدولية قبل الحرب العالمية الأولى

في بداية القرن العشرين، كان ميزان القوى في النظام الدولي لصالح القوى الاستعمارية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، وروسيا)، وكانت أهداف السياسة الخارجية الرئيسية للقوى الكبرى تتمثل في:

- إمتداد القاعدة الاقتصادية والتوسع الحدودي لتلك الدول بوساطة الاحتلال.
- الحفاظ على خطوط المواصلات.
- المحافظة على الأسواق المفتوحة وعلى المصادر الطبيعية للدول المستعمرة.
- المحافظة على مصادر العمل والقوى العاملة.
- المحافظة على الأسواق وحمايتها لتسويق السلع المصنعة والتجارة[1].

[1] عبدالله ملك الأردن/ مذكراتي الكاملة – لندن لونجمان جروب، 1978، نشرت باللغة العربية عام 1951.

جيمس روزناو "السياسات الدولية والسياسة الخارجية"، نيويورك، ذي فري برس، 1969.

هوارد ساشار، ظهور الشرق الأوسط 1914–1924، نيويورك. الفريد نوبف، 1969

هانس مورجنتاو، السياسة بين الأمم، نيويورك الفريد نوبف، 1978.

كانت العلاقات الدولية في ذلك الوقت تستند إلى هذه العوامل، وإلى استراتيجية الدول الكبرى التي ترمي إلى تحقيق مصالحها الوطنية، والتي لم تكن ترى مانعاً من استخدام القوّة لتحقيق هذه المصالح والأهداف الوطنية، إن لم نقل إنها تقوم أساساً على القوّة العسكرية.

وجدير بالذكر، أنّ النظام العالمي في القرن التاسع عشر وحتى أوائل الثلث الأول من القرن العشرين – إن لم نقل حتى النصف الأول منه – كان يقوم على السياسة الاستعمارية وقوامها الاحتلال وإدارة المستعمرات وضم الأراضي الأجنبية إلى الإمبراطوريات الكبرى[1]. ومن البديهي في ظل هذا النظام أن يصبح الشرق الأوسط خاضعاً لأهداف سياسة الدول العظمى ومصالحها، خاصة الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية. وقد عملت الدول الغربية بعد الحرب العالمية الأولى على تقسيم محميات هذه الدول تحت ستار دولي من الانتداب بوساطة عصبة الأمم، وذلك لتوتر العوامل الدولية والتطورات الداخلية في الإمبراطورية العثمانية عند نشوب الحرب العالمية الأولى.

ومن البديهي ألّا تشكّل الإمبراطورية العثمانية المتداعية وفق رؤية سياسات القوى الاستعمارية، عاملاً فاعلاً في السياسة الدولية، إذ لم تعد تشكل تهديداً للنظام الدولي الجديد، وبالتالي خرجت من دائرة التوازنات الدولية، وخاصة عندما أعلنت الحرب ضد بريطانيا وروسيا، الأمر الذي ورّطها في حرب

[1] المصدر السابق، أصبحت اتفاقية سايكس بيكو 1916 قاعدة للمادة رقم 94 من المعاهدة التركية، و كانت مثالاً على طبيعة النظام العالمي في تلك الحقبة.

تفاعلت بسرعة، لتتطور إلى حرب كونية أولى، كانت فيها الإمبراطورية العثمانية إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا وروسيا وفرنسا وغيرها من الدول، وبحجة الدفاع عن مناطق نفوذ هذه الإمبراطوريات، فقد عملت على تحقيق أهداف سياستها الاستعمارية، فشنّت هذه الدول الحرب ضد دول المحور، وأصبحت تركيا هدفاً لمخلب القط الأوروبي، الذي عمل على التمزيق بجسد هذه الدولة وتفتيتها إلى مناطق نفوذ وفق مصالحها العليا واستراتيجيتها المحدّدة.

وكان دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا عاملاً مهماً في تخفيف الضغط عن القوات الألمانية في الجبهة الأوروبية، وعاملاً قوياً في إجبار روسيا على حشد قواتها بمحاذاة الحدود التركية؛ وذلك لأسباب عسكرية وأمنية ومناطق نفوذ، فتوزعت جهود قوات الحلفاء، خاصة بريطانيا وفرنسا، على عدة جبهات في أوروبا وفي الشرق الأوسط، بغية حماية المصالح الاستعمارية وتأمين خطوط المواصلات، من الخطر العثماني الذي بات مصدر تهديد جغرافي وسياسي واستراتيجي لدول الحلفاء، وكذلك في شبه القارة الهندية وشمال أفريقيا. هذا وقد قام الأسطول العثماني بقيادة الأميرال الألماني سوخون، بقصف الساحل الروسي، بحجة أنّ روسيا هاجمت الجبهة العثمانية في الأناضول[1].

[1] الملك عبدالله، مذكرات الملك عبدالله، ملك شرق الأردن (لندن. جوناثان كيب/ مطبعة ألدين، 1951)، ص130.

وقد واجهت دول المحور هذه الاتفاقية بحملات إعلامية مضادة، خاصة فيما يتعلق بالديار المقدّسة، إذ ثارت قلاقل في الهند بفعل هذه الحملات التي صوّرت احتلال الأماكن المقدسة من قبل القوات الأجنبية، الأمر الذي استدعى سحب جميع البعثات العسكرية البريطانية والفرنسية من المناطق العربية، مع الإبقاء على الإمدادات العسكرية والتموين والأموال، فكان من الأفضل لمستقبل التحرر العربي، في نظر الحكومة البريطانية، أن تظل القوات الأجنبية بعيدة عن الثورة[1].

وبعد أن تحقّق النصر للحلفاء، تنكّرت الحكومة البريطانية لوعودها للشريف حسين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، حيث أنها نكثت ما أبرمته من وعود ومواثيق للشريف حسين، تعهدت بموجبها بإنشاء دولة عربية في بلاد الشام.

في شباط عام 1916، عملت بريطانيا وفرنسا على تمزيق الدولة العثمانية، وعلى تقسيم الولايات العربية بينهما عبر اتفاقية عرفت بمعاهدة سايكس بيكو، والتي نصّت على تفكيك الإمبراطورية العثمانية وإنشاء محميات من الهلال الخصيب والعراق. كما تضمّنت الاتفاقية وضع سوريا تحت الانتداب الفرنسي، أما فلسطين والعراق، فهما تحت انتداب الإدارة البريطانية[2]، ولم يكن هذا التقسيم لتفكيك الإمبراطورية العثمانية فحسب، وإنما كان لتحقيق مصالحهما

---

[1] المصدر السابق: ص132.

[2] وضعت فلسطين – الجزء الجنوبي – من سوريا الكبرى تحت الانتداب، وفاء بالتزام بريطانيا بوعد بلفور لليهود، والذي يقضي بإنشاء وطن قومي لهم على أرض فلسطين.

الاستعمارية وأهدافهما البعيدة في فلسطين، إذ استفادت فرنسا من إمبراطوريتها الواسعة على صعيد الجهود الحربية والإمدادات الحيوية والاستراتيجية، ففي أثناء الحرب، زودت الإمبراطورية فرنسا بقوات يبلغ تعدادها (1.918.000) جندياً، منهم (680.000) حاربوا في ميدان المعركة على الساحة الأوروبية[1]، بالإضافة إلى ما تشعر به فرنسا من روابط دينية بينها وبين طوائف في البلاد السورية.

وقد استغل الصناعيون الفرنسيون كروم العنب والقمح والشعير والقطن والحرير في سوريا[2]. حيث كان ذلك في إطار المصالح الاقتصادية الفرنسية، التي كانت سبباً كافياً لسعي فرنسا لبسط سيطرتها على سوريا، والتي عبّر عنها لويد جروح بصراحة بقوله "إنّ الفرنسيين عبّروا للعرب وللبريطانيين عن نيتهم بعدم الخروج من سوريا حال تسلمهم إدارتها، وإنّ هدفهم الحقيقي هو جعلها جزءاً تابعاً للإمبراطورية، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ فرنسا ترى في سوريا قلب وعقل النشاط الثقافي والسياسي للعرب جميعا"[3].

إنطلق المركز الثقافي للثورة العربية من دمشق، ومنها سعى العرب تقليدياً إلى تأسيس مملكة عربية متحدة. وفي سوريا أيضاً، تركّز التيار القومي العربي للاستقلال، وقد شكّل تهديداً خطيراً للسيطرة الفرنسية على إمبراطوريتها في شمال أفريقيا، لذا، فقد هدفت السياسة الفرنسية في سوريا إلى استئصال أيّ

[1] هوارد ساشار، ظهور الشرق الأوسط (1914–1924)، نيويورك. الفريد نويف 1969، ص259.
[2] المصدر السابق، ص260.
[3] المصدر السابق، ص177.

حماس أو تحرك يرغب في إنشاء دولة عربية مستقلة، وسعت إلى ضم أو دمج سوريا بالإمبراطورية الفرنسية الواسعة، لا لتضمن فقط حماية المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لفرنسا، ولكن أيضاً لتحول دون يقظة القومية العربية، ولمنع إشعال روح المطالبة بتقرير المصير في شمال أفريقيا.

ولتحقيق ذلك، فرضت فرنسا سياسات تؤدّي إلى ضم سوريا إلى الدولة الفرنسية الكبرى، وكان لبريطانيا العظمى مصالح استراتيجية واقتصادية وسياسية في الشرق الأوسط، مثل فرنسا، وانصّب مركز اهتمامها على العراق وفلسطين، وذلك في إطار استراتيجيتها السياسية التي تسعى إلى المحافظة على تفوقها البحري وكذلك على خطوط المواصلات، مع مصالحها الاستعمارية في مصر والهند ورأس القرن الأفريقي. لهذا السبب، كان من الضروري لبريطانيا البحث عن قاعدة بريّة لحماية هذه المصالح في المنطقة، فكان شرق الأردن.

كما احتاجت أيضاً إلى السلام والاتفاق في منطقة العراق، وأخيراً، فرضت بريطانيا سيطرتها على فلسطين لأسباب تتعلق بصورة كبيرة بمسألة دفاعها عن مصر، بما فيها استعمال مدينة حيفا قاعدة بحرية في البحر الأبيض المتوسط، وإنشاء خط حديدي وأنبوب نفط من العراق إلى البحر[1].

[1] هوارد ساشار، ظهور الشرق الأوسط (1914–1924)، نيويورك. الفريد نويف 1969، ص 282.

لقد كان نفط العراق هو المصلحة الاقتصادية الرئيسية لبريطانيا في الشرق الأوسط، ومدار صراع بينها وبين فرنسا للسيطرة على آبار النفط في الموصل، وذلك خلال المباحثات النهائية حول تقسيم التركة والمناطق التي تم أخذها من تركيا، وفي 25 نيسان 1925، تمّ التوقيع على الصيغة النهائية لاتفاقية النفط بين سيرجون كادمان وبين بيرتيلو (وتتضمّن تخصيص 25% من آبار نفط الموصل حصص لفرنسا، مقابل حق بريطانيا في سيناء وكذلك خط أنابيب للنفط عبر سوريا، بالإضافة إلى طلب بريطانيا إنشاء خط حديدي يمر في سوريا)، ولكن في اليوم التالين قرّر المجلس الأعلى بالإجماع منح حق الانتداب على فلسطين والعراق لبريطانيا، وحق الانتداب على سوريا لفرنسا[1].

في ضوء المباحثات السياسية والاحتلال العسكري الفعلي، كانت بريطانيا قادرة على إقرار أحقّيتها بالحصول على الانتداب على فلسطين، وذلك وفاءاً للإلتزامات زمن الحرب. وكانت سياسة بريطانيا الخارجية في أثناء الحرب العالمية الأولى ذات أهداف محدّدة، وهي النصر في الحرب، وضمان البقاء لها ولإمبراطوريتها. ولأجل هذا، تناقضت وعود بريطانيا، وتمثّل ذلك في وعد بلفور لإنشاء وطن قومي لليهود على حساب مراسلات الحسين مكماهون، التي تم بموجبها وعد العرب بإنشاء دولة مستقلة عربية في جميع الأراضي التي يتم تحريرها في نهاية الحرب.

[1] المصدر السابق، ص279.

هذا ولم يكن استحالة الوفاء بهذه الوعود المتناقضة يشكّل أيّ قضية لبريطانيا، فعند انتهاء الحرب، دلّت أفعالها على أنّه لم يكن في نيتها تسهيل عملية الاستقلال العربي أو ضمان الوطن القومي لليهود، بل كان هدفها استغلال هذه الوعود في مجال نشر السيادة البريطانية على هذه المناطق المكتسبة حديثاً، أمّا بالنسبة للعراق، فقد أريد له أن يكون كالهند بالنسبة لبريطانيا[1].

أمّا بالنسبة لفلسطين، فسوف يتم السماح بهجرة يهودية محدّدة، بحيث يتم منح حكماً ذاتياً محدداً للفلسطينيين تحت الإدارة العسكرية والإدارية البريطانية. وهكذا، كانت فلسطين والعراق هدفاً لخدمة المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية للإمبراطورية البريطانية.

2. الولايات العربية في ظل الإمبراطورية العثمانية

على الرغم من محاولات الإصلاح التي قام بها الحكام العثمانيون منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وحتى عام 1908، إلّا أنّ الضعف قد استشرى في هياكل الدولة العثمانية وفي بناها التحتية والإدارية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي أتاح الفرصة لتغلغل النفوذ الأجنبي، خاصة النفوذ الألماني الذي امتد ليشمل كثيراً من القطاع الاقتصادي والتجاري والسياسي، وباتت المساحة

[1] لقد رفض سير بيرس كوكس خطة لندن عام 1918 لنظام حكومة عربية، وطبّق بدلاً عنه نظاماً عسكرياً صارماً مع وجود القوات الهندية التي احتلت البلاد. وفي عام 1919، تم تشكيل حكومة على النمط الهندي تحت الإدارة الرسمية البريطانية، ويقوم بها موظفون هنود تحت أسماء ومناصب تم نقلها حرفياً من الهند إلى العراق، واستعمال النظام القضائي الهندي والعملة الهندية من فئة الروبية. المصدر السابق ص(368–369).

مكشوفة للتدخل والتلاعب الخارجي في الشؤون الداخلية للإمبراطورية، الذي تمثّل في الامتيازات الأجنبية على مختلف الصعد، وأهمها استقلالية الأقليات الأجنبية والمواطنين الأجانب، فكان لهم محاكم خاصة تعود إلى القضاء في بلادهم.

وفي ظل هذه الأوضاع، نمت وترعرعت الحركة الطورانية، أو ما يسمى بالقومية التركية، في الإمبراطورية، وذلك على حساب القوميات الأخرى وخاصة العرب، واستلمت هذه الحركة السلطة بعد انقلاب عام 1908 على السلطان عبد الحميد، آخر سلاطين الدولة العثمانية. وقد سعت الصفوة التركية الحاكمة إلى إجراء تعديلات جوهرية في مختلف الجوانب الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فربطت تركيا بعجلة الغرب، واعتمدت لتحقيق ذلك سياسة تحديث تركيا، على غرار النمط الأوروبي، وكان لسياسة التتريك التي اعتمدتها الحركة الطورانية ردة فعل من جانب القوميات الأخرى في الدولة الجديدة، خاصة الولايات العربية، التي رأت في السياسات الجديدة تذويبا للغتها وقوميتها.

لقد رفض العرب مبدأ تذويبهم في قومية أخرى بعيداً عن لغتهم وثقافتهم وتراثهم ودينهم، فكانت نتيجة ذلك، الثورة العربية التي وجدت في المناخ الجديد تربة خصبة للثورة. وعلى الرغم من محاولات الحركة الطورانية سن قوانين جديدة وفق المتغيرات الجديدة، فقد وضع الأتراك نظاماً إدارياً جديداً بمشاركة قوى عربية في البرلمان التركي. ولكن لم يكتب لهذه المحاولات النجاح.

وفي ظل المتغيرات الجديدة، باتت الحكومة العثمانية مقيّدة تحت مبادئ الإصلاح التركية، فقد تم تغيير التركيبة العسكرية، وأصبحت اللغة التركية هي الرسمية في الحكومة والمدارس، في ظل المنهج الدراسي الذي يركز على الثقافة الجديدة في جميع أنحاء الإمبراطورية، خاصة في المناطق العربية في عسير واليمن وألبانيا وجبل الدروز والكرك[1].

وقد طالبت سوريا باللامركزية، في حين احتل عبد العزيز بن سعود الأحساء، وفي ذلك الوقت، كان الشريف حسين يؤيّد الوحدة العثمانية، وقام بإخماد سلسلة من الثورات. أمّا الانتفاضات، فقد جوبهت بأسلوب قمعي شديد ودون هوادة من قبل القوات التركية.

وأمام هذه الأساليب القمعية، فقد وفدت إلى الحجاز بعثات من سوريا، وقدّمت بيانات لشريف مكة تصف الأحوال التي يعيش العرب في أجوائها[2]، مما حدا بالشريف استعراض خياراته في ضوء الحقائق الجديدة، والمتمثلة بالتآلف العثماني الألماني عام 1914، والإصلاحات الجديدة، والأعمال العسكرية القمعية من قبل الأتراك، كما قام بتقييم الأحداث التي تؤثر على مستقبل الإمبراطورية العثمانية، وخرج بحقيقة مؤكدة وهي أنّ الجيش العثماني يفتقر إلى القدرة على ممارسة السيطرة العسكرية التامة على جميع مواقعه في الدولة، دون تدخل أجنبي أو تعاون القبائل، بالإضافة إلى أنّ الإمبراطورية كانت

[1] الملك عبدالله، مذكرات الملك عبدالله، ملك شرق الأردن، فيليب جريفز، مطبعة لندن، لندن 19511951، ص245.

[2] المصدر ذاته، ص246.

تعتمد على الدعم الأجنبي، فالأتراك مثلاً، كانوا يعتمدون على المعونة العسكرية الألمانية.

وأمام هذه الحقائق فقط، نشط الغرب لتنفيذ سياساته في أملاك الرجل المريض، فقد مارست بريطانيا نفوذاً واسعاً في مصر في مختلف المجالات، وكذلك في الكويت، ذات المركز الاستراتيجي، و قامت إيطاليا، المتمركزة في أرتيريا، بوضع خطة لاحتلال ليبيا عام 1911[1].

لقد اعترفت بريطانيا بسيادة تركيا على الكويت، ولكنها عارضت منحها السيادة، محبذة الاستقلال المحلي خوفاً من وصول الألمان عاجلاً أو آجلاً إلى الخليج. لقد لوّحت بريطانيا بالقوّة العسكرية لجعل مركزها واضحاً، كذلك كانت إيطاليا، مثل بريطانيا، مهتمة بتعزيز موقفها في المنطقة، حيث اغتنمت فرصة الثورة العربية في عسير واليمن لتأكيد موقفها هناك. وكان الإيطاليون على استعداد لمساعدة الإدريسيين بإمدادات من البنادق والذخيرة، لخلق جو من التناقض تتمكن بوساطته من الحصول على فوائد سياسية[2].

وفي ظل هذه الأجواء، كان الشريف حسين، شريف مكة، مدركاً لمكائد القوى الأجنبية، وكان إيمانه الراسخ الأول هو معارضة الانفصال العربي، خوفاً من نتائج حل الإمبراطورية العثمانية، وبما سيعقبه من ضعف وفوضى في الدول

[1] المصدر السابق، ص74، هامش رقم 1.

[2] المصدر السابق، ص73، هامش رقم 1.

المنفصلة، بالإضافة إلى التدخل الأجنبي فيها، ولم يكن أمامه سوى خيارين لمعالجة هذه الحالة، فالخيار الأول هو أن يسعى إلى تسوية مع الأتراك العثمانيين والسلطان.

أما الخيار الثاني، فهو تأسيس مملكة متحدة مستقلة. ولتحقيق ذلك، عمد عند نشوب الحرب العالمية الأولى، إلى المفاوضات الثنائية مع الاتحاديين من جهة، ومع بريطانيا من جهة أخرى[1].

ثانياً: الثورة العربية الكبرى

كان للإعتبارات المحلية والدولية دور مهم في إعلان الثورة العربية الكبرى، فعلى الصعيد المحلي، أمرت الحكومة التركية الطورانية فرض سياسات تتعارض وتطلعات شريف مكة ومصالحه، وذلك عبر قرارات أهمها (الهيمون) العثماني القاضي ببناء خط سكة حديد، إمتداداً لخط سكة حديد الحجاز، ما بين مكة والمدينة، وما بين ينبع وجدة، ما سيؤثر بالضرورة على حيوية مصالح الشريف وأنصاره. وكان هنالك أيضاً قرار (الهيمون) الثاني، والذي بموجبه ستطبّق قوانين الإصلاح المؤقتة على الحجاز، الأمر الذي سيدخل المنطقة ضمن ممتلكات الدولة العثمانية، فمصالح الشريف السياسية تكمن في حماية قوته في الحجاز وتعزيزها، بضمان مصالح أنصاره والوفاء بواجبات رئاسته، وهي تتعارض قطعاً مع المصالح التركية.

---

[1] المصدر السابق، ص246، "لقد جرت المفاوضات بين الشريف والاتحاديين بواسطة المراسلة تارة، وبواسطة الأمير فيصل تارة أخرى. كما تمّ تبادل الرسائل أيضاً مع بريطانيا، في محاولة لتعزيز الاستقلال العربي" ، والتفصيلات المحدّدة غير متوفرة – أنظر أيضاً هامش رقم 39.

أمّا على الصعيد الدولي، فإنّ دخول الأتراك إلى جانب ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، قد عجّل بإشعال الثورة، إذ كان للشريف حسين موقفاً من الحرب، ونلاحظ ذلك في رسالته إلى السلطان محمد رشاد يقول فيها: "تقدّرون جلالتكم أنه عند انتهاء حرب البلقان، كنا في حالة من الضعف وعدم الاستعداد لمواجهة الحرب، إنّه من الخطورة بمكان الدخول في هذه الحرب إلى جانب ألمانيا. إننا نعتمد على ألمانيا في جزء كبير من أسلحتنا وذخيرتنا، كما أنّ مصانع السلاح العثمانية، ليست قادرة على مد جيوشنا بالمعدات الهامة، ولا بتعويض خسائرنا من الأسلحة، وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الأجزاء الجنوبية من الإمبراطورية: البصرة واليمن والحجاز، تتعرض للهجوم من الأساطيل الأجنبية المعادية. إنّ الحكومة لا تستطيع الاعتماد على سكان هذه المقاطعات البعيدة في الدفاع عن أنفسهم كونهم غير منظمين وغير مسلحين، لذلك، أناشد جلالتكم باسم الله عدم الدخول في هذه الحرب إلى جانب ألمانيا، حيث أنّ هذا سوف يكون إمّا جهلاً أو خيانة عظمى"[1]، ولكن لم تلاق نصيحة الشريف أذناً صاغية، إذ دخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا.

لقد أقدم الأتراك بدخولهم الحرب على مغامرات لا تحمل في طياتها غير سوء التقدير للعواقب، إذ خلت من أيّ فوائد مبررة، وربما يعود القرار التركي في دخول الحرب إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية، منها القضاء على الثورات الداخلية، وتعزيز مركزها الدولي اعتماداً على القوّة الألمانية.

[1] الملك عبدالله، مذكرات عبدالله، ملك الأردن. فيليب جريفز، مطبعة لندن. لندن 1951، ص(128–129).

لقد كان يجب على الحكومة التركية دراسة جدوى دخول الحرب استراتيجياً وعسكرياً، ولكن القرار التركي لا يحمل في طياته غير الحمق، فالثورات الداخلية قائمة، وتهديد الجيوش الأجنبية وأساطيلها من قبل دول التحالف – بريطانيا وفرنسا – قائم على حدودها، بعد دخول تركيا حليفاً لألمانيا. وقد أدانت بريطانيا هذا العمل، وبدأت على الفور اتصالاتها مع الشريف حسين، وعرضت عليه مساعدته وتمويل الثورة في حال حدوثها، وبعد عامين من الجلسات والمفاوضات مع العرب، انطلقت الثورة العربية في 10 حزيران عام 1916 في مكة والطائف وباقي المدن الحجازية، بموجب نداء من صاحب السمو الشريف الحسين بن علي[1]. هذا وقد بيّنت مراسلات الحسين مكماهون تفاصيل الاتفاق بين العرب والبريطانيين، التي على أساسها قامت الثورة. كما أورد الملك عبدالله في مذكراته ملخصاً أساسياً للشروط في المراسلات[2]، و تفيد هذه المذكرات أنّ بريطانيا اعتمدت مساعدة الشريف والعرب في حربهم من أجل التحرير، حتى يتم جلاء الأتراك والألمان عن البلاد العربية.

وقد تمّ تعريف حدود هذه البلاد، بموجب البيان الذي أعلنته اللجنة المركزية لحزب العرب الفتاة في سوريا، وهي من الاسكندرونة إلى الحدود المصرية في رفح جنوباً، ثمّ إلى سيناء على البحر الأحمر غرباً، ومنها إلى مسقط وعمان باتجاه البحرين والكويت، ثمّ شرقاً مقاطعة البصرة وحدود إيران، ثمّ شمالاً إلى

[1] المصدر السابق، ص142.

[2] المصدر السابق: ص134.

حدود البلاد العربية في كردستان، ثمّ تمتد غرباً لتشمل الجزيرة والموصل مع إقليم حلب، وثانية إلى الاسكندرون[1].

ويتضح لنا الهدف الأساسي الذي قامت لأجله الثورة العربية الكبرى، وهو تأسيس مملكة عربية موحدة مستقلة، على قاعدة أنّ الأمة العربية في تلك الفترة كانت تمتلك المتطلبات الأساسية للاعتماد على نفسها، سواء على الصعيد البشري أو الإداري أو العسكري. فعلى الصعيد البشري، فإنّ العرب يشكّلون الغالبية العظمى في أقاليم فلسطين وبيروت وحلب وسوريا وبغداد والموصل والبصرة والحجاز.

أمّا على المستوى الإداري والتشريعي والعسكري، فإنّ كثيراً من العرب الذين يعملون لدى الدوائر العثمانية وتسلموا مراكز قيادية ومناصب إدارية رفيعة المستوى، قد اكتسبوا مهارات متعددة، وخبرات تؤهلهم لتحمل مسؤولية إدارة شؤون الدولة الجديدة، التي أرادتها الثورة العربية الكبرى وحزب العرب الفتاة[2].

وعلى الرغم من مساهمة العرب في انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وتحرير البلاد العربية من الحكم التركي، فإنّ الاستقلال العربي لم

---

[1] المصدر ذاته، ص247، اعتبر لبنان وفلسطين ضمن الحدود العربية، أمّا الإمارات العربية، فقد استثنيت لعلاقتها التعاقدية مع حكومة الهند، كذلك نجد والبحرين وسلطنة مسقط وعمان وحضر موت ولحج مع عدن والمحميات المجاورة الست. وتعهدت بريطانيا بعدم عقد سلام مع تركيا أو ألمانيا قبل تحرير البلاد التالية: اليمن، عسير، حائل وكامل العراق وسوريا.

[2] المصدر السابق، ص247.

يتحقق، وذلك لغدر بريطانيا بالشريف حسين، ونكثها بالعهود والمواثيق التي قطعتها على ذاتها، ولاتفاقية سايكس بيكو في شباط عام 1916، والتي بموجبها، تم الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا على تقسيم البلاد العربية، وتجريدها من الاستقلال بموجب مراسلات الحسين مكماهون، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد أعلنت بريطانيا على لسان وزير خارجيتها بلفور عام 1917، وعداً يسمى "وعد بلفور"، وعدت اليهود بموجبه وطناً قومياً في فلسطين.

ومع انتهاء الحرب، كانت بريطانيا تحكم سيطرتها على البلاد العربية المحرّرة، واعتبرتها مناطق العدو المحتلة، وذلك بوساطة (200.000) جندي من قواتها. وقد أيّد اللورد ميلز، مستشار لويد جورج للشؤون الخارجية بشدة، التقسيمات الأصلية لاتفاقية سايكس – بيكو، وبموجبها، منحت فرنسا السيادة على الساحل السوري، في حين منح الملك فيصل ورفاقه حكم المنطقة الداخلية بإشراف وتمويل فرنسا[1]. ولتحقيق هذا الهدف، قرّر الجيش البريطاني في أيلول عام 1919 الجلاء عن سوريا تنفيذاً للاتفاقية، حتى تتمكن فرنسا من معاملة سوريا كجزء من الإمبراطورية الفرنسية، وقد فاوض الملك فيصل بريطانيا في محاولة لإقناعها بالعدول عن هذا العمل، كما دخل مع الفرنسيين في مفاوضات للحصول على بعض التنازلات، ولكنه مني بالإخفاق في المحاولتين، لتصميم بريطانيا على إبقاء العلاقة مع فرنسا جيدة، ولم يكن أمام الملك فيصل إلّا أن يعقد اتفاقية مع كليمنصو في السابع من آذار عام 1920، رغم ضررها بمصالح الاستقلال العربي. وقد رفض المؤتمر السوري

[1] هوارد ساشار، ظهور الشرق الأوسط (1914–1924)، ص261، نيويورك – الفريد نوبف 1969.

الاعتراف باتفاقية فيصل – كليمنصو، وأعلن الاستقلال الكامل والشامل لسوريا بما فيها فلسطين، كما أعلن في الوقت ذاته، إنتخاب فيصل ملكاً دستورياً على البلاد. ووفقاً لذلك، فقد ألغى المؤتمر حكومات الاحتلال العسكري في المناطق الثلاث الواقعة تحت الإدارة العسكرية البريطانية، كما تمّ التعهد بمنح لبنان حكماً ذاتياً.

وفي الثامن من آذار، تمّ قراءة البيان الذي أعلن مولد المملكة الجديدة، كما أعلن بيان آخر الاستقلال التام للعراق تحت قيادة الملك عبدالله، شقيق الملك فيصل الأكبر، وبادر الملك فيصل بتأسيس وزارة، وذلك على قاعدة الوعد الذي تلقاه بعصر من القانون والنظام والمساواة. كما وعد بحماية جميع المصالح الأجنبية. ولتحقيق ذلك، تمّ تعيين لجنة لعمل مسودة دستور لسوريا، وبعد عشرة أسابيع، تمّ إنجاز نص الدستور، و كان النص نموذجاً فضفاضاً للنمط الأوروبي، إلّا أنّه كان غامضاً ومهملاً لمسألة حدود المملكة الجديدة، وقد بعث الملك فيصل ببرقيات صداقة إلى عواصم الحلفاء الرئيسيين، بما فيها فرنسا، التي لم تعر الرد انتباهاً، في حين أرسلت الحكومة البريطانية تحذيراً غاضباً إلى الملك فيصل على لسان كورزون، وفيه يشير إلى أنّ بريطانيا لن تعترف بالنظام الجديد ولا بالدستور، وأنّ بريطانيا لن تقر حق أيّ جماعة من الشعب في دمشق التكلم باسم فلسطين والعراق[1].

[1] المصدر السابق، ص275.

كان الاحتلال الإنجليزي لسوريا الكبرى والعراق، هو المشكلة الحقيقية التي واجهت العرب بقواته الضخمة، والتي حالت دون اتخاذ أيّ إجراءات عسكرية لتحرير الأراضي العربية في العراق وفلسطين من السيطرة البريطانية، أمّا في سوريا، فقد منح الملك فيصل استقلالاً محدوداً، شكّل بموجبه قاعدة عسكرية وسياسية، ولكنها لم تكن قادرة على هزيمة الجيش الفرنسي الذي تمّ تعزيزه بجنود الإمبراطورية الفرنسية الكبرى، ونتيجة قرار المؤتمر السوري بإعلان ممالك مستقلة في سوريا الكبرى ومن ضمنها فلسطين والعراق، وإلغاء حكومات بريطانيا العسكرية في المنطقة، تم عقد اجتماع على وجه السرعة بين بريطانيا وفرنسا لتنفيذ اتفاقية سايكس– بيكو، وتمخضت المفاوضات عن سلخ المناطق العربية عن الإمبراطورية العثمانية. كما تمّ ترتيب منح الانتداب على هذه المناطق وإسناده إلى كل من بريطانيا وفرنسا[1]، وكمصلحة لذلك، تعّهدت بريطانيا بالمحافظة على السيادة العسكرية على كل من العراق وفلسطين، أمّا فرنسا، فقد كان لها السيادة على سوريا.

ولتحقيق ذلك، سارعت بريطانيا بإجلاء قواتها عن سوريا، الأمر الذي أتاح لفرنسا مواجهة قوات الملك فيصل في معركة ميسلون عام 1920، وإلغاء نظام حكمه بعد احتلال مدينة دمشق.

[1] تمّ إقرار الاتفاق البريطاني الفرنسي على شروط التسوية، وفقاً لاتفاقية سايكس بيكو في نيسان 1920 في سان ريمو، وكانت الاتفاقية أساساً للمادة رقم 94 من المعاهدة التركية.

ثالثاً: الدولة الهاشمية في العراق وشرق الأردن

بعد خلع الملك فيصل عن عرش سوريا، أثبتت الأحداث المتتالية أنّ إخلاء القوات البريطانية من سوريا كان كارثة بالنسبة للسياسة الخارجية البريطانية، خاصة عندما وصلت القوات الفرنسية إلى دمشق في 1920/7/26، ولمواجهة ذلك، عرضت بريطانيا اقتراحاً يتم بموجبه إنشاء دولتين عربيتين في كل من العراق والأردن بشروط.

وتمثلت أهم الأحداث التي زعزعت سياسة بريطانيا الخارجية بعد خروج الملك فيصل في كل من فلسطين والعراق بما يلي:

أولاً: الشعور القومي المتنامي في سوريا بعد إعلان الاستقلال بوساطة المؤتمر السوري، وبعد إلغاء حكومات الاحتلال الأجنبي من قبل هذا المؤتمر.

ثانياً: الثورات الوطنية في كل من العراق وفلسطين تأييدا للملك فيصل وتنديداً بسياسة الغرب في المنطقة الرامية إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، والتي فصلت عن سوريا تنفيذاً لذلك، وقد عزّزت هذه الثورات فكرة القومية العربية وتصميم العرب على الاستقلال.

ثالثاً: قرار الملك عبدالله بتجهيز قوة عسكرية ضد الفرنسيين للمساعدة في إعادة تنصيب الملك فيصل ملكاً على سوريا.

لقد ترك تسلسل هذه الأحداث أثراً على الصحافة ووسائل الإعلام في بريطانيا، بالإضافة إلى الخسائر البشرية والمادية عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي أدّى إلى زيادة الضغط على الحكومة البريطانية لإيجاد حل لهذه المشكلة. لذا، عقدت بريطانيا في شهر آذار 1921 مؤتمر الشرق الأوسط في القاهرة، لبحث التطورات في المنطقة، وكان هدفها الرئيسي هو حماية مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة، ومن أهمها المحافظة على علاقات طيبة مع فرنسا، بالإضافة إلى تحقيق استقرار سياسي في العراق وفلسطين، والذي تعرض للتهديد، ما كلّف الخزينة البريطانية تكاليف باهظة، وكان أحد الحلول التي يمكن بواسطتها استعادة استقرار نسبي وتهدئة الشعور القومي العربي، اقتراح تأسيس مملكة عربية في العراق، تحت زعامة الملك فيصل، ومملكة عربية فيما كان يدعى شرق الأردن للأمير عبدالله، وهاتان المملكتان يتم تأسيسها في ظل شروط معينة، وقد تمّ في 24 آذار نقل هذه المقترحات إلى الأطراف المعنية.

قبل الملك فيصل العرض البريطاني كملك للعراق في الأول من آذار عام 1921، ولكن تعرّضت نصوص الاتفاقية إلى مفاوضات مطولة وتأخير من الزعماء السياسيين العراقيين، خاصة فيما يتعلق باقتراح بريطانيا إقامة علاقة رسمية مربوطة بمعاهدة، ولكن في الواقع، كانت نصوص الانتداب هي الوثيقة الجارية والموجهة للعلاقات البريطانية العراقية.

وقد عرضت المعاهدة على مجلس الوزراء العراقي في 19 فبراير 1922، ووقّعت في تشرين أول 1922، وتمّ تصديقها من الجمعية العراقية بعد تدخل بريطانيا في 1924/6/10.

أمّا عن شروط تأسيس مملكة الأمير عبدالله في شرق الأردن، فكانت كما يلي:

- أن يتخلّى الأمير عبدالله عن اتخاذ أيّ عمل ضد الوجود الفرنسي.
- أن يتخلّى عن مطالبته بالعراق.
- أن يحافظ على النظام في شرق الأردن.
- أن يعترف بأنّ الأردن جزء من الانتداب على فلسطين.

وفي مقابل ذلك، تلتزم بريطانيا بتقديم معونة شهرية للأردن، وترفده بمستشارين ومديرين، كما تلتزم بتأكيد استقلال شرق الأردن في المستقبل. ووفق هذه الشروط والإلتزامات، قبل الأمير عبدالله العرض في 27 آذار 1921[1].

وأمام هذه الأوضاع الجديدة، لم تكن صورة المناطق العربية في منتصف العشرينيات من هذا القرن، وفق ما أراده العرب أو تصوروه، فلم تكن هناك مملكة عربية موحدة، بل أراضي مجزأة على قاعدة المصالح الفرنسية البريطانية، فسوريا تم تقاسمها بين فرنسا وبريطانيا، كما سلخت فلسطين عن سوريا. وترسيخا للنفوذ البريطاني، قامت بريطانيا باحتواء عوامل الضغط الداخلية في المنطقة العربية من بلاد الشام، كما قامت بتهديد الشعور القومي

[1] المصدر السابق، ص(403-404).

العربي بممارساتها خططاً سياسية، منها عرض مملكة في العراق للأمير فيصل، وإنشاء مملكة صغيرة في جزء من بلاد الشام للأمير عبدالله (شرق الأردن)، وعلى الرغم من ذلك، فإنّ المعاهدة التي قامت بريطانيا بإجرائها، لم تكن سوى سيادة أجنبية، وحكماً ذاتياً محدوداً.

رابعاً: المناخ العربي الإقليمي

كان الاتجاه العام للجهود العربية المستقلة هو العمل لتحقيق الاستقلال والوحدة العربية في ظروف بالغة التعقيد، حيث التقسيم المصطنع لمناطق الانتداب خدمة للمصالح العليا البريطانية والفرنسية، وحيث التواجد العسكري، وقد لعبت هذه دورها في إذكاء حركات التحرر العربية، وتركيز صيغة المقاومة ضد المصالح الغربية وضد قوات الاحتلال الموجودة على الأرض العربية، وضد المراكز العسكرية والإدارية في المناطق المستقلة.

إنّ مظهر هذه التقسيمات الجغرافية للبلاد العربية على المستوى الشعبي، يعكس بوضوح نماذج من العصيان العربي المسلح الدائم، كما يعكس الثورات والانتفاضات التي كانت عفوية في بعض المناطق، ومن ثمّ انتشرت في كافة أنحاء العالم العربي. ومن هذه النماذج، الثورة العربية الكبرى في عام 1915 أثناء الحرب العالمية الأولى، والثورة العربية الثانية عام 1921 (قامت من أجل الاستقلال وإلغاء نظام الانتداب)، والثورة الحقيقية الثالثة في 1936-1937 والتي أجبرت بريطانيا العظمى وفرنسا على تحقيق التطلعات العربية، باستبدال نظام الانتداب، بسلسلة من المعاهدات مع سوريا والعراق ومصر.

وفي الحقيقة، لم يغيّر استبدال الانتداب بالمعاهدات من قوة العلاقة بين بريطانيا وفرنسا وبين أماكن نفوذهما الخاصة، لقد استمرت شروط المعاهدات في حماية المصالح الحيوية للقوى الكبرى، كما نص عليها الانتداب.

إنّ الحدث الرئيسي الذي غيّر سياسات القوى في الشرق الأوسط، وجعل استقلال العرب عن سيادة بريطانيا وفرنسا حتمياً، هو نشوب الحرب العالمية الثانية. لقد كانت نتائج الحرب كبيرة على النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري لهاتين الدولتين، وفي أثناء الحرب، أصبحت سلسلة المعاهدات التي عقدت في عام 1937 بين فرنسا وبريطانيا والمناطق تحت الانتداب، لاغية و لا أثر لها. فقد قامت فرنسا من جهتها بإلغاء النظم الدستورية والحكومات في لبنان وسوريا عام 1939. كما قامت بريطانيا بفرض احتلال عسكري كامل لمصر والعراق وفلسطين وسوريا خلال الحرب. وباشرت بتشكيل استراتيجية جديدة لسياستها الخارجية في الشرق الأوسط، وذلك لمواجهة النفوذ الألماني والإيطالي في المنطقة.

كان التحدّي الذي واجهته بريطانيا في مسألة صياغة وضع سياسي خارجي يؤمن مصالحها في المنطقة، ويتعامل مع الحقائق المحلية.

لقد سنحت الفرصة لألمانيا بغزوها فرنسا بتأسيس قاعدة لها في سوريا، وتمكّنت من خلالها زيادة الضغط على سيطرة بريطانيا لشرق الأردن وفلسطين

والعراق، بينما قام الإيطاليون بتشكيل تهديد على الحدود الشمالية الغربية لمصر، وفي ذات الوقت، واصل العرب الضغط من أجل الاستقلال والوحدة.

كان احتمال ظهور تحالف بين قوات المحور وحركات التحرر العربية يشكل كارثة لبريطانيا في حال مواجهتها ثورة عربية مدّبرة، بالإضافة إلى مواجهة قوة المحور في أوروبا وشمال أفريقيا، لذا عمدت بريطانيا – إلتفافاً على هذا التحالف المتوقع – إلى التوصل إلى حل يرضي الطرف العربي، يتمثل في إنشاء جامعة عربية تعكس سياستها السابقة من أجل تقوية عمل عربي مشترك ضد قوى المحور، وتوجيه تركيز هذا العمل ضد القوات الفرنسية المتبقية في سوريا وأي تحالف سوري ألماني.

لقد كانت المحاولة الأولى لسياسة إعادة تخطيط المنطقة في خطاب ألقاه وزير خارجية بريطانيا أنطوني أيدن في 1941/5/29 عندما صرح بـ "أنّ الحكومة البريطانية – سوف تقدّم تأييدها التام لأيّ مشروع ينال الموافقة الجماعية"[1].

إنّ المشروع الذي ابتكرته بريطانيا لرعاية الوحدة العربية كان خلق الجامعة العربية، وذلك بهدف مناورة العمل السياسي العربي، ومواجهة التغلغل الألماني في المنطقة، وعلى الرغم من أنّ الجامعة هي من ابتكار بريطاني، إلّا أنّ العرب اعتبروها وسيلة مفيدة لتحقيق مصالح عربية أعظم، أي أنها كانت نتيجة تصميم كلا الطرفين، ولكنها في النهاية، فشلت في تلبية توقعاتهما.

[1] ألين تايلور، ميزان القوى العربي، سيراكوز، مطبعة جامعة سيراكوز 1982، ص21.

وبسبب تأييد بريطانيا للوحدة العربية، تشجع كل من الأمير عبدالله في شرق الأردن، ونوري السعيد رئيس وزراء العراق، وتقدّما بمبادرتين وحدويتين، فكانت خطة الأمير عبدالله للوحدة هي توحيد سوريا تحت الحكم الهاشمي، تطبيقاً لإعلان المؤتمر السوري العام لاستقلال سوريا والعراق، فسوريا تاريخياً تضم الأراضي المجتمعة لكل من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، والخطة الثانية التي كانت برعاية من نوري السعيد عام 1942، وكانت تضم أجزاء سوريا الكبرى بشروط خاصة – باستثناء الجالية اليهودية في فلسطين والمسيحيين في لبنان – كخطوة فورية لاتحاد أوسع. ثمّ يتم ضم الكيان السوري الموّحد مع العراق لتكوين جامعة عربية، ويمكن لباقي الدول العربية الأخرى الانضمام إليها طبقا لمصلتحهم[1].

إنّ كلتا المبادرتين المقدمتين بصورة مستقلة، تصوران أنّ مشروع وحدة عربية هاشمية محدودة، لا تضم في حدودها مناطق عربية تحت سيطرة حكام عرب منافسين في المملكة العربية السعودية ومصر. إنّ الأطراف التي شاركت في المباحثات حول شكل الجامعة العربية ضمّت بريطانيا وسوريا وشرق الأردن والعراق ومصر والمملكة العربية السعودية[2]، لقد كانت بريطانيا معنية بوحدة عربية هزيلة، بالإضافة إلى رغبتها في تركيز المباحثات على مسألة سوريا. إنّ خطتي الوحدة الهاشميتين تمثلان الاهتمام بتوحيد الشرق مع الهلال

[1] المصدر السابق، ص22.

2 العضوان الاحتياطان في الجامعة العربية: اليمن ولبنان، حيث لم يلعبا دوراً نشطاً في المفاوضات.

الخصيب ودمج هذه الأراضي تحت راية العائلة الهاشمية، ولكن خطتي الدولتين المقترحتين جوبهتا بالرفض من قبل أطراف متعدّدة لأسباب كثيرة.

أمّا الأسرة السعودية، فقد عارضت المشروعين الوحدويين لأسباب أخرى، خلاف الرؤية السابقة، وذلك لنزاعات وخصومات تاريخية مع الهاشميين. أمّا مصر، كانت ترغب في القيام بدور كبير في الشؤون العربية، لذا، فقد اعتبرت أنّ وحدة تضم سوريا الكبرى والعراق، ستكون منافساً لها في المنطقة وتهديداً لمصالحها الإقليمية، فكان لا بد من إيجاد حل لهذه المصالح المتنافسة.

وحسبما كان متوقعاً بعد شرح الخلافات بين القوى العربية، ظهرت مباحثات للتحالف بين العربية السعودية ومصر، لتعارض مصالحهما مع النظامين الهاشميين في العراق وشرق الأردن، وفي النهاية، سيطر النفوذ البريطاني على المباحثات، فقدّمت بريطانيا بين عامي 1943–1944 هيكلاً عاماً للجامعة العربية، تمّ بموجبه إقناع الأنظمة العربية على التوصّل إلى حل مشترك مقبول.

كما عقد عدة مؤتمرات تمهيدية في القاهرة بشأن الجامعة العربية. وفي 7 تشرين أول عام 1944، وقّع على بروتوكول الإسكندرية الذي ينص على المبادئ العامة للجامعة العربية: "إنّ الاقتراح الأساسي هو إنشاء جامعة عربية، مكونة من الدول العربية المستقلة، لتقوية العلاقات العربية المتبادلة،

وتنسيق الخطط السياسية، وحماية سيادة الدول الأعضاء ضد الاعتداء، ومراقبة شؤون البلاد العربية[1].

وفي العاشر من أيار عام 1945، تم تأسيس الجامعة العربية رسمياً، وقد وفّر نظام الجامعة العربية حداً مقبولاً للأطراف العربية لتلافي الانقسامات ومخاطر التفكك مستقبلاً، فكان الحل الوسط ضرورياً لإنشاء علاقات لنظام عربي مشترك، من حيث الاتفاق على المحافظة على نظام الدول الموجودة، والاعتراف بسيادتها، وعدم التدخل في شؤون كل دول مستقلة.

ويمكن القول أنّ السنوات الإحدى والعشرين ما بين الأعوام (1920–1941)، كانت مرحلة خطيرة وضعت حداً لإمكانية تحقيق وحدة عربية، فبينما كانت الشروط الأساسية لإنشاء مملكة عربية متحدة متوفرة عام 1920 في التأييد الشعبي، والتنظيم الإداري، ودرجة معينة من القوّة الاقتصادية والامتداد الجغرافي، وحتى في القيادة الموحدة تحت النظام العائلي الهاشمي الموحد، نجد أنّ الظروف السياسية أصبحت فيما بعد مختلفة جداً عام 1941، فالحدود الوهمية بين الأجناس والمناطق التي لم تكن قابلة للتطبيق، أصبحت نظاماً إدارياً وحكومياً مع عام 1941. لقد نشأت قاعدة جديدة للقوة خلال هذه السنين، أسهمت في ظهور الخصوصية لكل دولة والمصالح الوطنية لكل إقليم.

[1] ألين تايلور، ميزان القوى العربية، ص 23.

كما أنّ الرغبة في المحافظة على المراكز الشخصية للسلطة والثروة في عام 1941– كما تبنّاها الزعماء الجدد في العالم العربي– كانت عوامل هامة في البحث عن إطار للجامعة العربية، رغم أنّ رغبة العرب في الوحدة كانت حقيقية، ولكن ليست على حساب تنازل أحد عن قاعدته في القوّة السياسية والاقتصادية، فكل زعيم عربي يمكنه تصور قيادة لمملكة موحدة، ولكن ليس على حساب قوته السياسية. إنّ البديل الوحيد القابل للتطبيق كان في الموافقة على الاعتراف المتبادل بين كل دولة عربية وأخرى، وذلك للمحافظة على الأمر الواقع الذي أوجب اعترافاً ضمنياً بالمصالح الوطنية الخاصة لكل دولة.

إنّ الجامعة العربية لم تحقق هدفها الرئيسي، وهو الوحدة العربية بين أعضائها وفق ما خطّط لها عند إنشائها، على الرغم من دعوة الجامعة إلى مبدأ الوحدة العربي، إلّا أنّها عزّزت التناقضات الثنائية وغير الثنائية بين الدول الأعضاء المستقلة، وذلك عندما أكّدت على خصوصية مصالح هذه الدول الضيقة، التي تتعارض ومبدأ وحدة الجامعة ووحدة أعضائها.

وأمام هذا الوضع، فقد أظهرت الجامعة بصورة واضحة، الشروط العامة للعلاقات العربية المتبادلة، وذلك من خلال مجريات الأحداث في إطار الجامعة العربية، وعلى الصعيد البريطاني، فإنّ الجامعة لم تلب تطلعات بريطانيا وأهدافها المتمثلة في عزل مصر عن الحظيرة العربية، والحيلولة دون استلام مصر دفّة قيادة الأمّة بحكم حجمها ومكوناتها وفواعلها ومركزها الاستراتيجي، كما لم تحل دون تنامي الشعور القومي والمناداة بالوحدة العربية،

في ظل الإطار القومي الذي تبنّته مصر خطاً قومياً، بعد أن تسلمت الريادة القومية وبعد أن سيطرت على الجامعة العربية، حيث أخذت على عاتقها المناداة والعمل على تحريض العرب والمصريين للتخلص من النفوذ الأجنبي، وتحريضهم كذلك على الاستقلال عن السيطرة البريطانية والأجنبية.

وجدير بالذكر، أنّ حقبة الأربعينيات كانت مشكلة كبيرة بالنسبة للعالم العربي، الذي أجبر على تحمل بعض نفقات الحرب العالمية الثانية لدول الحلفاء مثل بريطانيا وفرنسا، وعلى تقديم تسهيلات للقوات البريطانية، وخاصة في مصر. ومع سقوط فرنسا بيد القوات الألمانية، منحت سوريا الاستقلال الرسمي عام 1941 مع احتفاظ فرنسا بسيطرة إسمية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، وقد غادرت القوات الفرنسية المتبقية في سوريا عام 1946. أمّا لبنان، فقد سعت إلى استمرار العلاقات مع فرنسا بعد الحرب. بالنسبة لشرق الأردن، فقد منحته بريطانيا استقلالاً رسمياً عام 1943، ولكن لم يلغ الانتداب إلّا عام 1946، أيّ أنّه حتى عام 1948، كان الاستقلال إسمياً بحكم اتفاقية المعاهدة[1]. بالنسبة لفلسطين، فقد انسحبت بريطانيا منها عام 1948 لتسهيل إنشاء دولة الصهاينة.

لقد تميّزت فترة الأربعينيات ببداية حصول العرب على الاستقلال، وفي الخمسينيات، بدأ العرب بتشكيل فكر سياسي مستقل يعتمد على الإنقلابات

[1] عدّلت العلاقات البريطانية الأردنية مرات عدة، ولم يتحقّق استقلال الأردن فعلياً إلّا بإلغاء المعاهدة عام 1956م.

العسكرية[1]، وكان لهذه دورها في خلع بقايا الأنظمة الاستعمارية التي عملت على تعزيز المصالح البريطانية والفرنسية، وبدأ العرب في الخمسينيات في البحث عن قاعدة أيدولوجية فكرية، بشكل جدّي، يمكن على أساسها بناء السياسات والأهداف والاستراتيجية القومية، حيث أصبحت المبادئ الأيدولوجية وسيلة فلسفية لتسييس الجماهير والتنسيق للاستقلال عن السيطرة الأجنبية.

خامساً: نشأة القومية العربية وتطورها

لا بد بداية من تعريف فكرة القومية العربية، وهي كما يراها بعض الباحثين "وعي العرب لوجودهم الاجتماعي الكامل، النابع من الداخل، ولا يأتي هذا الوعي من الخارج، وهو رمز المجتمع العربي كمركب روحي حيّ ماثل في ضمير المجتمع، ويجب على كل عربي أن يشعر بدافع غريزي بالروابط و الصلات القومية الموجودة، وكل ذلك بطريقة تنقل المجتمع إليه، من المظهر الخارجي للحياة، إلى كوامن الروح"[2].

إنّ فكرة القومية العربية كوعي عربي مشترك، وثقافة مشتركة، وتاريخ ولغة وتجربة مشتركة، ودين مشترك، لم تكن مستوردة من أفكار ومبادئ غربية حديثة، ويجادل كثير من الباحثين في أنّ القومية العربية ترجع في نشأتها إلى

---

[1] منذ استقلال سوريا، ترك آخر جندي فرنسي سوريا عام 1946 بالرغم من أنّ الاستقلال الرسمي أعلن عام 1941، وتوّلت أول حكومة منتخبة الحكم عام 1943، وتعرضت سوريا في عام 1949 إلى ثلاثة انقلابات عسكرية، أمّا الانقلاب الرابع، فقد تمّ عام 1954.

[2] عبدالله العلايلي "ما هي القومية العربية"، الفصل العاشر، القومية العربية – مختارات – سيلفيا حايم، بيركلي كاليفورنيا، مطبعة جامعة كاليفورنيا، ص120.

بدايات الإسلام[1]، ويستدل بعضهم على ذلك بشرحه لمعنى الكلمة العربية (الوحدة) فيقول "إنها كامنة في الإحساس والإدراك بالعروبة، إنها تتضمن الوحدة السياسية، بالإضافة إلى الطموح نحو وحدة عميقة تتجاوز الوحدة السياسية أو الاقتصادية، ويرجع هذا إلى جذور نفسية عميقة يجب البحث عنها في أفكار المجتمع الإسلامي، كما قدمتها التعاليم الأولى لمحمد – صلى الله عليه وسلم–، وتم تنظيمها في مجتمع الخلفاء الراشدين". إنّ العروبة تفترض عدم قابلية الأمة العربية للتجزئة (الأمة العربية كل لا يتجزأ). كما أنّ الحنين إلى الوحدة، يعكس الإرادة في استعادة التكاتف الذي تمّ خرقه بواسطة التاريخ والأعداء والأحداث[2].

ويرى بعضهم أنّ القومية العربية وجدت في العصر الجاهلي، فيقول "وجدت القومية العربية قبل ظهور الإسلام، وأظهرت هذه القومية ذاتها بقوة، وذلك من خلال إحساس عربي مشترك، وحركات دفاعية لمقاومة غزو الجزيرة العربية من قبل الأحباش بزعامة أبرهة. وقد عاد هذا الإحساس وتحرك للظهور مرة ثانية، في معركة ذي قار ضد الفرس عام 610، ومن خلال شعور بالإحساس

[1] ماجد الخدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي، دور المبادئ والمثل في السياسة، بلتيمور، مطبعة جونز هوبكنز 1970، وسيلفيا حايم " القومية العربية، مختارات"، بيركلي، مطبعة جامعة كاليفورنيا.

[2] هشام شرابي، القومية والثورة في العالم العربي، برنستون نيوجيرسي، شركة د. فان نوستراند 1966، ص96.

القومي في كلتا المناسبتين، فقد دافع العرب عن أراضيهم ضد الغزاة[1]. واستناداً إلى ما سبق، يمكن تتبّع فكرة القومية العربية عبر ثلاث مراحل هي:

1- العلاقة النفسية والمادية الفريدة بين العرب قبل الإسلام.
2- الوحدة المتكاملة بين القومية العربية والإسلام كما فرضتها تعاليم الرسول محمد – صلى الله عليه وسلم- و متابعتها من قبل المجتمع الجديد.
3- تطور المبادئ والأهداف للقومية العربية، وتطورها بمجموعة من المفاهيم المختلفة بين الحربين العالميتين – الأولى والثانية – كنتيجة مباشرة للاحتلال، وتبنّي بعض القطاعات أساليب مذهبية وأفكاراً حديثة في سعيهم للاستقلال من الحكم الأجنبي.

لقد حاولت الإمبراطورية العثمانية، بما تضم من مجموعات عرقية وأجناس متعدّدة، أن توازن القومية بالإسلام، وذلك لانتساب معظم سكانها المحليين إلى مجتمع إسلامي. كما عملت الإصلاحات التي قام بها حزب تركيا الفتاة عام 1908، على بلورة سلسلة من الأحداث والتطورات التي أجبرت العرب على إشعال الثورة العربية الكبرى عام 1916، وكان القادة العرب قبل ذلك ملتزمين في ظل الإمبراطورية العثمانية بسيادة المجتمع الإسلامي، وبعد ذلك، رمت الحركات العربية التي ظهرت بعد انقلاب عام 1908 إلى الاستقلال والوحدة العربية. فبعد الحرب الأولى توجّهت جهود الوطنيين العرب ضد السيطرة

[1] إبراهيم جمعة "مبدأ القومية – العربية – عراقة الفكر العربي "الفصل الثاني، الجزء الرابع، أنظر: كمال كربت، الفكر السياسي والاجتماعي في الشرق الأوسط المعاصر، فريدريك بريجر، نيويورك 1967، ص48.

البريطانية والفرنسية في العشرينيات، سواء كانت احتلالاً مباشراً، أم نظام الانتداب، أم معاهدات.

لقد تحقّق الاستقلال العربي بعد الحرب العالمية الثانية عندما أصبح لا يمكن الاحتفاظ بمركز بريطانيا وفرنسا في العالم العربي، وعلى أيّ حال، فإنّ العلاقات بين أنظمة الدول العربية التي استقلت حديثاً عن القوى الاستعمارية – بريطانيا وفرنسا – فشلت في تلبية طموحات الإنسان العربي من الجيل الجديد المثقف، الذي ينتسب إلى فئات اجتماعية متعدّدة ومختلفة المواقع والانتماءات، سواء كانت القوى التقليدية من كبار الملاك والإقطاع وعلماء الدين المتنفذين، أم من الفئة البرجوازية، وقد طالب هؤلاء – العسكريون والمدنيون – باستقلال حقيقي عن السيطرة والنفوذ الأجنبي[1].

وقد نجم عن الصراع بين مفاهيم الجيل القديم والجيل الجديد إنقلابات متعدّدة، وثورات في سوريا ومصر والعراق وغيرها من الأقطار العربية، ففي سوريا، شهدت انقلابات متعدّدة بعد عام 1945، أدّت إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي على تضارب هذه الانقلابات.

أمّا في مصر، فقد شهدت ثورة 23 يوليو على ما كان سائداً من قيم ومفاهيم ورؤى، ووضعت حداً لكثير من ألوان الصراع على السلطة، كما رسمت خطوط

[1] ماجد الخدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي، دور المبادئ والمثل في السياسة، بلتيمور، مطبعة جونز هوبكنز 1970، ص177.

السياسة المصرية وتوجهاتها القومية في الثالث والعشرين من يوليو عام 1952 على يد جمال عبد الناصر، الذي رسم خريطة المنطقة العربية منذ ذلك التاريخ. وفي العراق، تم الانقلاب على الحكم الهاشمي عام 1958، ليتشكل نظام جديد في توجهاته وتطلعاته ورؤاه.

ويمكن القول إنّ الحركات العربية للاستقلال والوحدة، قد تبنّت فكرة القومية العربية إطاراً للوحدة العربية، ضمن أطرها الثقافية داخل المجتمع الإسلامي، وتمثّل ذلك تطبيقاً في ثورة 23 يوليو في مصر.

وجدير بالذكر أنّ سوريا كانت مهد حركة القومية العربية، ومن ثمّ بغداد، التي انتقل إليها الملك فيصل بن الحسين بعد احتلال سوريا من قبل فرنسا عام 1920.

وعلى الرغم من انتشار القومية العربية في أقطار دول الشرق الأوسط العربية، وبلورة مذهب قومي متفتح، إلّا أنّ "القومية العربية لم تنشيء أيّ مذهب سياسي واحد، ولا يوجد إجماع سواء على مبادئها الأساسية أم على الأسلوب الذي يمكن به تحقيق أهدافها وأغراضها[1].

ومن أشهر فلسفات القومية العربية، فلسفة البعث والناصرية. أمّا حزب البعث (حزب البعث العربي الاشتراكي)، فهو تنظيم فكري وسياسي أسّسه ميشيل

[1] هشام شرابي، القومية والثورة في العالم العربي، برنستون نيوجيرسي، شركة فان نوستراند 1966، ص96.

عفلق وصلاح الدين البيطار في سوريا عام 1940، ولاقى انتشاراً في سوريا ولبنان والعراق، وقد ذهب ميشيل عفلق إلى وصف الإسلام بأنّه جزء من مؤسسة العروبة، وتجاوب للبحث الدائم للروح العربية عن أهداف نبيلة وأكثر روحاني[1]. ورغم ذلك، بقيت أسس حزب العبث العربي الاشتراكي جزءاً لا يتجزأ من خلال مبادئه في الاشتراكية العربية والقومية العلمانية[2]. وتجدر الإشارة إلى وجود فكرتين متنافستين في سوريا في مجال القومية هما:

حزب البعث والحزب القومي السوري. ومن المفيد أن نذكر تعريف البعث بالنسبة للوطن العربي، وأهميته للحركة القومية العربية، فهو المنطقة "التي تسكنها الأمة العربية، وتمتد من جبال طوروس إلى جبال بوشتكون، إلى خليج البصرة وإلى بحر العرب وإلى جبال الحبشة والصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط"[3].

إنّ نموذج البعث للقومية العربية يتعارض مع برنامج الحزب القومي السوري، الذي يعرف الوطن العربي "بأنه المحيط الجغرافي الذي تطوّرت فيه الأمة

---

[1] ميشيل عفلق، "المذهب الاشتراكي للبعث"، الفصل السابع، القسم 29، ص185. كمال كيربت، الفكر السياسي والاجتماعي في الشرق الأوسط المعاصر، نيويورك فريدريك بريجرانك 1968، ص168.

[2] لمعلومات أكثر عن البعث ومبادئه. المذهب والأهداف، أنظر: ميشيل عفلق "المذهب الاشتراكي للبعث"، الفصل السابع، القسم 29. كمال كيربت، الفكر السياسي والاجتماعي في الشرق الأوسط المعاصر، نيويورك بريجرانك 1968، وانظر أيضاً فؤاد عجمي، المأزق العربي، كمبريج نيويورك، مطبعة جامعة كمبريدج 1981.

[3] هشام شرابي، القومية والثورة في العالم العربي، برنستون نيوجيرسي، شركة فان نوستراند 1966، ص95.

السورية" وتمتد حدوده من جبال طوروس شمالاً إلى جبال زاجروس شمال شرق قناة السويس، والبحر الأحمر جنوباً، بما فيه شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة، ومن البحر السوري (البحر الأبيض المتوسط) غرباً، بما فيه جزيرة قبرص، إلى قوس الصحراء العربية والخليج الفارسي شرقاً[1]. وعلى أيّ حال، فقد تسلّم حزب البعث الحكم في عام 1958، وبدأ بمثالية الشباب، ثم استلم إلى مكائد وقوة العسكر. لقد كان الحزب يتطلع إلى القوى السياسية بسرعة، وقد منحه العسكر فرصة السيطرة على القوى السياسية، الأمر الذي دمّر مبادئ الحزب وأهدافه، حيث استغل ضباط الجيش شعارات الحزب التي عظّمت بدورها مركز مبادئه، فأصبحوا بالتالي الحكام الحقيقيين، بعد أن نحّوا المدنيين جانباً[2].

وقد لاقى حزب البعث تأييداً، بالذات من قبل المسيحيين في سوريا ولبنان والعراق، وذلك بسبب اتجاهه العلماني، ومن ثمّ تفّرع في البلاد ذات الأغلبية المسلمة، وإن لم يلاق مثل هذا النجاح في اختراق النظام السياسي في الأردن، رغم أنّ الأردن يحتوي مجموعة من السكان المسيحيين. ومن ناحية أخرى، فإنّ السكان المسلمين لم يكونوا ليثقوا بفكر البعث الاشتراكي، بالإضافة إلى أنّ القومية العلمانية غريبة على معتقدات وتقاليد العلاقة التاريخية بين العروبة والإسلام في المجتمع الإسلامي.

---

[1] المصدر السابق، ص95.

[2] فؤاد عجمي، المأزق العربي، كمبريدج، نيويورك جامعة كمبريدج، 1981، ص43.

إنّ الفلسفة الرئيسية التي استطاعت اختراق الأردن هي برنامج الناصرية، ولكن الولاء العشائري للضباط والقوات المسلحة وإخلاصهم المطلق، أثبت أنه أقوى من انتمائهم لأيّ مذهب سياسي[1]، لقد كان جمال عبد الناصر الزعيم العربي الذي له أعظم التأثير في الشرق الأوسط، وتمّثل ذلك في نجاحه في تسييس وتعبئة الجماهير العربية باسم القومية العربية.

لقد استطاع جمال عبد الناصر بشخصيته المميزة وقوة قدراته القيادية وبلاغته الخطابية، أن ينجح في بيان المبادئ العربية للجماهير في: الوحدة القومية العربية، الحرية والاستقلال العربي عن القوى الأجنبية، وتمّ تحديد الأهداف القومية لجمال عبد الناصر التي تعني:

- الكرامة والبناء.
- إنهاء الاحتلال الأجنبي ومن ثمّ الاستقلال.
- طرد عملاء القوى الأجنبية.
- الوحدة والقوّة والاستقرار.

لعبت رسالة عبد الناصر القوية دوراً كبيراً في انقلاب عام 1954 في سوريا وانقلاب عام 1958 في العراق، إذ كان الناطق باسم عرب الشرق الأوسط بلا منازع، وأصبحت كلمة "الناصرية"مبدأ"، وهو تعبير معاصر للقومية العربية"[2].

---

[1] وليد قزيها، التحول الثوري في العالم العربي، مطبعة سان مارتن نيويورك 1975، ص130.

[2] درويش الجندي، "أسس وأهداف القومية العربية "الفكر السياسي والاجتماعي في الشرق الأوسط المعاصر. كمال كيربت، فريدريك بيجر، نيويورك 1968، ص47.

لقد كانت الأنظمة الجمهورية التي برزت حديثا في الخمسينيات تحديداً مبدئياً جديداً للأنظمة الملكية الباقية في المنطقة، وكان بقاؤها يعتمد على قدرة هذه الأنظمة على المناورة من خلال قيود المبادئ العربية الناشئة، وضغوط التغيير في البنيان الداخلي على صعيد الحكومة، واتجاهات السياسة الخارجية.

وكانت الأنظمة الجمهورية تسعى لفك ارتباطاتها من السيطرة الاستعمارية وتأسيس التصميم العربي في المنطقة، ومن دعائمه الكفاح من أجل إعادة الوحدة. وقد لاقى ذلك التأييد الداخلي للوحدة العربية من المصادر الداخلية الوطنية المعارضة، تأييداً للاستقلال والسيادة القومية. إنّ إحدى النتائج لإعادة الوحدة العربية ستكون التغيرات الحاصلة في قدرات القوى القومية وتحالفات القوى وتوازنها بين دول الشرق الأوسط.

وقد لعبت التوازنات وموازين القوى لصالح هذا الطرف أو ذاك في ظهور النزاعات بين هذه القوى، خاصة بين التحالفات التي قامت بين الأنظمة ذات الشكل الواحد، فقد قامت تحالفات بين أنظمة النظام الجمهوري، وكذلك تحالفات بين الأنظمة ذات الطبيعة الملكية، وكان الصراع بين هذه الإطراف حول مسألة الوحدة العربية مقابل الاستقلال الوطني العربي، وأدّى الصراع بينها إلى سلسلة من الانقلابات العسكرية في العراق وسوريا و لبنان.

لقد واجهت الدول العربية في الخمسينيات التركة الثقيلة التي خلّفها الاستعمار البريطاني والفرنسي، فقد كان الشرق الأوسط أراضي مجزأة وموزعة إلى

وحدات إقليمية ذات طابع اقتصادي وسياسي، ينفصل كل منها عن الآخر.كما حاولت الدول الجديدة ذات النظام الجمهوري أن تتغلب على هذه التجزئة بالدخول في مشاريع وحدوية مختلفة. فعلى سبيل المثال، وقّعت سوريا ومصر اتفاقية للوحدة تم بموجبها دمج الدولتين في الجمهورية العربية المتحدة في شباط عام 1958. وفي شهر آذار من ذات العام، اتفق الأردن والعراق على نظام اتحادي فضفاض بينهما، لمواجهة القوّة الناشئة الجديدة للجمهورية العربية المتحدة التي فرضتها على المنطقة. ولكن كلتا المحاولتين لم تنجحا، ففي شهر تموز عام 1958 وضع انقلاب عسكري في العراق نهاية الاتحاد الفيدرالي مع الأردن، وفي أيلول عام 1961، انسحبت سوريا من الجمهورية العربية المتحدة.

ويعود هذا الإخفاق إلى وجود تيار معاكس من السياسات الانفصالية والمصالح الخصوصية للصفوة من كل دولة عربية، والذين يلتزمون بالمحافظة على أنفسهم تحت سطح التأييد الشعبي للوحدة العربية، ويعود كذلك إلى وجود عائق آخر للوحدة العربي وهو متطلبات ميزان القوى بين الكيانات العربية المستقلة، التي تفرض بالضرورة تحالفات غير صارمة، مبنية على الأهداف الاستراتيجية والمصالح القومية المشتركة.

وقد نتج عن المصالح المحلية والإقليمية المتنافسة، عدم الاستقرار السياسي في المنطقة وخاصة في ظل الأنظمة حديثة التكوين، كما نتج عنها مزيد من الانقلابات العسكرية، رغم أنّ الاتجاهين المتنافسين وجدا أساساً لتحقيق

الاستقلال الوطني وتقرير المصير، وللعمل على مشروع الوحدة العربية. غير أنّ المحاولات المختلفة لمشاريع الوحدة العربية أعادت توجيه الأولويات الوطنية إلى:

1- إشباع الرغبة والتمنيات في الوحدة العربية بالشعارات دون التنفيذ.
2- التركيز على الأولويات المحلية المنفصلة للتطور الوطني وبرامج التحديث.

ومن البديهي في هذه الحالة أن تحتاج الأنظمة العربية المختلفة إلى مساعدة أجنبية وإلى نظام نظري، اتخذ شكل مبادرات وأهداف سياسية معينة. لقد تحّكمت في الاتجاهات والفرص المتاحة للأنظمة العربية حالتان هما:

الأولى: بناء النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية بقطبيه: الولايات المتحدة بنظامها الرأسمالي، والاتحاد السوفياتي بنظامه الشيوعي، وجوهر الثنائية الجديدة المعبرة عن نظامين سياسيين مختلفين، وكان لهما تأثير مباشر على الأنظمة العربية الجديدة، وذلك لحاجة هذه الأنظمة إلى المساعدة الأجنبية لأغراض التحديث والاقتصاد، الأمر الذي فرض عليها بالضرورة إنشاء تحالف مع طرف أو آخر من القوتين العظميين.

أما الثانية: فاعتماد المذاهب الأيدولوجية الأجنبية في بعض الدول العربية إطاراً لإقامة هياكل الدولة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتنظيمية

والفكرية، ومن هذه الشيوعية الاشتراكية والديمقراطية وغيرها. وبسب اعتماد هذه الأيدولوجيات من قبل بعض الدول العربية، فقد كان لا بد من التصادم بالقوى الغربية، لأنّ هذه الدول لا تثق بالغرب، فهو في نظرها أسّاس المصائب التي ألّمت بالعالم العربي. وفي المقابل، فإنّ دولاً أخرى عربية تعاملت مع القوى الغربية واعتمدت على حمايتها لها بشكل أو بآخر، خاصة الأنظمة الملكية، وعلى مساعدتها لها بالوقوف في وجه عدم الاستقرار السياسي وفي وجه الحماس الثوري الذي تغذّيه وتشكّله الأنظمة الجمهورية في المنطقة العربية.

أمام هذا الوضع، أصبحت العلاقات العربية المتبادلة في إطار هذه المذاهب، خاضعة لسيل عارم من العوامل المتنازعة والمتناقضة، تحرض الأنظمة ضد بعضها على اختلاف ميولها اتجاهاتها وعقائدها وسياساتها الداخلية والخارجية، سواء الملكية أو الجمهورية، وسواء ما اتصل منها بالغرب أم بالشرق، ولم يقتصر الأمر عند حد الأنظمة، فقد تعداه إلى معتنقي المذاهب الأجنبية والمذاهب العربية في الدولة الواحدة.

وعلى الرغم من ذلك، فقد وجدت مرونة في إطار العمل الذي يحكم العلاقات العربية المتبادلة، الأمر الذي أدّى إلى سعي الأنظمة العربية إلى محاولة زيادة المصالح الوطنية، باتباع سياسة التوازن بين المصالح والقضايا المتنافسة من أجل المصالح الخاصة. وقد وجدت ثلاثة مستويات في لعبة التوازن:

1- اللعب على مبدأ منافسة الغرب والشرق، أيّ أمريكا والاتحاد السوفياتي، وكانت بأسلوبين: الحياد أو التعاون الدوار، والبديل حسب القضية ورد الفعل.

2- توازن القوى العربية المتبادل، وهو التغيير والمرونة في التحالفات المناسبة[1] بين الأنظمة الملكية والجمهورية على أساس النزاعات العربية المتبادلة، والمصالح الوطنية، والتعاون الواقعي على أساس كل قضية، والقلق من التدخل الخارجي في الشؤون العربية من قبل الدول الكبرى.

وقد شعرت الأنظمة بقوة بالقضايا العربية المشتركة، كقضية الوحدة، وقضية فلسطين، ومقاومة الاستعمار، والسيطرة على السياسة الداخلية، وتتضمن: السيطرة، التلاعب بالاحساس الداخلي على مستويات الشؤون الداخلية، والسياسات العربية المتبادلة.

وجدير بالذكر، أنّ السكان المحليين كانوا يتعاطفون مع الوحدة الوطنية، وقد استغلت الأنظمة العربية الحاكمة هذه الأحاسيس لأغراض سياسية، وفي ذات الوقت، واجهت هذه القضايا ضغوطاً شعبية، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تدّخلات بعض الدول العربية في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، جعلت الحكومات حسّاسة في تعاملها مع الشوؤن الداخلية والمعارضة المحلية الكامنة،

[1] إعتماداً على القضايا، فقد تحوّلت التحالفات العربية بين كتل الملكيين ضد الجمهوريين إلى علاقات وثيقة بين االطرفين، مثل التحالف المصري السعودي، وتبدّل العلاقات الأردنية مع كافة الأطراف وخاصة سوريا والعراق.

وهناك عدة أمثلة توضّح مرونة التحالف والتعاون العربي لكل من الأنظمة الجمهورية والملكية، وذلك من حيث تفضيل المصالح العربية على النزاعات الإقليمية والتنافسات، وأهمها قضية فلسطين.

فقد جعل جمال عبد الناصر القضية الفلسطينية هي القضية السياسية المركزية للقومية العربية، وقد نجح في توحيد جميع الأنظمة العربية لدعم تحرير فلسطين. كما بقيت الجامعة العربية منبراً يستطيع من خلاله الإجماع العربي أن يعبّر عن المصالح العربية، وعن دعمه لفلسطين وللفلسطينيين، ويوجد الوسائل لحل النزاع العربي الإسرائيلي.

لقد كانت حروب عاميّ 1967 و1973 دليلاً على العمل العربي الموحد ضد إسرائيل، في محاولتهم لفرض تسوية نهائية للنزاع العربي الإسرائيلي.

وأخيراً، فإنّ قرار قطع النفط في 1973–1974، والذي ألغى احتكار أسعار النفط العربي، يوضّح أيضاً القوّة التي يمكن للدول العربية أن تسيطر بها على وحدة الهدف والتصميم، لقد كان جمال عبد الناصر، وحتى عام 1970، المصدر الرئيس النافذ في المحافظة على الوحدة العربية وسيادة القوّة العربية.

إنّ عقدة لعبة التوازن بين تورط القوى الأجنبية في شؤون دول الشرق الأوسط والسياسة الإقليمية، وبين النزعة الداخلية للتجاوب مع تطورات القضايا المحلية والعربية والدولية، كانت سبباً في فشل الباحثين الغربيين في فهم المنطقة، وفي

المغامرات الفاشلة للقوى الأجنبية فيها، والأهم من ذلك، أهمية نتائج الأعمال التي غابت عن نواياهم السياسية.

على الأنظمة العربية أن تعمل من خلال جو من العلاقات والقضايا المتشابكة التي دخلت في المذهبية الأيدولوجية كأداة خاصة، وذلك لمقاومة النفوذ الأجنبي، والرغبة في تكوين هيكل منذ الاستقلال، لتمكين دخول الدول العربية في العصر الحديث من الصناعة والتطور الاقتصادي والتحديث.

سادساً – قوى التشتت

إثر وفاة جمال عبد الناصر عام 1970، ضعف ميل العرب إلى التعاون وإلى الوحدة، واقتصر التعامل في مجالات معينة وفق المصالح المشتركة، وخاصة بعد أن تولّى السلطة أنور السادات، الذي اتخذ مساراً مختلفاً لمنحى عبد الناصر، خاصة من القضايا العربية، حيث أعاد السادات توجيه سياسة مصر نحو المصالح الوطنية، واحتلت مصر الاهتمام الرئيسي بسياسته، حيث برزت استراتيجيته الاقتصادية لمصلحة مصر وفق رؤيته الخاصة. كما عمل على إعادة التركيز على توجه السياسة الخارجية نحو الغرب، وبالذات الولايات المتحدة، بغية الحصول على مساعدات اقتصادية، ونقل التكنولوجيا والمساعدات الفنية، وإيجاد الوسائل لتقليل ضرورة استثمار موارد كبيرة من أجل شراء الأسلحة، وتعبئة القوات العسكرية للدفاع ضد الهجوم الإسرائيلي، واستثمار كل ذلك في الاقتصاد المصري المنهار.

لقد حقّق السادات هذه الأهداف بطرد الخبراء العسكريين السوفييت من مصر عام 1973، وبعقد سلام منفرد مع إسرائيل بموجب اتفاقية كامب ديفيد عام 1979، لاعتقاده أنّ هذه التحركات ستفيد المصالح الوطنية المصرية. غير أنّ هذه الرؤية لم تثبت مصداقيتها، إذ فقدت مصر مركزها الفاعل في العالم العربي. كما دفع السادات حياته ثمناً لهذه الخطوات غير المحسوبة، فالمساعدات الغربية لم تحل مشاكل مصر الداخلية.

إنّ فقد مصر موقعها المتميز كقوّة موحدة مركزية في النظام السياسي الإقليمي العربي، بالإضافة إلى خبوّ الناصرية في المنطقة، لم يضعف الوحدة العربية فحسب، وإنما ساهم في تفتيت النظام السياسي العربي، بفعل قرار السادات القاضية بتقديم المصالح الوطنية المصرية العليا على النزاع الحضاري والوجودي بين العرب و إسرائيل، المتمثل في قضية فلسطين. وترتّب على ذلك صعود قضايا أخرى في المنطقة شغلت فكر القادة العرب، مثل قوة شاه إيران ودوره كشرطي في الخليج العربي، والصراع بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينيو عام 1970، الأمر الذي أضعف المنظمة، وكذلك احتلال إسرائيل أراضي عربية أخرى في حرب 1973، وكذلك ثورة إيران عام 1979، والحرب الإيرانية العراقية عام 1980، واحتلال إسرائيل لجنوب لبنان عام 1982 وغزوها بيروت.

ولغياب قوة مركزية عربية مسيطرة ذات قدرة على فرض نفوذها في المنطقة، تعددّت القضايا التي ظهرت في السبعينيات والثمانينيات. وقد وجدت مراكز

نفوذ على أساس القضايا المطروحة والمحصورة بين الأطراف ذات العلاقة. كما أتاحت الفرصة للتدخل الأجنبي، وبالرغم من استمرار اعتبار الصراع العربي الإسرائيلي قضية إقليمية هامة، إلّا أنّ الأطراف ذات العلاقة المباشرة بالصراع كان لها حق الصدارة في حل النزاع على الدول غير المواجهة. وترتّب على ذلك أنّ المصالح المشتركة أفرزت مراكز للتعاون بين الدول مباشرة دون مستوى الجامعة العربية. ومثال ذلك، تشكيل دول الخليج لمنظمة أمنية واقتصادية، عرفت باسم مجلس التعاون الخليجي، لمواجهة النفوذ الإيراني في الخليج العربي، وتلبية المصالح والحاجات المحلية. وعلى أثر ذلك، تمّ تشكيل مجلس التعاون العربي بين الأردن والعراق ومصر واليمن، على أساس تعاون اقتصادي محض. وفي الشمال الأفريقي، كانت هناك محاولات للتعاون بين مصر والسودان وليبيا بعد قيام الثورة الليبية في سبتمبر 1969، وكذلك بين ليبيا والجزائر وتونس، وأخيراً، تمّ إنشاء اتحاد الدول المغاربي.

وقد لعبت هذه الأنماط التفتيتية على إضعاف قدرة الجامعة العربية على العمل على تحقيق الأهداف السياسية من مركز قوّة، كما منحت الأطراف الأجنبية فرصة التسلل إلى المنطقة، وكسب النفوذ للتدخل في الشؤون العربية الإقليمية.

سابعاً: العوامل الداخلية

الأردن في ظل حكم الملك عبدالله (1921–1951)

ينفرد الأردن في نشأته الإقليمية بخصوصية فريدة شكلتها عوامل مجتمعة، تتمثل في عوامل: الصدفة، المكائد الدولية، الهيمنة الأجنبية، والدهاء السياسي، بعد أن كان شرق الأردن أراضي صحراوية جرداء سلخت عن سوريا الكبرى (الأم)، وفقيراً إلى المكونات الأولية الاقتصادية. لذا، فإنّ قوام الأردن الاجتماعي، كان من قبائل البدو الرحّل وبعض القرى الصغيرة.

وكان شرق الأردن في نظر الأب المؤسس، الملك عبدالله بن الحسين، قاعدة إقليمية ومرحلة أوليّة في سلّم سياسته الهادفة إلى تحقيق الاستقلال العربي، وإعادة توحيد سوريا تحت قيادته الهاشمية. ولكن السياسات الدولية والإقليمية، حالت دون تنفيذ رغبة الملك عبدالله في تشكيل مملكة عربية متحدة، تتألف من سوريا والعراق وشرق الأردن.

واقتصرت سلطته الشرعية على إمارة شرق الأردن، وأصبح لها خصوصيتها المتميزة بفعل جهود مؤسسها الأول الملك عبدالله (1921–1951)، وجهود حفيده جلالة الملك الحسين (1953) حتى ساعة المفاوضات الأردنية الفلسطينية[1]، الذي رسخت على يديه أعمدة الدولة، وأصبحت لها مكانتها المهمة على الصعيدين المحلي والدولي.

[1] في العشرين من تموز عام 1951 اغتيل الملك عبدالله في المسجد الأقصى في القدس. وفي طريق عودته من المعالجة الطبية في أوروبا، باشر طلال بن عبدالله والد الملك حسين واجباته كملك على الأردن، وبسبب حالته الصحية السيئة، اجتمع مجلس البرلمان في 11 آب 1952 وأعلن عدم أهلية الملك طلال في القيام

ويمكن تحليل القيادة الهاشمية عبر مرحلتين متميزتين هما: مرحلة الملك عبدالله، ومرحلة جلالة الملك الحسين. وبمعرفة طموحات وأهداف ومواقف القيادتين، يمكن أن نفهم المركز التفاوضي والأهداف للأردن في مفاوضاته مع منظمة التحرير الفلسطينية.

كما يمكن أن نعي شيئاً من أهداف السياسة الخارجية العامة للأردن، وخاصة في المنطقة العربية. فالشرق الأوسط جزء من العالم، الذي في حال غياب المؤسسات القوية فيه، يترك الرجال بصماتهم على الأحداث، فيتم تشكيل نظام الحكومة، ويتم وضع نهج المجتمع. حتى أنّه و لمدى أوسع، يتم تقرير نوعية الحياة بواسطة الرجل الذي على القمة[1].

منذ أن وطأت قدماه أرضه، أراد الملك عبدالله من شرق الأردن أن يكون تجسيداً لفكره ومبادئه، وتحقيقاً لشعاره القومي بتحقيق الدولة العربية الكبرى، لذا، فإنّ الهيكل السياسي والبنياني للدولة في شرق الأردن، سوف يتم رسمه وتأسيسه وفق مبادئه وأفكاره ورؤيته القومية، خاصة بعد أن قوّضت سياسات بريطانيا وفرنسا التنظيم الإداري العسكري للدولة العربية في دمشق بقيادة الملك فيصل، وبعد محاولات بريطانيا المتزامنة لخلق مراكز سلطة منافسة،

بواجباته، وأعلن الملك حسين ملكاً وهو في سن السابعة عشرة. وافق البرلمان على مجلس وصاية للحكم باسم الملك حسين حتى بلوغه سن الثامنة عشرة من عمره. وفي الحقيقة، فقد تمّ تتويج الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية في 2 أيار عام 1953.

[1] باتريك سيل، تشكيل رجل دولة عربي: عبد الحميد شرف والعالم العربي الحديث، نيويورك، كتب كورتيت، 1983، ص10.

إثر وصول اللاجئين السياسيين من سوريا بعد احتلال فرنسا لها. وفي بداية حكم الملك عبدالله، جوبه بتحدّيات صعبة وشاقة، وهو يؤسس حكومته المركزية ويضع لها القوانين والأنظمة في محيط يموج بالقلاقل والثورات.

وزاد من صعوبة مهمته قلة الموارد المادية والاقتصادية والأراضي الزراعية، بالإضافة إلى المجتمع التقليدي بمكوناته القبلية والزراعية، وقد استجاب الملك عبدالله في بداية حكمه للتحدّيات التي كانت تحيط به، بمهاراته القيادية وسعة صدره ورؤيته الاستراتيجية وإرثه العائلي المرموق، بالإضافة إلى فكره الثاقب جرّاء خبراته الواسعة التي تزوّد بها إبّان الثورة العربية الكبرى.

ويبدو أيضاً تأثير شخصية الملك عبدالله في الأحداث من حوله لأسباب عدة، منها: قدرته على العمل في الوسط الذي يعيش فيه وقدرته على بناء الدولة الجديدة. وكان قد هيّأ المناخ الملائم للتربة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في شرق الأردن، والذي كان يخلو من أيّ قيادة سياسية وإدارية لها حضورها السياسي والإداري، وعلى الرغم من وجود قيادات عشائرية، إلّا أنها لم تتمكن من بسط نفوذها على شرق الأردن، وذلك لاعتبارات قبلية واقتصادية وأمنية، فالأطراف الموجودة لم تكن على درجة من القوّة بحيث تسمح لها تشكيل قوّة سياسية تفرض حكومة مستقلة، أو إدارة متنفذة تبسط هيمنتها على سائر

البلاد. لذا، وكما يرى فريد جريتشمين[1]، فإنّ تأثير أيّ شخصية، يتطلب توفر ظروف مثل: 1. حدوث الأعمال في محيط يسمح بالبناء. 2. موقع الطرف في المحيط . 3. قوة أو ضعف هذا الطرف.

وليتأتّى تأثير الشخصية في المحيط الذي تتواجد فيه، لا بد من توفر المناخ المضطرب حتى يتسنّى لهذه الشخصية الاستراتيجية أن تعمل في هذا المحيط. وعلى الرغم من توفر الظروف في ساحة الإمارة، إلّا أنّها كانت مقيدة بقيود، وتضمنت ثلاثة شروط[2] فرضتها بريطانيا على الأمير عبدالله، لتأمين استقلال شرق الأردن المتوخّى مستقبلاً وهي:

1. أن يعمل الأمير ضمن شروط نظام الانتداب البريطاني لفلسطين التي تمّ إلحاق الأردن بها.
2. وضع إدارة شرق الأردن تحت رقابة الإدارة البريطانية.
3. إمتناع الأمير عن اتخاذ أيّ إجراءات في المستقبل ضد الوجود الفرنسي في سوريا، والتنازل عن المطالبة بعرش العراق.

---

[1] فريد جريتشمين "الشخصية والسياسة" في القيادة السياسية، كتاب مصادر، بربارة كيلرمان، مطبعة جامعة بيتسبرج 1986، ص(43-46). مزايا استغلال نظرية "الشخصية" في تحليل الدولة القومية والحكومة والسياسة الخارجية في الدور الذي يلعبه الفرد الواحد، هذا الكتاب مرجع جيد.

[2] فيما يتعلق بالقيود على النخبة السياسية، أنظر: روبرت د. بوتنام، الدراسة المقارنة للنخبة السياسية. (شركة برنتس هول، نيوجيرسي 1976). مثال في مقدمة ص9،10 يعمل صانعو القرار من خلال المؤسسات – التشريعية، والعسكرية، والبيروقراطية والأحزاب والشركات وهكذا، زيادة على ذلك، يجب عليهم ضبط أعمالهم مع الأحوال الحالية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولتفسير سلوك الزعيم، يجب الأخذ بالحسبان كلاً من صيغته المؤسسية وحساباته التكتيكية.

والسؤال هو: كيف يتسنّى للأمير عبدالله تحقيق أهدافه وفق هذه القيود التي قيّدت حريتها في العمل؟

أراد الأمير عبدالله بدخوله عمان عام 1921، مصحوباً بقوّة من جنود التحرر العربي، أن يؤكد رغبته وتأكيده على قضية الوحدة والاستقلال العربي وحق تقرير المصير تحت القيادة الهاشمية.

ومع الأيام، أثبت أنّه يشكل تحدياً لبريطانيا، وكذلك تهديداً للعلاقات البريطانية الفرنسية، كما كان سبباً للتصعيد الخطير في الأعمال المناوئة لبريطانيا في العراق وفلسطين، بسبب حضوره العسكري. وكان دخوله إلى عمان خطوة سياسية وعسكرية جريئة لإجبار بريطانيا على تطبيق الاتفاق التعاقدي مع الثورة العربية الكبرى عام 1915، وهو الاستقلال العربي وإعادة تنصيب فيصل ملكاً منتخباً على سوريا المتحدة.

لقد أكسبت نشاطات عبدالله العسكرية وشجاعته في مواجهته بريطانيا وفرنسا احتراماً كبيراً من قبل أطراف القوى الاستعمارية وحذرها منه، ولأجل ذلك اعترفت به بريطانيا أميراً على إمارة شرق الأردن، وكذلك تحجيماً للتهديد الذي كان يمثله ضد المصالح البريطانية، خاصة بعد أن أصبحت إمارة شرق الأردن أمراً واقعاً[1].

[1] الميجور سي.أس جارفيس، القيادة العربية – السيرة الشخصية لليفتينانت كولونيل أف. جي بيك باشا، هتشنسون وشركاه المحدودة، لندن 1948، ص81.

وبعد تولّيه زمام السلطة، وضع الأمير عبدالله الأسّس الثابتة لإمارة شرق الأردن، واعتنى بالجيش، ولهذا السبب، أصبح الجيش العربي القوّة الرئيسية في عملية تأسيس دولة الأردن القومية. ولم تكن قدرات الملك عبدالله العسكرية فحسب هي التي جعلت منه رجلاً أكثر خطورة، وإنما الذكاء الذي تمتّع به وميزاته الشخصية. لقد كانت ميزاته صورة لخبراته الحضارية والسياسية والثقافية المشتركة، التي وفّرتها له إقامته في مدينة اسطنبول النابضة بالحياة، وكذلك العادات والقيم التقليدية الصارمة للحياة في مكة والحجاز، فبينما شحذت الخبرة العشائرية قدرات عبدالله العسكرية، واستقامة القيم التقليدية لمبادئ، كالشرف والكرم وجذوة العقل، قدّمت له اسطنبول فضائل الصبر والدهاء السياسي وحقائق الحياة السياسية والمعرفة الثقافية والعلمية. وعلى كل، فإنّ القيمة غير الاعتيادية للملك عبدالله، تكمن في قدرته الخارقة على اتخاذ قرارات واقعية (براجماتية)، مبنية على تقييمات حقيقية للأوضاع والأحداث، والدخول في مناورات تكتيكية بغية التغلب على الظروف.

لقد أصبح الملك عبدالله رجلاً خطيراً في أعين خصومه بسبب صفاته التي تميّز بها، من بعد النظر ذو الحكمة، والصبر، والواقعية، والقدرة التكتيكية، وشجاعته الجريئة. ويكفي أن نستدل على هذه الشخصية المتميزة بقول الجنرال جون باجت جلوب، الضابط البريطاني المعروف والقائد السابق للجيش العربي: "عندما كان الملك عبدالله على قيد الحياة، كانت سوريا والسعودية تعيش في خوف من الأردن، وكانت مصر، التي كان عدد سكانها يقدّر

بأربعة عشر ضعفاً بالنسبة لسكان الأردن، تنظر إليه كمنافس بكثير من القلق. وهكذا فإنّ قوة ونفوذ ذلك الرجل كان لها الوجود الهائل[1]".

ولم يتوانى الأمير عبدالله عن استخدام قوته ونفوذه لتحقيق أهدافه السياسية التي تمنّاها لشرق الأردن، والتي كانت الخطوة الأولى لتحقيق هدفه الأكبر لبلاد الشام، والمتمثل في إقامة مملكة عربية متّحدة. ولهذا، فإنّ قبوله المبدئي بتكوين إمارة شرق الأردن، لم يكن هدفاً في حد ذاته، وإنّما تكتيكاً مرحلياً، يمكن من خلاله تشكيل قاعدة وطنية صلبة، تمكنه من تحقيق الاستقلال للبلاد العربية، وتشكيل الدولة العربية الموحدة.

وفي إطار الإمارة، تعاون الأمير عبدالله مع المستشارين الإداريين البريطانيين في حدود المستوى المحلي، غير أنّه احتفظ بسيطرته التامة على الأمور السياسية والاقتصادية والعسكرية في الدولة. وفي عهد الملك عبدالله، كان هدفه الداخلي الرئيسي هو بناء أساس الدولة القومية المتماسكة في شرق الأردن، لذا انصبّت جهوده في السنوات الأولى نحو فرض النظام والقانون، وتأسيس حكومة مركزية، وتثبيت سلطة الحكومة، واستقرار البدو الرحل. ولتحقيق ذلك، حكم عبدالله البلاد بإدارة حديدية، ولم يتوان عن استخدام الجيش العربي لقمع الحركات الثورية، لذا، أصبحت إمارة شرق الأردن تحت قيادة الملك عبدالله منطقة مستقرة، وجوّاً ملائماً لنمو شبكة من الأنصار المخلصين، وتطور الهوية القومية. باختصار، لقد بنى الأمير دولة قومية متماسكة.

[1] جون باجيت جلوب، جندي مع العرب، شركة برنتيس هول، نيوجيرسي، ص438.

أمّا على الصعيد القومي، فقد استمر عبدالله في مقاومته لخدعة التقسيمات الاستبدادية السياسية والإقليمية، التي فرضت على الدول العربية بواسطة بريطانيا وفرنسا. واعتمد الأمير لذلك سياسة الدبلوماسية الهادئة وسياسة المراحل. وفي المرحلة الأولى، طلب من بريطانيا إعادة توحيد سوريا، خاصة في العشرينيات والثلاثينيات، كما قدّم عدة اقتراحات للوحدة بين شرق الأردن وفلسطين كخطوة أولى نحو وحدة سوريا الكبرى. وفي عام 1941، عندما أعلنت بريطانيا عن تغيير موقفها من الوحدة، وذلك بتأييدها "شكلاً من الوحدة العربية" لمواجهة نفوذ المحور في المنطقة، والتقليل من تأثيرها على جهود بريطانيا في الحرب العالمية الثانية، اتّخذ الملك موقفاً أكثر عمومية وهجومية في سبيل خطّة للوحدة العربية، فكانت خطته لسوريا الكبرى كما تصورها كالتالي:

"تأسيس إتحاد سوري مؤلف من حكومات شرق الأردن وشمال سوريا ولبنان وفلسطين وعاصمتها دمشق. تكون الحكومة الاتحادية مسؤولة عن الدفاع، والمواصلات، والاقتصاد القومي، والشؤون الخارجية، والثقافة العامة، والقضاء الاتحادي. وتحتفظ الحكومات الإقليمية الأربع بحكمها الذاتي في بقيّة الأمور. يكون للإتحاد مجلس تشريعي منتخب ومجلس للنواب لحكومات أقاليم الاتحاد. يتم انتخاب رئيس مجلس الوزراء الاتحادي، وأعضاء المجلس التنفيذي الاتحادي في المجلس التشريعي. كما يتم تأسيس هذا الاتحاد بعد إجراء المفاوضات، والاتفاق بين حكومات الأعضاء، وتكون الخطوة الأولى في المفاوضات بين شرق الأردن وشمال سوريا، ويتم وضع مسودة للدستور

الاتحادي من قبل لجنة خاصة، كما يصادق عليه من مجلس نواب حكومات الأقاليم، إمّا في مؤتمر عام أو جمعية وطنية عامة، تمثل كافة أقاليم الاتحاد التي يتم انتخابها كجمعية دستورية- يسمى صاحب السمو الأمير عبدالله رئيساً للاتحاد السوري، ويعهد إلى نائب لصاحب السمو لحكم شرق الأردن، كما يتم وضع الشروط للانضمام النهائي لكل من لبنان وفلسطين إلى الاتحاد، وإذا أحجم لبنان لأسباب خاصة عن الانضمام للاتحاد السوري، فإنّه سوف يسمح للمناطق السورية التي تم إلحاقها بلبنان ضد رغبة سكانها، أن تعود إلى سوريا، وذلك باستفتاء عام"[1].

ويمكن القول إنّ مطالبة الملك عبدالله بفرض القيادة الهاشمية على سوريا الكبرى الموحدة يعود للأسباب التالية:

1- حقوقه القانونية المترتبة على إمارة شرق الأردن، التي هي جزء هام من سوريا الكبرى.

2- مساعدته الفعّالة للحلفاء، والتي شملت الجبهة السورية في أثناء الحرب العالمية الثانية.

3- كونه الوريث الأول لوالده الراحل الملك حسين في رعاية المصالح السورية خاصة والحقوق العربية عامة.

4- وعد تشرشل رئيس وزراء بريطانيا عام 1921 إلى عبدالله بأنّه سوف يكون رئيساً للدولة السورية. وقد زالت جميع العقبات لتحقيق هذا الوعد بعد تراجع فرنسا وإلغاء حقها في الانتداب بالنيابة عن عصبة الأمم.

---

[1] فيليب جريفز، الملك عبدالله، مذكرات الملك عبدالله، مطبعة ألدن 1951، ص(264-265).

5- رغبة السوريين في ملكية دستورية في حالة تحقيق الوحدة السورية، أو اتحاد البلاد العربية[1].

وبالنظر إلى طموحات الملك عبدالله في الوحدة العربية، وخطته لتوحيد سوريا الكبرى، فقد قرّر مخاطبة شعوب العالم العربي في خطاب ألقاه في 8 نيسان 1943*[2].

وقد أثار منع نشر إعلان الملك عبدالله – المتعلق بتوحيد سوريا على أساس إعلان المؤتمر الوطني السوري في عام 1920 والوسائل لتحقيق ذلك- التساؤلات حول سياسة بريطانيا المعلنة بدعم الوحدة العربية، وتصورها للوحدة، وشكل هذه الوحدة. وتعزيزاً لمركز عبدالله فقد بعث بمذكرة إلى المندوب السامي البريطاني في فلسطين، يلّخص فيها مقترحات معينة لتطبيق خطته بالنسبة لسوريا الكبرى، وهي:

1- إصدار إعلان رسمي مشترك بتأييد إمّا استقلال سوريا ضمن حدودها الحالية، أو اتّحاد حكومات سوريا الوطنية الشرعية، مع تحفظات لحماية المصالح البريطانية والفرنسية ما دامت لا تتعارض مع استقلال البلاد أو وحدتها أو اتّحادها.

---

[1] المصدر ذاته، ص263.

[2] المصدر السابق، ص267، لقد منعت السلطات البريطانية في فلسطين، وسلطات فرنسا الحرة في سوريا ولبنان، والحكومة المصرية، نشر هذا الإعلان في الصفحة أو في محطات إذاعتها.

2- سوف يتم تأسيس تعاون حقيقي على الفور بين حكومات شمال سوريا وجنوبها – شرق الأردن – بحيث يتضمن حرية السفر والمواصلات والتبادل الحر للآراء. ويعني هذا أنّه لا تعتبر كلّاً من هذه الأقاليم غريبة عن الأخرى، بالنظر لوجود المصالح الحيوية المشتركة والروابط الجغرافية والقومية والتاريخية الدائمة بينها.

3- يجب أن يكون لنا على الفور في شرق الأردن مندوب، أو هيئة قنصلية في سوريا ولبنان، ويجب أن نتشاور مع سلطاتهم المسؤولة في المسائل العامة الهامة، وذلك من أجل تقوية التعاون والصداقة التي هي ضرورية في الظروف الحالية الدقيقة.

4- تفويض بعثات رسمية بسلطة قانونية تامة، وخلال فترة محددة، وذلك من أجل وضع الآراء في كل ما يتعلق بالمعاهدة المقترحة، على أساس المعاهدة الفرنسية السورية عام 1936 والمعاهدات البريطانية المصرية والعراقية.

5- يجب اعتبار مسألة تأسيس دولة سوريّة موحدة أو اتّحاد الحكومات السورية مسألة سورية خاصة، يتم تقريره بواسطة الحكومات الحالية للأقاليم السورية، وبالموافقة الحرّة من السوريين أنفسهم[1]. وفي 22 أيار عام 1943، أبلغ المندوب السامي لفلسطين الملك عبدالله بأنّه قد تمّ تقديم محتويات المذكرة إلى الحكومة البريطانية، وقد رفضت الأخيرة خطة الملك عبدالله، وبعد ذلك، تقدّم الملك باقتراح بديل لخطة توحيد العرب في عام 1945. وفي عام 1946، أصبح مركز الملك عبدالله في المنطقة قوياً، عندما أنهت بريطانيا الانتداب على شرق الأردن، وأعلنت المملكة الأردنية الهاشمية مستقلة،

[1] كمال كريت، ملك الأردن، الملك عبدالله، برايجر للنشر، نيويورك 1982، ص220.

وأوضح الملك موقفه بصورة حاسمة في خطاب ألقاه في الكلية العلمية الإسلامية في عمان في 19 أيلول 1947 قال فيه:

"إنّه لا مجال للإنكار أنّ الأردن جزء من الكيان السوري، وأنّ التخلي عن أو رفض هذا الكيان، يعتبر إنكاراً للميثاق الوطني، وخضوعاً للحل المفروض من الاستعمار الأجنبي وما يتبعه من تجزئة الأرض الواحدة، ومع احترامي الشديد للأنظمة الحالية في الدول الإقليمية السورية واستقلالها، فإنّنا لا نرى في هذه الحالة من الأمور ما يحول بالضرورة دون أيّ دعوة حرة لإعادة ممارسة حقنا الطبيعي في الوحدة أو الاتحاد. إنّ هذه العائلة (العائلة الهاشمية) مرتبطة بواجب معارضة تجزئة سوريا، أو التخلي عن ميثاقها العام، إنّ سوريا بحدودها الطبيعية، وليس في إقليم واحد منها، هي وحدة واحدة، وهي إرث قدّمه شهداؤها وأبطالها"[1].

ولم يحدث أبداً إعادة تكوين سوريا، وبدلاً من ذلك، كان الإنشاء المقترح للجامعة العربية التي كان من المفترض أن تكون رمزاً للوحدة العربية هو (الاعتراف باستقلال الدول العربية ضمن حدودها الحالية، وعدم التدخل في شؤون بعضها الداخلية.

لقد تمّ ترسيم حدود الأمر الواقع الإقليمية، وتكوين الحكومات من خلال طريقة عمل الجامعة العربية، كما أنّ الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948 كانت قد

[1] الملك عبدالله، ملك الأردن. تكملة مذكراتي. مجموعة لونجمان المحدودة. لندن ونيويورك 1978، ص13.

غيّرت قاعدة شرق الأردن الإقليمية والسياسية، كما فرضت أهميتها في الشؤون العربية.

وفي المرحلة الثانية من محاولات الملك عبدالله نحو الوحدة العربية، تضافرت الجهود لخلق دولة الأردن الكبرى، وهي وحدة بين المناطق الفلسطينية غير المحتلة والأردن، لقد فشلت محاولات العرب في استخدام الجهود العسكرية نحو تحرير فلسطين في الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، ولم يبق إلّا جزء من فلسطين تحت الحماية العسكرية للقوات الأردنية المسلحة، ولأهمية دور شرق الأردن، صرّح الملك عبدالله "بأنّ دمج هذا الجزء من فلسطين في المملكة الأردنية الهاشمية "إنما لأجل الحفاظ "على بقية فلسطين من الوقوع بأيدي اليهود[1]، و تبعاً لذلك، وفي 24 نيسان عام 1950، أعلن مجلس النواب الأردني الذي كان يمثّل الضفتين الغربية والشرقية من نهر الأردن ما يلي:

أولاً: يؤكّد المجلس الوحدة التامة لضفتي الأردن الغربية والشرقية، ودمجهما في دولة واحدة هي المملكة الأردنية الهاشمية، وبرئاسة صاحب الجلالة الملك المعظم عبدالله بن الحسين، وتقوم الدولة على أساس نظام برلماني دستوري، وعلى مساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

ثانياً: يؤكّد المجلس على الاحتفاظ بجميع الحقوق العربية في فلسطين، والدفاع عن هذه الحقوق بكل الوسائل المشروعة، بمقدرة تامة، وبدون إجحاف

[1] المصدر السابق، ص17.

بالتسوية النهائية لقضيتهم العادلة، من خلال مجال أماني الشعب والتعاون العربي والعدالة الدولية.

ثالثاً: يعرض هذا المرسوم الذي صدر عن مجلس النواب والأعيان، اللذين يمثلان ضفتي نهر الأردن، على جلالة الملك المعظم، و يعتبر نافذاً من تاريخ استلام الموافقة الملكية السامية.

رابعاً: يتم نشر وتنفيذ هذا المرسوم من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية فور استلامها الموافقة الملكية السامية. كما تم تبليغه إلى الدول العربية الشقيقة، والدول الأجنبية الصديقة، بالطرق الدبلوماسية المعتادة[1].

وكان رد مجلس الأعيان الرسمي من جانبه بما يخص الوحدة ما يلي:

يبعث مجلس الأعيان إلى صاحب الجلالة الهاشمية بخالص شكره وإعجابه واحترامه للروح الممتازة التي ظهرت في رغبة جلالته الشديدة – (أعانه الله) – في ألّا يكون قرار الوحدة مجحفاً بأيّ تسوية نهائية للقضية الفلسطينية، التي يمكن أن تعود بالفائدة والشرف على العرب، ولرغبته في التعاون مع الدول العربية في مجال تطلعات الشعوب.

كما يستذكر المجلس أيضاً، بمزيد من الفخر والامتنان، وعد جلالته – حفظه الله – بتعديل الدستور، والثقة في أنّ التعديلات المتوقعة سوف تحدث تغييراً يلبّي الحاجات الاجتماعية، ويضع أساس الطريق الصحيح لتحقيق أهداف الأمة.

[1] [1] المصدر السابق، ص17.

إنّ مجلسنا يقبل من صميم قلبه، بدعم السياسة الحكيمة والخطّط القانونية التي جاءت في خطاب العرش السامي، من حيث أنّ كلتيهما تشرحان بوضوح الموقف، وتواجهان الحقائق بشجاعة[1].

وكان الرد الرسمي من قبل مجلس النواب، بما يخص الوحدة، ما يلي:

إنها قضية إقناع وثقة في إظهار هذه الوحدة، بدون إجحاف بالحقوق العربية العامة في فلسطين، أو في التسوية النهائية لقضيتهم، إنّ هذه الوحدة في الحقيقة تقّوي الدفاع عن عدالة قضيتهم، وحافزاً لمضاعفة الجهود للتوصل إلى حل عادل يحفظ حقوقهم واحترامهم أنفسهم، بالتعاون مع الدول الشقيقة[2].

وبعد خمسة عشر شهراً من الإعلان الرسمي لتوحيد ضفتي نهر الأردن، اغتيل الملك عبدالله في المسجد الأقصى في القدس، بعد أن بذل كل حياته لتحقيق الوحدة العربية، باتباع سياسات كان يشعر أنها لمصلحة العالم العربي. وللحقيقة، فإنّ اغتيال الملك عبدالله كان إعلاناً سياسياً للمصالح المتصارعة بين الوحدة العربية والقومية من جهة، وبين المصالح والتأثيرات الأجنبية الخارجية. إنّ محاولة الملك عبدالله المستمرة لتزعّم الوحدة والاستقلال العربي كان أمراً مسوغاً من أجل تحقيق هدف الميثاق القومي السوري، الممثل

[1] المصدر السابق، ص17.

[2] المصدر السابق، ص18.

الشرعي للمصالح العربية، والإدارة الحرة للعالم العربي في تكوين حكومة وطنية سورية، تحت ظل نظام ملكي دستوري.

ويمكن القول إنّ جهود الملك عبدالله المستمرة في الأعوام (1943, 1945, 1949, 1950) لضم أراض لم تكن إلّا توسيعاً أكثر لقاعدته، ويعزى هذا إلى أمرين، الأول: إرتباطه السابق بمشاريع إعادة الوحدة العربية. أمّا الثاني: فرغبته في تحقيق أمن قومي لمصلحة مملكته المستقلة حديثاً.

ويمكن تفسير مدى قوّة وصلابة الملك عبدالله التي ظهرت في المنطقة، وكذلك مدى تأثيره في سياسات الدول المحيطة، بفعل التطورات التي حدثت من وراء الستار في سلسلة الانقلابات التي حدثت في سوريا عام 1949، فالسياسات الإقليمية في هذا الوقت، والمتمثلة في الأحداث التي أدّت إلى التشكيل اللاحق للجامعة العربية وطريقة بنائها، كانت دليلاً على وجود محور للقوى، يتمثّل في مصر والسعودية، ضد مصالح الهاشميين في الأردن والعراق، ويدل هذا على دخول المنطقة في سياسة الأحلاف والمحاور، فمحور مصر والسعودية من جهة، ومحور الهاشميين في الأردن والعراق يتجاذبان سوريا عبر سلسلة من الانقلابات، وكان الهلال الخصيب في نظر الملك عبدالله هو قلب الأمة العربية، أمّا مصر، فاستقطبت السعودية لتكون العباءة البادية للعالم العربي، والبديل للهلال الخصيب.

أمّا الوضع في سوريا، فكانت السياسات الداخلية ممزّقة بين العسكريين، فالخيار قائم بين الاستقلال الوطني وبين الوحدة تحت راية الهاشميين، وفي عام 1949، استلم حسني الزعيم السلطة إثر انقلاب عسكري, ومعروف أنّه لا يؤيد حماس الملك عبدالله للوحدة العربية، لتعاطفه مع موقف مصر والسعودية – الهادف إلى تحقيق المصلحة الكبرى للأمة العربية– كما يشير بعض الباحثين، إذ يقول "تجمع جميع المصادر على أنّ الهاشميين كانوا مستائين من موقف حسني الزعيم تجاههم، ومن سياسته المؤيّدة لمصر والسعودية، وكانوا يرغبون في تأسيس حكومة في دمشق تكون أكثر تقارباً تجاههم، وكانوا على استعداد لبذل المال لإسقاطه، وهكذا، في 14 آب من عام 1949، تمّت الإطاحة بنظام حسني الزعيم، بوساطة الكولونيل سامي الحناوي، في الانقلاب الثاني في تلك السنة[1]". لقد وصل حزب الشعب، الذي ينادي بالوحدة العراقية السورية، إلى السلطة، مع الحناوي.

وفي اجتماعه في 12 كانون أول، أعطى البرلمان السوري الأولوية القصوى لمسالة الوحدة مع العراق، وأعلن أنها هدف دستوري. وهكذا، وبتوحيد الأردن مع الاتحاد السوري العراقي، سوف يظهر الهلال الخصيب تحت حكم الهاشميين[2].

[1] محمد إبراهيم فضة، الشرق الأوسط في مرحلة تحول، دراسة في سياسة الأردن الخارجية، دار آسيا للنشر، لندن 1974، ص158.

[2] المصدر السابق، ص158، أنظر: هامش رقم58.

وفي كانون أول عام 1950، تمّ عزل سامي الحناوي بانقلاب ثالث بزعامة أديب الشيكشلي، وبذلك، تعرضّت سوريا في الأعوام من 1949–1954، لثلاثة انقلابات عسكرية، ولواحد وعشرين تغييراً وزارياً، واثنتين من الدكتاتوريات العسكرية[1].

ويمكن الإشارة إلى أنّ عدم الاستقرار السياسي والنزاع، وتغيير الأنظمة في الدول العربية، يعودان إلى عوامل عدّة منها: القومية، المذاهب المتنافسة, التنافس بين الدول، والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للشرق الأوسط من قبل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي. وتوضح هذه العوامل عدم الاستقرار في المنطقة، ومظاهر ضعف الأنظمة وسهولة تغييرها في كل من سوريا ومصر ولبنان والعراق، وقد بدّد كل ذلك أمل الملك عبدالله في تحقيق حلمه في هلال خصيب متّحد تحت لواء الراية الهاشمية[2]. ولكن، لم تحل هذه المعوقات دون مواصلة الملك عبدالله هدفه المعلن، بعد أن تغلّب على المعارضة، ووحّد ضفتيّ الأردن بوساطة مرسوم ملكي في نيسان عام 1950، وعلى إثر ذلك، دخل الملك عبدالله في مفاوضات وحدة بين الأردن والعراق، ولكن اغتياله وضع حداً لمحاولته الوحدوية.

---

[1] كامل أبو جابر، حزب البعث العربي الاشتراكي، تاريخ ومذهب وتنظيم، مطبعة جامعة سيراكوز، نيويورك 1966، ص30.

[2] لتحليل مفصّل للعلاقات العربية العربية، أنظر: 1 – مالكولم كير، الحرب العربية الباردة، جمال عبد الناصر وخصومه 1958 – 1970، مطبعة جامعة أكسفورد، الطبعة الثالثة، لندن 1978، 20 برنارد لويس، الشرق الأوسط والغرب، نيويورك هاربرورو 1964.

الأردن وقيادة الملك طلال 1951-1952

تسلّم الملك طلال مقاليد السلطة بعد اغتيال والده الملك عبدالله عام 1951، وورث عن والده حكم ثلاثين عاماً، هي عمر المملكة الأردنية الهاشمية، ويتألف هذا الميراث من شقّين:

أولاً: الدولة القوية الآمنة بحكومتها المركزية، ونظامها الآمن، وقانونها الجديد، الذي لم تكن تعرفه البلاد من قبل، في ظل السلطات التشريعية والقضائية والإدارية، ولم تتوان الدولة عن العمل على استقرار البدو، ونسج علاقات فعّالة مع الأنصار الموالين من مختلف القطاعات في الداخل، بعد تأسيس الخدمات الحكومية والعسكرية، والتي لعبت دوراً كبيراً في تكاتف المواطنين الأردنيين لدعم النظام، بفعل المصالح الحيوية والمفيدة للمواطنين التي تقدّمها الدولة.

ثانياً: دمج الضفة الغربية مع شرق الأردن، وتشكيل المملكة الأردنية الهاشمية، خلافاً لرغبة الجامعة العربية. وقد أدّى هذا الدمج إلى عزل الأردن عن جيرانه وأشقائه العرب، ومع اغتيال الملك عبدالله، رأى الملك طلال ضرورة تشكيل سياسات جديدة للتعامل مع جيرانه وأشقائه، في ظل التعقيدات الداخلية للأردن.

كان لزاماً على الأردن الجديد، التأقلم مع الحقائق الداخلية الجديدة مع جيرانه العرب ومع الميراث من الروابط التاريخية مع بريطانيا، ورغم هذه العلاقات المتشابكة والمتناقضة، فقد عمل الملك طلال في ظل حكمه الذي استمر سنه

واحدة، على ضمان نقل السلطة من بعده لأبنائه ووراثة حكم العائلة الهاشمية[1]. كما كانت فترة حكمه القصيرة مهمة جداً، لأنه عمل على ملء الدور الانتقالي بين حكم الملك عبدالله وبين حكم ولده الحسين بن طلال، كما أنّه عمل على توسيع مجال التعامل مع السياسات البديلة المتاحة للحسين، عند تتويجه ملكاً بشخصيته وصفاته المختلفة عن والده طلال.

والباحث في شخصية الملك طلال يجده حسّاساً ومعتدلاً، وهذا ما لم يتّفق عليه المعلّقون، الأمر الذي اعتبره الملك عبدالله ضعفاً. ولم تكن تركيبة صفات الملك الشخصية تعجب الملك عبدالله أو تلائمه.

وكان الاختلاف بين عبدالله وولده طلال – أهم شخصيتين في حياة الحسين – سبباً في حزن الحسين العميق نحوهما، فعلى صعيد رؤية الحسين لشخصية جده يقول: "كان عبدالله عجوزاً رائعاً، عنيفاً، وكان في بعض الأحيان حاكماً مطلقاً، كانت تخاف منه أغلب الناس وليس أنا، كان يحبني كثيراً، وكنت أعرف ذلك، وبدوري أنا أحببته لدرجة أنّي لم أعد أخشى مظهره الخارجي الصارم نوعاً ماً. وأعتقد أنه عرف ذلك وقدّره، وبالنسبة لي، كان أكثر من جد، وبالنسبة له، أعتقد أنّي كنت الإبن[2].

---

[1] كان للملك عبدالله ولدان: طلال ونايف، وكان نايف أخاً غير شقيق لطلال، وكلاهما كان مرشحاً لخلافة الملك عبدالله. أنظر: بيتر سنو، الحسين، سيرة ذاتية، باري وجنكنز المحدودة، لندن 1972، ص(37–38).

[2] صاحب الجلالة الملك حسين ملك الأردن، المستقبل الصعب أمامنا، سيرة ذاتية، وليام هانيمان المحدودة، لندن 1962، ص14.

ويبيّن الملك حسين صفات والده الإنسان والقائد قائلاً: "كان والدي الملك طلال مختلفاً تماماً، لقد كان ألطف الرجال، رقيقاً، ويمتلك سحراً عظيماً، حيث جلسنا ونحن أطفال بين قدميه، نستمع إليه وهو يسرد لنا قصّة عجيبة وراء أخرى، لقد كانت أمانته مثلاً يحتذى بها، ولم أقابل أحداً لا يحبه، إنّ الخلافات العائلية توجد بين الملوك كوجودها بين رعيتهم، والحقيقة أنّ جدّي ووالدي لم يكونا على اتفاق مع بعضهما أبداً، لقد كان الرجلان منفصلين بحياة مختلفة وسن مختلف، لقد كان جدّي يريد ابناً بدوياً جسوراً شجاعاً ليواصل التقليد العظيم للثورة العربية، ولم يكن على استعداد لقبول عاجز في مكان حلمه، لقد كانت أمرّ خيبة أمل في حياته.

وربما كان الاتفاق الوحيد المشترك بين عبدالله وطلال هو رأيهما في أنّ الحسين بن طلال قد أظهر في سن مبكرة صفات مميزة وفريدة، يمكن أن تجعله قائداً كفؤاً، وحاملاً لتاج الهاشميين في الأردن, وقد كان التغييران الأكثر أهمية في السياسة التي أجراها الملك طلال فور مزاولته واجباته كملك للأردن، تقديم دستور جديد، ما جعل مجلس الوزراء بموجبه، مسؤولاً أمام البرلمان، وذلك لأول مرة، كما قلّل من سلطات الملك[1]، والتغيير الثاني كان انضمام الملك طلال إلى معاهدة الدفاع المشترك التابع للجامعة العربية، التي رفضت الأردن والعراق الانضمام إليها عام 1950[2].

[1] بيتر سنو، الحسين سير ذاتية، باري وجنكنز المحدودة، لندن 1912، ص44.

[2] جورج هاريس، الأردن: شعبه ومجتمعه وحضارته، مطبعة هراف، نيوهافن 1958، ص110.

لقد كان الملك طلال حسّاساً تجاه الظروف والحقائق الجديدة التي أظهرت نفسها في عام 1951، فقد حمل الهوية الأردنية قطاع كبير من السكان من أصل فلسطيني، وهؤلاء الفلسطينيون الذين كانوا تحت الاحتلال البريطاني جرّبوا جواً سياسياً، وعاشوا تطوراً اجتماعياً مختلفاً، ومع أنّ الفلسطينيين منحوا تمثيلاً متساوياً لهم في البرلمان، إلّا أنّهم أدمجوا في نظام سياسي يضم شبكة من العلاقات العشائرية الأبوية، التي تمّ تنشئتها خلال ثلاثين عاماً من حكم الملك عبدالله، وكان الفلسطينيون لا يشتركون في العلاقات العشائرية الأبوية الفريدة التي شارك فيها عبدالله رعاياه من أبناء الضفة الشرقية، لذا، فإنّ السياسات الإصلاحية للملك طلال، ساعدت في تجسير الهوّة، وذلك بإعطاء الفلسطينيين مزيداً من فرص التعبير عن أنفسهم، ومشاركتهم في النظام السياسي الأردني.

لقد كانت مبادرات الملك طلال الإصلاحية الخطوة الأولى للأردن تجاه اختبار ملائمة الشكل الديمقراطي للحكم، وأهمها أنّه قدّم دستوراً جديداً، جعل بموجبه مجلس الوزراء مسؤولاً أمام البرلمان، كما حدّ من سلطات الملك الدستورية. كما كان الملك مسؤولاً عن تحويل السياسة الإقليمية المتنافرة مع جيرانها وأشقائها نحو جو من المصالحة، فقام بتحسين العلاقات مع الدول العربية المجاورة، وهكذا بانضمامه إلى معاهدة الدفاع المشترك للجامعة العربية، التي رفضها الملك عبدالله في عام 1950، وبإنهائه مباحثات الاتحاد مع العراق، أعلن الملك طلال اهتمام الأردن بإنهاء حالة الانقسام والنزاع التي اتصفت بها علاقاته مع مصر والعربية السعودية، وقد أشارت أفعاله هذه إلى جهود

مخلصة نحو التعاون والتقارب الإقليمي. ولم يقع الملك طلال تحت تأثير الوهم بأنّ المصدر الحقيقي للمشاكل التي تؤثر على المنطقة كانت نتيجة للسياسات الاستعمارية لبريطانيا وفرنسا قديماً وحديثاً[1]، وذلك لحسّه السياسي والقيادي، الذي استنتج أنّه بإمكان الدول العربية مواجهة المشاكل التي تتعرض لها بالتعاون العربي فقط.

وفي مواجهة المستجدات التي أنبأت أنّه لا أمل في وحدة عربية، ناور الملك طلال بوضع الأردن ضمن انحياز جديد، إنحياز يحتوي على حقيقة جديدة، هذه الحقيقة تتضمن تأكيد انتهاء حكم الوحدة العربية. لقد أتاحت سياسة الإصلاح في إعادة تحديد الانحياز والتقارب العربي، إلى خليفة الملك طلال، مجالاً سياسياً أوسع في الفرص والمرونة. وفي ضوء الحقائق، كان الملك ذكياً وحكيماً وملكاً مقتدراً، ولكن مرضه حدّ من قدرته على الاستمرار في خدمة الأردن بعد اثني عشر شهراً من حكمه، ما أدّى إلى اتخاذ البرلمان الأردني قراراً، في جلسة خاصة، بتولّي الملك حسين عرش البلاد.

تعقيب:

كانت الثورة العربية الكبرى عام 1915 تحت قيادة الشريف حسين – شريف مكة– رمزاً لرغبة العرب في الاستقلال القومي، وحق تقرير المصير، في ظل دولة موحدة تحمل اسم المملكة العربية المتحدة. ولم تتحقّق هذه المملكة

[1] لاستعراض مفصّل للحكم الاستعماري للعرب، وأثره على مفاهيم العرب عن الغرب، أنظر: فؤاد عجمي، محنة العرب، الفكر السياسي العربي والتطبيق منذ عام 1967، مطبعة جامعة كيمبريدج، نيويورك 1981.

بحدودها التي سوف تشمل جميع الأراضي التي يتم تحريرها من الأتراك والحكم العثماني عند انتهاء الحرب، وذلك بسبب خداع بريطانيا العظمى، حليف الشريف حسين أيام الحرب.

لقد خدعت بريطانيا الشريف بعقدها معاهدات في أثناء الحرب مناقضة لمصالحهم عن قصد، مثل معاهدة سايكس – بيكو التي عقدتها في شباط عام 1916، لتقسيم الأراضي العربية المحرّرة بين فرنسا وبريطانيا، وكذلك وعد بلفور عام 1917 الذي منح اليهود وعداً بوطن قومي في فلسطين. وعند انتهاء الحرب العالمية الأولى، وبهزيمة الإمبراطورية العثمانية، أصبح لبريطانيا العظمى السيادة العسكرية على جميع البلاد العربية المحرّرة بوجود (200.000) جندي من القوات الأسترالية والهندية. ورغم ذلك، أسّس الملك فيصل في دمشق المحرّرة، حكومة انتقالية تحت سلطة الإدارة العربية العسكرية. وتمّ إلحاق شرق الأردن بهذه الإدارة بموجب نظام (أراضي العدو المحتلة)، الذي صدر من الجنرال اللنبي في تشرين أول عام 1918[1]. وفي السابع من آذار عام 1920، أعلن المؤتمر السوري العام الاستقلال التام الكامل لسوريا، ومن ضمنها فلسطين. وفي ذات الوقت، أعلن المندوبون انتخاب فيصل ملكهم الدستوري، كما أعلن عبدالله، شقيق فيصل الأكبر، ملكاً على العراق المستقل، وعندما أعلن المؤتمر السوري استقلال سوريا الجغرافية

[1] بي. جيه فاتيكيوتيس، السياسة والجيش في الأردن، دراسة عن الفيلق العربي (1921 – 1957)، فرانك كاس وشركاه المحدودة 1967، ص41.

التي تشمل: سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، بدا أنّ فيصل سيكون قادراً على إعادة تنظيم مملكته على أسّس دائمة.

لذا، عملت بريطانيا على إلغاء استقلال العرب نهائياً، وكذلك إلغاء حقهم في تقرير المصير، وذلك بالقرارات والأعمال المدبرة، والمفروضة من بريطانيا وفرنسا بموجب اتفاقية سان ريمو في نيسان عام 1920[1].

وبدأت مرحلة تاريخية سيئة الطالع للعرب عندما أخرج الملك فيصل من سوريا بعد احتلال الفرنسيين دمشق في 26 تموز عام 1920، وذلك بعد الانسحاب البريطاني من سوريا، الذي مكّن فرنسا من احتلال دمشق، بعد أن تمّ في نهاية الحرب تعزيز قوة فرنسا الهزيلة في المنطقة والبالغة (6000) جندي، بالإمدادات العسكرية والآلية.

ومع نهاية شهر آب عام 1920، وبعد إخراج الملك فيصل والحكومة الوطنية من سوريا، احتفظت فرنسا بسوريا لنفسها، وأدخلت إلى المنطقة قوّة عسكرية متفوقة، لكن ممتلكات بريطانيا المستقبلية كانت أقل أمناً، حيث أصبحت قواتها العسكرية المحتلة منتشرة أكثر من اللازم، وغير كافية للسيطرة على الوضع المتفجر في عام 1920. وقد واجهت بريطانيا التحدّيات في كل من العراق

[1] نصّت اتفاقية سان ريمو على فصل البلاد العربية عن الإمبراطورية العثمانية، وتقسيم البلاد العربية بين بريطانيا وفرنسا، حيث ستحتفظ بريطانيا بالسيادة العسكرية على العراق وفلسطين، وتمنح سوريا إلى فرنسا، وكانت الأداة الشرعية للتصديق على هذا التوسع الإقليمي، نظام الانتداب المفروض بوساطة المؤسسة الدولية لعصبة الأمم.

وفلسطين وشرق الأردن، بفعل المقاومة العسكرية، والثورات ضد الوجود البريطاني في سوريا الكبرى.

قاد جميل المدفعي من العراق حركة تحريرية، وشكّل حكومة عربية مؤقتة[1]، وكان شرق الأردن في ذلك الوقت، يقوم بمفاوضات مع ضباط بريطانيين من أجل تشكيلات إدارية جديدة، في ذات الوقت الذي كان التشكيل الإداري الموضوع من قبل الإدارة العسكرية في زمن فيصل، لا يزال سارياً.

وكانت عمّان لا تزال المقر الرئيسي لفرقتين من الجيش العربي تحت قيادة راشد المدفعي[2]. وفي ذلك الوقت، دخل عبدالله شرق الأردن في طريقه إلى سوريا لإعادة تنصيب أخيه فيصل ملكاً على سوريا، وحشد قوات إضافية في معان لهذه المهمة[3]. وكانت فلسطين مشتعلة بالمظاهرات والهجمات المسلحة ضد الاحتلال البريطاني، وضد التزامها بتطبيق وعد بلفور، وقد عقد المستر تشرشل، وزير الحرب البريطاني، مؤتمراً للشرق الأوسط في القاهرة في آذار عام 1921 للحد من بعض المشاكل التي تتعرض لها بريطانيا في المنطقة،

---

[1] إنهارت حركة التحرير والحكومة المؤقتة التي فرضها جمال المدفعي في عام 1921 عندما عزّزت بريطانيا الاستعمارية موقعها العسكري في العراق بخمسة وعشرين ألف هندي، وخمسة آلاف من القوات البريطانية. أنظر: الجزء الخاص بالكفاح العربي المسلح، وممالك بالتفاوض، الفصل الثاني.

[2] ضابط عراقي. أنظر: فاتيكيوتس ص41.

[3] أصدر الملك عبدالله عند وصوله إلى معان إعلاناً في 5 كانون أول عام 1920، يحث فيه شعب سوريا على الثورة ضد فرنسا، لإعادة فيصل ملكاً عليها وعلى الاتحاد، والدفاع عن البلاد. كما بعث برسائل إلى جميع المقاطعات معلناً أنّه أصبح نائباً للملك في سوريا. وطلب من أعضاء المؤتمر السوري وجميع الضباط والجنود في الجيش السوري، المجيء إلى معان. أنظر: مذكرات الملك عبدالله، ملك شرق الأردن، ص191.

وكانت من أهم توصيات مؤتمر القاهرة قمع ثورة 1920–1921 العربية، وتقديم عرش العراق لفيصل، وعرش شرق الأردن لعبدالله.

ومن أجل تأمين العرش واستقلال شرق الأردن، طلب من الملك عبدالله القبول بشروط بريطانيا المتصلبة وهي:

- التنازل عن مطالبته بالعراق.
- الامتناع عن أيّ أعمال أخرى ضد الفرنسيين في سوريا.
- الإعتراف بالانتداب البريطاني على فلسطين، والذي يضم أراضي شرق الأردن.
- تأسيس بنيان إداري للمحافظة على النظام والخدمات في شرق الأردن، تحت سيطرة الانتداب البريطاني.

وفي 27 آذار عام 1921، قبل الملك عبدالله شروط بريطانيا، على أمل كبير في تأمين استقلال شرق الأردن نهائياً.

أكّد الاتفاق بين بريطانيا والملك عبدالله في آذار عام 1921 الكيان المنفصل لأراضي شرق الأردن، وعدم ضمها إلى الوطن القومي لليهود، كما جاء في المبادرة البريطانية المعروفة بإعلان بلفور، ووضع أولوية بناء الأردن الموحد والمستقل. غير أنّ بريطانيا لم تنه انتدابها على شرق الأردن إلّا عام 1946، أيّ بعد خمسة وعشرين عاماً من تأسيس الإمارة، بعد أن استبدله باتفاقية معاهدة مقبولة، ولم يحصل الأردن على الاستقلال إلّا في عام 1957 في

عهد الملك حسين، حيث ألغى المعاهدة بين بريطانيا العظمى والمملكة الأردنية الهاشمية، وتجدر ملاحظة دور قيادة الملك عبدالله في الأردن وإنجازاته خلال الثلاثين عاماً من حكمه، إذ قام بإنشاء حكومة مركزية وتكوين أساس بنياني وسياسي، وفرض القانون والنظام. علاوة على ذلك، طموحه الدائم نحو توحيد العالم العربي على خلفية روح الثورة العربية الكبرى عام 1916. لقد واصل الملك عبدالله كثيرا من المبادرات والخطط، لإعادة توحيد سوريا على أساس الميثاق القومي السوري في عام 1920. كما ظلّت أحلامه وآماله وطموحاته حيّة، واتخذت أشكالاً متعدّدة ضمن استمرار حركة التحرر العربية، سواء ما كان منها على شكل معتقد العروبة أو البعثية أو الناصرية، أو أيّ شكل آخر من التوجهات القومية. وفي الأردن، تجسدت تطلعات عبدالله فيما يتعلق بأهداف الثورة العربية الكبرى في حفيده الملك حسين بن طلال.

ولا شك أنّ ممارسات الملك طلال وإصلاحاته الدستورية أدّت إلى تغيرات سياسية، نجم عنها رسم خط إقليمي جديد، يقوم فيه الأردن بدور إيجابي نشط في الشؤون الإقليمية العربية، أفادت الملك حسين.

كما أنّ الإصلاحات الداخلية، لم تستهل فقط التعاون والاندماج بين الأردنيين والفلسطينيين في الوحدة التي تمت بين الضفتين الغربية والشرقية في عام 1950، بل فتحت الطريق للأردن أيضاً لتجربة أشكال ديمقراطية في الحكم. وفي الواقع، فإنّ ميراث الملك عبدالله والملك طلال، ودور قيادتهما في الأردن،

زودّا الملك حسين بعقيدة غنية للعروبة، بالإضافة إلى عدة خيارات، كما زودّاه بمرونة كافية لاتخاذ القرارات السياسية، التي تصب في مصلحة الأردن.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأردنية

يتناول هذا الفصل ثلاثة محاور رئيسية تشكل المصادر المحلية لسياسية الأردن الخارجية. هي أولا: عملية السياسة الخارجية، ثانيا: التوجه الأيديولوجي والسياسة الخارجية ثالثا: التركيب الاجتماعي و الاقتصادي.

أولا: أثر البيئية الاجتماعية و الاقتصادية في القرار السياسي الأردني

يندرج تحت هذا المحور عاملان رئيسيان يعدّان قوام السياسة الخارجية للأردن وهما:

- القيادة وصنع القرار
- الواقعية البراجماتية في السياسة العربية المعاصرة.

القيادة و صنع القرار

ينص الدستور الأردني على أنّ النظام في الأردن نظام ملكي، والملك هو رأس السلطات الثلاث، وصانع القرار السياسي في البلاد. لهذا، فإنّ قيادة صانع القرار السياسي الرئيسي – جلالة الملك الحسين – مهمة في فهم المسار الدولي الأردني المعاصر. وإذا ما عرفنا أهداف الملك حسين وطموحاته ومواقفه، فإنّنا سنتعرف إلى المراكز التفاوضية والأهداف التي قدّمها الأردن في المنطقة. وقبل التعرض إلى دور الحسين في صنع القرار السياسي، لا بد من التعرف إلى الفواعل في تشكيل فلسفته في الحكم، وفي

رؤيته ومواقفه وتوجهاته، وفي هذا الصدّد نقول: إنّ لصانع القرار السياسي في دول الشرق الأوسط دوراً مهماً في تحديد مسار هذه السياسة على صعيد السياسة المحلية والدولية، فهو يترك بصماته بقوّة على ساحة الأحداث في غياب دولة المؤسسات القوية، وكذلك على توجهات الدولة وتطلعاتها وسياساتها المحلية والخارجية، وتتحدّد معالم الحياة ونوعيتها في الدولة.

بالنسبة لجلالة الملك الحسين، فقد تولّى سلطاته الدستورية دون سن الثامنة عشرة من عمره، في الثاني من أيار عام 1953. وقد تضافرت عوامل لعبت دورها في تشكيل شخصيته القيادية، أهمها جده الملك عبدالله، ووالده الملك طلال، فجدّه عبدالله من الرجال القلائل الذين تركوا بصماتهم على حياته وفكره وسياسته، إن لم يكن الوحيد من دون الرجال الذي كان له أعمق الأثر في حياته، كما كان لموته الأثر القويّ بأبعاده وخفاياه المتعدّدة.

لا شك أنّ الملك عبدالله أبدى اهتمامه المبكر بالحسين منذ صغره، لما وجده فيه من صفات الذكاء والنجابة، وخاصة عندما أدرك صفات الروح والعقل التي كان يتمنّاها في ابنه، وقد تولّى الملك عبدالله شخصياً رعاية الحسين وتعليمه فن سياسة الدولة وتصريف شؤونها الداخلية والخارجية. وفي ذلك يقول الملك حسين: "لقد اصطحبني لكل مكان، وهو الذي علّمني فهم عقول شعبي وتعقيدات العالم العربي الذي عشنا فيه. كما علّمني مراسيم البلاط وكيف أتصرف، وبسبب خيبة أمله الحزينة لأنه اخدع من قبل الإنجليز والفرنسيين، فقد علّمني كيف أتعامل مع الشدّة، وقبلها مع النجاح. وفوق كل

ذلك، علّمني أنّ أعظم واجب للقائد هو أن يخدم[1]. لقد أخبر الملك عبدالله حفيده الحسين بتفصيل حيّ حول المبادئ والفضائل والسلوك العسكري للثورة العربية الكبرى، وعلّمه التعاليم الأساسية للاستقلال العربي، وغرس في ذهنه أنّ الشعوب العربية يجب أن تكون سيدة شؤونها[2].

وفي ضوء روح هذه المبادئ، أسرّ الملك عبدالله إلى حفيده الحسين قبل اغتياله في القدس قوله "آمل أن تعرف يا بني أنك في يوم من الأيام سوف تباشر المسؤولية. إني أنتظر منك أن تعمل ما في جهدك لترى أنّ عملي لن يضيع، وأني أنتظر منك أن تستمر في خدمة شعبنا[3]. لقد تعلّم الحسين من اغتيال جدّه أنّ الاغتيال في حدّ ذاته هو العمل المطلق لليأس السياسي، والضعف لفرض الصمت على الخصم، وأنّه افتقار المهاجم والمتآمر لأيّ حل بديل. إنّ مشاهدة الحسين لهذا الفعل العنيف، وذكرياته للمشهد في المسجد الأقصى، طبع في ذهنه "هشاشة الولاء السياسي". لقد نقل الملك عبدالله في حياته ومماته إلى الملك حسين الدروس والخبرات في ماهية السياسات وطبيعة الرجال، وساهمت مثل هذه الخبرات في تشكيل فلسفته عن الحياة والموت، وفي ذلك يقول: "إنّي أمتلك فلسفة بسيطة عن الحياة والموت، كيف تأتي الحياة بسهولة وتنتهي بسهولة أيضا! ماذا يستطيع الإنسان أن يتحمل ليضيع وقته؟ يستطيع الموت أن يصيب الجسد في أيّ لحظة، وعندما يحدث ذلك، يكون الموت في حدّ ذاته غير مهم. إنّ الشيء الوحيد المهم هو العمل الذي

[1] صاحب الجلالة الملك حسين ملك الأردن، المستقبل الصعب أمامنا، سيرة ذاتية، ص17.

[2] ذات المصدر، ص108.

[3] المصدر السابق، ص(4-8).

أنجزه الإنسان، ويمكن أن أضيف إلى هذه العقيدة في الحياة معتقداً آخر، وهو أنّي أعتقد من صميم قلبي، أنّه إذا كان للإنسان أن يقدّم أحسن ما عنده، فيجب عليه أن يحيّا الحياة الأساسية لرجل عادي، لا يستطيع أن يتوارى خلف لقب أو عرش. كما يستطيع الإنسان أن يكون فخوراً بمسؤولياته كما أفعل أنا، ولكنه لا يستطيع أن يتخذ مركزه كدروع. لن أعمل أبداً لأجل اكتساب الشهرة لنفسي فقط لكي أكون شعبياً في الظاهر. إنّ واجبي أن أقود بلدي من خلال خدمتها"[1].

لم يكن عبدالله العامل الوحيد في تطور شخصية الحسين كرجل، وعندما تولّى واجباته كملك، كانت البلاد تحدّق بها الإخطار، وتمور بالقلاقل والاضطرابات، وخاصة في الفترة بين عاميّ 1953–1958، حيث بات العرش الهاشمي مهدّداً، فالبلاد العربية تعصف بها القلاقل والفتن الداخلية والخارجية، وتخترقها الأيديولوجيات المتناحرة والمتناقضة، والأحلاف الإقليمية، وأشكال الأنظمة المتباينة سياسياً واقتصادياً وأيديولوجياً، ومحاولة إثبات الهوية على اختلاف ملامحها الدينية والقومية والأيديولوجية. ولم يكن الأردن بمنأى عن هذا المعترك.

عندما دخل الحسين حلبة سياسات القوى، وهو في الثامنة عشرة من عمره، والتي تتطلّب قوّة في الشخصية والصفات، كما تتطلّب فن القيادة والمهارة في الحكم من أجل البقاء. لقد كانت هذه التحدّيات المرحلة النهائية في ثقافة

[1] المصدر السابق، ص8.

الحسين السياسية، ولقد تعامل معها الحسين بدراية اكتسبها من جده عبدالله ووالده، فكانت الأساس المتين التي تمكّن بها من مواجهة التحدّيات التي تعرّض لها.

لقد ولد الحسين في شرق الأردن، وقضى شبابه في عمان الحميمة ذات الثلاثين ألف نسمة، وكانت تلالها المحيطة بها مليئة بالطبيعة الجميلة والهدوء وقلة عدد السكان، ولكن عملت حرب عام 1948 على تغيير السكينة في عمان بتدّفق اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يبحثون عن المأوى والأمان في الأماكن الخالية، وبتوالي الإحداث على المنطقة، وبقاء جزء من فلسطين خارج نطاق الاحتلال، توجهت القيادات الفلسطينية إلى الملك عبدالله لإقامة الوحدة بين الضفتين. وتم ذلك عقب مؤتمر أريحا عام 1950. وبهذا، منحت الوحدة بين ضفتيّ نهر الأردن الاعتراف القانوني لفلسطيني الضفة وتمثيلهم. وأصبح الحسين ملكاً على الأردن بحيثياته المتعدّدة وأصوله المتنوعة، ونصفهم من الفلسطينيين. وفي ضوء هذه الحقائق، رغب الحسين من الناحية السوسيولوجية في التعرف على عقول ومواقف وأحاسيس سكان الحضر وسكان الريف.

ومن الناحية العملية، فإنّ الطبقات الاجتماعية في الأردن غنية بخصائصها التي تشمل سكان المدن والقرى والريف والبادية ومخيمات اللاجئين، وكذلك القطاعات التي وفّرت غالبية منتسبي الفيلق العربي وقوة الحدود. ولأجل ذلك، قام الحسين بزيارات متعدّدة للريف والحضر والبادية، وقابل نماذج تنتسب إلى جميع الطبقات والمراكز والمنازل من قبائل البدو والقرى، كما أنّه تجّول بين

قوات جيشه العربي، وأعطى اهتماماً بالغاً بالجندي الفرد. وكثيراً ما كان يخاطر بنفسه متخفياً ليسأل ويستمع لأفكار شعبه. وفي بداية تسلّمه زمام الملك، بدا واضحاً أنّ حكمه كان حكماّ شخصياّ. و ظلّ على عادته في التعرف إلى أمزجة مواطنيه، كما أبدى اهتمامه في المحافظة على وجود توازن بين المصالح والمطالب المترتبة على الحكومة للقطاعات الاجتماعية والسياسية للمجتمع، وكانت نيّة الحسين هي خدمة مصالح بلاده الأكيدة على أصعدة شؤون البلاد جميعها، وأهمها:

أ. الشؤون المحلية

تجلّى للحسين اهتمام الحكومة بمجالين على غاية من الأهمية هما:

1) النظام السياسي، خاصة الأحزاب والنخبة.
2) الجيش.

1. الأحزاب السياسية وحكم النخبة:

في ضوء ما قام به الملك عبدالله من منح الفلسطينيين عام 1950 حق الاقتراع، وما قام به الملك طلال من إصلاحات سياسية ودستورية عام 1951، وفي ضوء تعرّف الحسين إلى فئات شعبه جرّاء جولاته وتحسّس حالة البلاد، باشر بمهمة تشكيل سياسات إضافية بما يختص بالدمج والتمثيل السياسي للفلسطينيين. وبتأثير من المثقفين العرب الذين أيّدوا مزايا أنظمة الأحزاب السياسية الغربية، قام الحسين باتخاذ خطوات أكثر نحو الإصلاح السياسي، حيث كانت إصلاحاته السياسية ذات شقيّن، أولهما: أنّه سمح

بتشكيل الأحزاب السياسية، وثانيهما: اختياره الأحزاب التي ستشارك في الحكومة.

هذا وقد ساعد الحسين التنوع في الانتساب السياسي من سكان الضفتين الغربية والشرقية، سواء للموظفين الحكوميين من محافظين وتقدميين، ومن دعاة التحديث والتقليديين في عملية الدمج الداخلي، كما دعا إلى التكاتف تحقيقاً للمصلحة العامة والمحافظة على النظام[1].

ولمواجهة بعض المطالب من أجل التغيير، فإنّ النتيجة طويلة الأمد لهذه السياسة، كانت من أجل تكوين معارضة مخلصة، يمكن لها أن تشارك، من خلال النظام، في التغييرات السياسة وفي توجهاتها على المدى القصير. وفي فترة اتصفت بوجود شعب عربي نشط، له اهتمامه الكبير في حقل السياسة، وبوجود مذاهب شعبية متناحرة، وقضايا قائمة متفجرة مثل قضية فلسطين والاستعمار الغربي، فقد أدّى جعل النظام السياسي ليبرالياً، إلى تفجّر التساؤل عن العلاقة الملائمة بين الأحزاب السياسية المشّكلة حديثاً وبين الحكومة الوطنية[2]. وبروح من الأفكار الجديدة، والرغبة في دفع الأردن إلى العصر

[1] مثل التوازن في التوظيف والتعيين بين القطاعات التنفيذية والتشريعية والقضائية والمكتبية في الحكومة، وبين قطاعات الجيش.

[2] أمنون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية تحت النظام الأردني (1949 – 1967)، مطبعة جامعة كورنيل المحدودة، لندن 1982.

الحديث من التطور والتصنيع، كان الملك حسين عازماً على تجريب فكرة الديمقراطية الغربية في الأردن، ولكن الضغوط السياسية للمذاهب المتصارعة على الساحة العربية، والتي أصبحت مصدراً لنزاع محلي وإقليمي وعالمي في الشرق الأوسط، كانت قد أعاقت تحقيق هذه التجربة.

لقد كان مفهوم الحسين لدور الأحزاب السياسية، بما فيه سبب وجودها، هو تمثيل المصالح والأولويات السياسية لجزء من قطاع في المجتمع الأردني، وذلك من خلال مقاييس الجهود البنّاءة لتحسين وتعزيز تطور الأردن تحت الحكم الهاشمي.

وكانت الأحزاب اليسارية، ذات البرامج الحزبية المتشدّدة، تعتقد أنه من خلال الوحدة العربية فقط يمكن إحراز القوّة لهزيمة إسرائيل والغرب. ووفق هذا المنطلق، فإنّ تحقيق الوحدة العربية يعني حل النظام السياسي في الأردن، وإلحاقه بالأقطار المجاورة، ليصبح جزءاً من سوريا الكبرى أو إتباعها بالمحور السوري المصري. في حين أنه، وبعد إعلان الوحدة بين سوريا ومصر عام 1958، كان تصور الحسين للوحدة العربية أن تكون على شكل تعاون اقتصادي واجتماعي وثقافي، وبعد أن يتحقق هذا التعاون، يمكن أن يعقبه اتحاد سياسي في المرحلة النهائية.

لقد وجدت اختلافات متناقضة بين توجهات الحسين السياسية، وبرامج الأحزاب الراديكالية التي أنشئت حديثاً، ومنها الحزب الشيوعي الأردني والقوميون العرب

وحزب التحرير والأخوان المسلمون. كانت هذه الاختلافات تعني النهاية الحتمية للتجربة الديمقراطية في الأردن، وذروة اختلاف الأهداف تمثّلت في محاولة الانقلاب العسكري عام 1957، ما فرض على الملك حسين حل جميع الأحزاب السياسية، وإعلان الأحكام العرفية، وإلغاء إصلاحات الملك طلال الدستورية، وجعل مجلس الوزراء مسؤولاً أمام الملك، وليس أمام البرلمان.

ويقول الحسين بخصوص مسار تجربة الأردن مع الأحزاب السياسية: "يوجد في العالم الحر تفسيرات مختلفة لاصطلاح (الديمقراطية)، ولكن، تعلمنا في العالم العربي، أنّ النسخ الكامل لنظام الحكومة، ومحاولة تطبيقه في دولة أخرى لها تاريخ وخلفية مختلفة، يعتبر غير حكيم، حتى أنه خطر"[1]. وبعد ذلك بسنوات، قال في مقابلة صحفية ردّاً على سؤال حول إعادة الأحزاب السياسية: "لم يحن الوقت بعد للسماح بظهور الأحزاب السياسية. لقد شاركت الأحزاب في صراع حاد على السلطة، وأدّت إلى بلبلة وتقسيم الرأي العام، بدلاً من حشده للتأثير ولتوجيه الشعب للعمل البنّاء[2]".

وقد أصدر جلالة الملك الحسين عدّة مبادرات سياسية حسّاسة عالج فيها الوضع، بالرغم من حل الأحزاب السياسية. وعلى الرغم من فشل التجربة مع الأحزاب السياسية التي رآها مصدراً للدعاية، ومجالاً للأفكار المنحازة لأيديولوجيات دخيلة على الأردن، ومنحازة لأنظمة عربية تقف في صف

---

[1] الحسين: رأس قلق.

[2] ماجد الخدوري، شخصيات عربية في السياسة، دي سي، مؤسسة الشرق الأوسط، واشنطن 1981، 9 ث، ص119.

معارض للنظام الهاشمي، استمر الحسين في تنفيذ سياسته الرامية إلى التضامن الوطني.

ولمّا كانت المعارضة مقبولة في نشاطاتها، كان يجري معاقبة المسؤولين عن محاولات التخريب، غير أنّ العفو كان سمّة الحسين الرئيسية في التعامل مع مناوئيه وخصومه السياسيين، خاصة من قاموا بنشاطات معادية للنظام، وعلى وجه التحديد أولئك الذين شاركوا في محاولة الانقلاب الفاشلة عام 1957، حيث تمّ العفو عن علي الحياري، وفي عام 1971، عيّنه الملك حسين سفيراً للأردن في القاهرة. كما تمّ العفو عن علي أبو نوار، الذي لم يقف الأمر عند حد العفو عنه، بل إعادته إلى سلك الخدمة، وعيّنه سفيراً لبلاده في باريس، وتمّ تبرئة معن أبو نوار الذي أعيد إلى القوات المسلحة، وعيّن كبير ضباط الارتباط في الجيش1، ثمّ أصبح وزيراً للإعلام عام 1993. كما تمّ العفو عن خصوم الملك الألداء، وأعيدوا إلى الخدمة ثانية. وبذلك، أصبح الملك حسين مثالاً للقدوة السياسية وللسيطرة على خصومه بسياساته الهادئة المتزنة. وقد استند الملك حسين إلى قاعدة المخابرات التي تم تطويرها لتتناسب والتطورات الداخلية والخارجية، وكذلك إلى قاعدة الجيش صمام الأمن ونقطة الارتكاز المهمة، في الحفاظ على استقرار الأردن السياسي.

[1] بيترسنو، حسين، حياته الشخصية، باري وجنكنز المحدودة، لندن 1972، ص(111-112).

2.الجيش

إنّ القوات العسكرية في الأردن قوات محترفة وليست سياسية، وهي مدربة تدريباً قتالياً جيداً، وولاؤها كامل للعرش الهاشمي، ولضمان ولائها، أدخل الحسين بصفته ملكاً عدة تغييرات في السياسة والأعمال – التي رسّخت دون جدال – وحدة الجيش، في ظل النظام الملكي تحت قيادته1، وفور تسلّم الملك الحسين واجباته كملك، كان أول عمل قام به، هو تطوير علاقته الشخصية مع الجنود، وتعزيز صلاته النفسية بهم، ولم يتوان عن زيارتهم والتعرف إلى قضاياهم ومشاكلهم. وكذلك قام بالاهتمام بالجيش العربي، والتدقيق في التعليمات العامة له وفي خططه العسكرية. وقد منحته ثقافته العسكرية في كلية ساندهرست البريطانية، المهارات الأساسية لتقرير الاحتياجات العسكرية لقواته، وكفاءة الخطط العملية الهجومية والدفاعية. وقد وضعته تصوراته لحاجات الأردن العسكرية، في مواجهة مباشرة مع الجنرال جون باجت جلوب، القائد العام للجيش العربي، والصديق القديم للهاشميين.

وكان من أولويات الملك حسين، السعي لتوسيع القوات في الجيش العربي، وتحديث وتسليح هذه القوات، وتعريب الضباط، وتطوير سلاح الجو بصورة فعالة ومعقولة. لقد كانت الصعوبة التي واجهها الملك حسين في الأعوام 1952–1954، هي سيطرة بريطانيا الفعلية على الأمن والقوات العسكرية في الأردن. وبموجب المعاهدة الأردنية البريطانية، كانت بريطانيا هي المسؤولة

[1] كان الجيش الأردني حتى عام 1956 قوّة متطوعين لمدة طويلة من الخدمة، حيث لا يوجد فيه نظام التجنيد الإلزامي، وكانت الكتائب تتألف من (500–900) جندي.

عن تدريب وتسليح القوات المسلحة الأردنية، بالإضافة إلى أنّ مجموعة الضباط والقائد العام للقوات المسلحة كانوا بريطانيين[1]. ورغم ذلك، اهتم الحسين بالمحافظة على علاقات طيبة مع بريطانيا، لاعتماد الأردن على مساعداتها المالية، وفي ذات الوقت، أراد الملك إصلاح القوات العسكرية وتجهيز ضباط عرب، ليحلّوا مكان الضباط البريطانيين. وكان رد بريطانيا على هذا الطلب هو تقديم خطّة للتعريب، بحيث تمنح فرصاً أكثر إلى الضباط الأردنيين، بعد وقت طويل[2].

وكانت اختلافات الحسين الأساسية، الأكثر جدية، مع جلوب باشا هي تأكيد استقلال أوسع للأردن، ومسئوليته عن شئونه الخاصة، وتوجّهات السياسة التي رآها الحسين تصب في مصلحة الأردن الأكيدة. ويمكن القول، إنّ رغبة الحسين في تحديث القوات المسلحة، واستبدال جميع الضباط البريطانيين في الجيش العربي بضباط عرب، كانت رغبة مشروعة، ومسألة داخلية من اختصاص الملك.

وتحت ضغوط متزايدة من القوات الوطنية، كان جلالة الملك الحسين يغامر بالاستياء الموجود في أكثر القطاعات أهمية لدعم نظامه، وهي القوات

---

[1] لقد كانت قوات الأمن في الأردن، والتي تشمل الشرطة، تحت إدارة الجيش، ونتيجة لذلك، كان الجنرال جلوب، بصفته قائداً عاماً للجيش، يدير مباشرة قوات الأمن الداخلي والجيش في الأردن. أنظر ص116 رأس قلق. وحسب قول الملك حسين حرفياً "بموجب المعاهدة الأردنية الإنجليزية، تسلّم الأردن ما يقارب من (12) مليون جنيه سنوياً من المساعدة المالية البريطانية، وأرسلت بريطانيا ضابطاً لتدريب (الفيلق العربي)، وقد قاموا بذلك على أحسن وجه "المصدر السابق، ص108. لمزيد من المعلومات، أنظر: الفصل التاسع، عزل جلوب باشا، 1956.

[2] ذات المصدر، ص102.

العسكرية، وقد أخبر عام 1985، بأنّه يجب أن يكون هناك قائد عربي للمهندسين الملكيين في الجيش العربي، وقد أدّى رفض بريطانيا النظر في تغييرات جوهرية في القوات المسلحة، إلى إقرار جلالة الملك الحسين بعزل الجنرال جلوب عام 1956. وكان هذا الحدث الأول في سلسلة من الأحداث التي أدّت إلى إنهاء المعاهدة البريطانية الأردنية عام 1957.

ولم تقف بريطانيا مكتوفة الأيدي من قضية عزل جلوب باشا، التي عدّها الملك الحسين من شؤون الأردن الداخلية، فقامت باستدعاء سريع لضباطها العسكريين، لتدخل في مواجهة مباشرة مع النظام الأردني حول استقلال الجيش ووحدة قواته المسلحة. وفي المقابل، فقد قام الأردن بترقية ضباط عرب، لم يتم إعدادهم وتأهيلهم لتولّي مسؤلياتهم الجديدة، وذلك لملء شواغر القيادات العسكرية.

وقد وجد الضباط العرب الصغار، الساخطون منذ مدة طويلة على معاملة البريطانيين، أنفسهم فجأة في مركز السلطة، دون تدريب متخصّص أو خبرة ملائمة للقيام بمتطلبات مسؤولياتهم الجديدة. ولكنه تمّ التغلب على هذه المشكلة الآنية مع الزمن بالصبر والمثابرة. وفي الحقيقة، فقد كان الجهد المترادف لسياسات الحسين الشعبية، وصلته بالقوات المسلحة، له دوره في تعزيز القوات العسكرية وجعلها مصدراً للدعم والولاء للنظام، ما أجهض المحاولات التي قام بها بعض الضباط في قطاعات من الجيش عام 1957، بدعم من الأحزاب السياسية والمثقفين اليساريين المعارضين للسلطة. فبعد عام

1956، أصبحت القوات المسلحة في الأردن استثناء لما يجري في دول العالم الثالث الأخرى والدول العربية، ففي الأردن، يجري التغيير من قبل النظام، وبحماية القوات المسلحة[1].

ولهذا، فإنّ حادثة الزرقاء عام 1957 لم يكتب لها النجاح، وذلك بسبب ضمان العرش ولاء الجيش، الذي أحبط محاولة الانقلاب، على الرغم من مشاركة رئيس أركانه فيه. وقد تعدّدت الاجتهادات حول ماهية الانقلاب عام1957، فذهب بعضها الى القول إنّها مؤامرة سياسية بقيادة سليمان النابلسي، رئيس أركان القوات المسلحة والقوى اليسارية، بتحريض من التدخلات السياسية العربية، خاصة من مصر وسوريا، وبتحريض من الاتجاهات السياسية، التي ركّزت على الاهتمام الإقليمي والوحدة العربية والاشتراكية والديمقراطية والرأسمالية، وبتأثير الحرب الباردة بين الشرق والغرب، والتشكيل الوزاري الذي يصدر التعليمات السياسية عندما حل جلالة الملك الحسين حكومة النابلسي. وقد حالت المناورات السياسية، دون تشكيل أيّ حكومة لا تخضع له.

وقد أصدر أبو نوار إنذاراً ذا شروط داخلية متفجرة قال فيه: "ما لم يتم تشكيل وزارة يرضى عنها الشعب وجميع الأحزاب، ويعلن عنها في الإذاعة قبل الساعة التاسعة من هذه الليلة، فإنني وزملائي لن نكون مسؤولين عن أيّ

[1] بي.جب. فاتيكيوتس السياسة والجيش في الأردن، دراسة الفيلق العربي في الفترة (1921– 1956)، فرانك كاس وشركاه المحدودة 1967، ص153.

شيء يحدث"[1]. وقد كانت الخطة العسكرية، كما صرّح بها عبد الرحمن سابيلا إلى جلالة الملك تقتضي محاصرة القصر والإستيلاء عليه[2]. وظهرت نتيجة الأوامر، عندما نشب القتال بين القوات في الزرقاء، وبسبب الارتباك الذي حدث نتيجة الأوامر والشائعات عن مصير الملك، ولعدم التأكد من هوية المتآمرين، وجّهت النيران دون تفريق أو هدف. وقد كان لوصول الملك السريع الى الميدان، والتأكد من سلامته، الفضل في توقف القتال واستعادة النظام. وطبقاً لما قاله الحسين "لقد كان الهدف النهائي بعد اغتيالي، تأسيس نوع من الوحدة الفدرالية مع مصر"[3].

في عام 1958، أعلنت الولايات المتحدة التزامها بدعم استقلال ووحدة الأردن بموجب مبدأ ايزنهاور، كما تعّهدت بمد الأردن بمبلغ (10) ملايين دولار. وعلى المدى القصير، قلّلت المعونة الأمريكية من اعتماد الحسين على الدعم المالي العربي تحت ظروف إقليمية وسياسية غامضة.

وعلى أيّ حال، فإنّ الاعتماد على المعونة الأجنبية، بغض النظر عن مصدرها، عرضة لتقلبات الأطراف الأجنبية. فكما تعارضت المصالح القومية لبريطانيا مع توجهات الحسين الوطنية نحو الأردن وأهدافها السياسية، فإنّ متطلبات الأردن المالية ستكون عرضة لقيود وشروط خارجية.

---

[1] المصدر السابق، ص141.
[2] المصدر السابق، ص 141.
[3] المصدر السابق، ص151.

وباستعراض المساعدات العربية والأمريكية للأردن، فقد كانت دائماً ترتبط بمواقفه تجاه القضايا المختلفة، مثل قضية مباحثات السلام في الصراع العربي الإسرائيلي، وموقف الأردن تجاه العلاقات مع المنظمة التحرير الفلسطينية. وبعد حادثة الزرقاء، وجّه الحسين ضربته النهائية لما كان يعتبره – أثقال التجربة الديمقراطية – وذلك بإعلانه الأحكام العرفية، وحظر جميع الأحزاب السياسية، وإلغاء قانون الإصلاحات الدستورية الذي أصدره الملك طلال، وأصبح مجلس الوزراء مسؤولاً أمام الملك، وقد اكتسب تأييد ودعم القوات المسلحة، وكان على الحسين، حتى نهاية الحرب الإسرائيلية العربية عام 1967 – أن يواجه تحدّيات خطيرة، تهدّد استمرار وجود نظامه[1].

ب.الحسين والسياسات الاقليمية

يفترض أن تلعب الجامعة العربية بعد إنشائها دوراً بارزاً وحيوياً في تنظيم السياسات العربية الإقليمية من خلال أبنيتها[2]، ولكن عملت أجهزتها على زيادة الخلافات والنزعات بين الدول العربية، بدلاً من أن تحلّها، فعلى سبيل المثال، كان الأردن في عهد الملك عبدالله عضواً في الجامعة العربية. وقد عكست

[1] أنظر: القسم الخاص بقضية فلسطين، الذي يتناول الفترة الممتدة خلال الفترة (1967– 1970)، التحدّيات ورد الحسين.

[2] أنظر: روبرت دبليو مكدونالد، جامعة الدول العربية، دراسة في فعاليات المنظمات الإقليمية، مطبعة جامعة برتستون، نيوجيرسي 1965.

سياساته تجاه الدول العربية الأخرى، كثيراً من التنافس المرير بفعل عدم الثقة بين القوى السياسية المتصارعة، التي سبقت الثورة العربية الكبرى وما بعدها[1].

وتحت قيادة جلالة الملك الحسين، اعتمد الأردن سياسة المرونة حيال مبادراته السياسية الخارجية، بما يتناسب وأمن الأردن الوطني. وهكذا، كانت السياسات الخارجية تأكيداً لجهده في المحافظة على علاقات جيدة مع جيرانه العرب، بالأضافة إلى رغبته في إزالة الخلافات المستعصية، وتليين مواقف التصلب التي كانت متّبعة في عهد الملك عبدالله. يقول الحسين في ذلك: "إنّ الأردن بلد يعتمد على الجيران الطيبين ليبقى موجودا"[2].

ولكن على صعيد السياسة الداخلية، فقد أبدى الحسين بشخصيته القوية والمدركة لأبعاد الصراع الداخلي والخارجي، قدرة بالغة في فن الإدارة، وحكمة في مواجهة التحدّيات التي كادت تعصف بالكيان الهاشمي، خاصة في الخمسينيات والستينيات، حيث عدم الاستقرار الأمني، والفوضى والعنف الذي لم يقتصر على الأردن فحسب، بل شمل عدداً من دول الشرق الأوسط. ويعود كثير من نجاحه الى التوازن الدقيق بين ضرورة العمل التعاوني بين أعضاء الجامعة العربية، وبين مصالح الأمن الوطني الأساسية للأردن، وكانت عناصر المخاطرة والاختيار الصعب والتجاوب المرن، جزءاً من الأسباب

[1] لم يتم تغيير وضع الأردن في العالم العربي إلّا عند استلام الملك طلال الحكم، وبموجب مبادرة الملك طلال في السياسة الواضحة نحو التقارب والمصالحة مع الدول المجاورة، والتي ظهرت بانضمام الأردن الى معاهدة الدفاع العربي المشترك.

[2] الحسين: المستقبل الصعب أمامنا، ص85.

الفاعلة في نجاحات الحسين. وقد تعرّض الأردن إلى هزيمتين، كادتا أن تعصفا بالكيان الأردني، هما: حلف بغداد وهزيمة حزيران عام 1967.
لقد جاء الاختيار الحقيقي لقيادة الحسين عام 1955 في حلف بغداد، فالملك ضد الشيوعية، لذا اعتقد أنّ الاتحاد السوفياتي يشكل تهديداً خطيراً، فمال إلى فكرة التحالف الدفاعي، لرؤيته أنّه يحول دون انتشار الحظر السوفياتي المحتمل ونشاطاته الهدامة.

وعلى أيّ حال، كان الحسين يرتكز الى ثوابت، منها اعتقاده بأنّ الاشتراك في حلف بغداد يجب تقديمه وفق مبادره عربية مشتركة، وإذا لم يكن هذا ممكناً، فيجب على الأقل أن تلاقي هذه المعاهدة موافقة دول أعضاء الجامعة العربية. وقد مارست بريطانيا نفوذاً على العراق، فوافقت منفردة على حلف بغداد مع تركيا، دون إخبار الأردن بموافقتها. وبذلك، تكون بريطانيا قد وضعت حدّاً لمبادرة الحسين الجماعية في إطار الجامعة العربية. واعتقد الكثيرون أنّ قضية حلف بغداد نذير لإثارة الأحداث التي تجّمعت لخلق انقلاب تموز العسكري في بغداد، والذي أنهى حكم الهاشميين في العراق.

وعلى الصعيد الأردني، فإنّ الخلاف الذي نشب بين الأردن ومصر على قاعدة حلف بغداد، كاد أن يؤّدي إلى انهيار النظام الأردني لاعتبارات عدة، أهمها أنّ انفراد العراق بالتوقيع على الحلف مع تركيا، ومحاولة الأردن دخوله وفق رؤيته الجماعية، يشكّل تحالفاً استراتيجياً تحت رعاية بريطانيا، وبتخطيط

أمريكي، الأمر الذي جعل من حلف بغداد أداة للاستعمار الغربي في نظر مصر، وتحدّياً لدورها القيادي في المنطقة.

وكان يمكن لهذا الحلف الاستمرار والنجاح، لو استمعت بريطانيا لرغبة جلالة الملك الحسين في أن يكون الانضمام إلى حلف بغداد مسألة عربية خاضعة للنقاش والإقناع السياسي، ولكن العجرفة السياسية ومنطق الاستعلاء والمنطق الاستعماري حالوا دون الأخذ برأي الملك حسين. ولاعتبارات أخرى أهمها الحيلولة دون تحقيق الغزل السياسي عبر المحاولات المصرية الآملة في فتح نوافذ وقنوات على السياسة الأمريكية، لإقامة علاقات جيدة. ولكن، أسلوب معالجة القيادة المصرية لحلف بغداد، في إطار التنافس على القيادة والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط ، أدّى إلى عزل مصر.

ويمكن القول، إنّ خطوة بريطانيا الانفرادية مع العراق كانت إشارة إلى سياسة بريطانيا الرامية إلى الاحتفاظ بسيطرتها ومد نفوذها على المنطقة منفردة، أو بالتحالف مع أمريكا، وذلك على حساب مصر.

لقد كان هدف بريطانيا الحقيقي هو الأردن، فلّوحت له بالإغراءات المالية ليعيد النظر في موقفه من حلف بغداد، الذي اعتبره الأردن ميتاً، وتأتي هذه الإغراءات لمعرفة بريطانيا بعدم قدرة الأردن على مواجهة متطلبات الأهداف التطورية والتحديثية_ خاصة القوات المسلحة. وكان الملك حسين في موقف صعب، فمن ناحية، كان الأردن يعتمد على استمرار المعونة البريطانية

بموجب المعاهدة الأردنية البريطانية لإحياء اقتصاده، ومن ناحية ثانية، كانت الوحدة السياسية والبنائية للأردن، كدولة مستقلة خاضعة لقوة وسياسات أطراف إقليمية، وخاصة مصر. لقد فرضت هذه المفارقة بين البعدين على الملك حسين أن يتشاور مع عبد الناصر في مصر، وأن يبحث معه المفاوضات الأردنية البريطانية، وأوضح له حاجة الأردن المالية، وما يمكن أن يقدّمه من تنازلات للتوقيع على حلف بغداد. وتتالت الاجتماعات بين الملك وعبد الناصر، لتنتهي بنسخة من الشروط، يستطيع الأردن بموجبها الدخول في حلف بغداد. وقد أكّد جلالة الملك الحسين موافقة عبد الناصر على المشروع ومباركته له[1]، وهو يردّد كلمات المشير عبد الحكيم عامر " أيّ قوة للأردن، هي قوة للعالم العربي، ولهذا، لا أرى اعتراضاً على ذلك. وقد توالت الأحداث سريعة لتكشف ما بدا أنه إمّا سوء تفاهم بين الحسين وعبد الناصر بخصوص حلف بغداد، وإمّا أنّه خدعة سياسية من جانب مصر للقضاء على النظام الهاشمي. فقد ندّدت مصر علناً بحلف بغداد، واتّهمت الأردن بالتواطؤ، لعزمها على الانضمام إلى تحالف غربي مع العراق.

وقد أثّرت الدعاية الإعلامية المصرية على الشارع الأردني ، ما شحن الجو الداخلي السياسي والشعبي بالتوتر، وخاصة الأحزاب الأردنية، التي ظهرت بموجب الإصلاحات الليبرالية، وقد تعاطفت هذه الأحزاب مع فكرة العروبة، وكان من البديهي أن تعارض الغرب وأتباعه.

---

[1] ذات المصدر السابق، ص90.

ولم يقف الأمر عند الأحزاب في الأردن، وإنّما انسحب إلى القاعدة الشعبية التي في غالبيتها لا ترضى بفكرة الحلف التابع للغرب، لأنها ترى أنّ ما أصاب المنطقة، لم يكن إلّا بفعل سياسات الغرب، التي غرست الوجود الصهيوني في فلسطين، لذا، فإنّ ولاء هؤلاء لم يكن بداية إلى جانب النظام الملكي في الأردن، الذي أراد الدخول في الحلف، وإنّما إلى جانب المبادئ العليا للوحدة العربية في شكلها السياسي، لذا، كانت القلاقل والفتن، الأمر الذي ولّد أزمة سياسية في الأردن، اضطر معها الملك حسين إلى حل الحكومة والبرلمان، ونفي فكرة الانضمام إلى حلف بغداد الذي هو معاد للشيوعية، ويعارض توجه عبد الناصر نحو الحياة، ورؤيته للوحدة العربية.

وعلى الصعيد السياسي، فإنّ جلالة الملك الحسين يتبنّى بقوة منظوره الوحدوي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وبعد ذلك تتحقق الوحدة السياسية، وتتبلور ملامح الوحدة الاجتماعية، ونتيجة لهذه القلاقل، فقد تعلّم الأردن درساً من أحداث عام 1955، ومن حلف بغداد، ألا وهو ضرورة الحفاظ على التوازن الدقيق بين المصالح الداخلية والمصالح الإقليمية، وكذلك، فإنّ التصرف الفردي أو الانفرادي لا ضرورة له، في ظل التوازنات المحلية والإقليمية، كما تعلّم كيف يمكنه التغلب على فرص التدخل الخارجي في الشؤون الأردنية، ومثال ذلك، حله الأحزاب السياسية، وإعلان الأحكام العرفية عقب الاضطرابات التي حصلت جرّاء حلف بغداد.

كان عبد الناصر يهيمن على السياسات الإقليمية في الخمسينيات والستينيات بشخصيته المسيطرة ذات الطابع الخاص، بالإضافة إلى أنّه كان تجسيداً لأحلام الأمة في مستقبل عالم عربي موحد، فتصوراته كانت تختلف عن تصورات جلالة الملك الحسين للوحدة والقضية القومية، بالإضافة إلى قوّة تأثيره في المنطقة العربية، خاصة لدى الجماهير التي تشترك في اللغة والثقافة والتاريخ والدين، رغم الحدود القطرية الفاصلة بين هذه الجماهير، وكانت رؤيته للوحدة القومية تماثل طموحات المؤتمر السوري لعام 1920، مع اختلاف رموز القيادة، فالقيادة للعالم العربي ستكون تحت راية عبد الناصر وليس تحت راية الهاشميين.

لقد كانت الوحدة بين سوريا ومصر عام 1958، خطوة للرد على سياسة بريطانيا التي فرضت الانقسامات على منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت تحقيقاً لمصلحة مصر طويلة الأمد، إذا ما تبوّأت مركز القوّة الإقليمية، ورداً على حلف بغداد، ومحاولة إلحاق الأردن بالجمهورية العربية المتحدة، الأمر الذي سيوسع حدود الدولة الجديدة باتجاه الشمال الأفريقي غرباً[1] وسيضع حدّاً للتنافس التاريخي للقوة الإقليمية بين

[1] أنظر:1 – هوارد.م ساشار، أوروبا تترك الشرق الأوسط، ألفرد نوبف، نيويورك 1972. وكما يتبين من ص 403، مصر تحت حكم الملك فاروق "عندئذ فهم الشعب" كما كتب محمد حسنين هيكل: " أنّ السياسة الشخصية للملك فاروق كان هدفها ترسيخ زعامته الشخصية على الدول العربية". وكان أكبر مستشاري الملك فاروق هما علي ماهر وعزام باشا، اللذان كانا يشاركان الملك في تصور للدولة المسلمة الموحدة، التي ستضم بالتدريج جميع العرب، وربما في وقت من الأوقات جميع المسلمين"، وكانت مصر تحت قيادة عبد الناصر متشابهة في هذا الطموح 2

2– آرهرير ديكمجيان، مصر تحت حكم ناصر، مطبعة جامعة نيويورك الحكومية الباني1971.

3– مالكولم كير، الحرب العربية الباردة، مطبعة جامعة أكسفورد، لندن 1971.

مصر والعراق. ومن البديهي أن يرفض جلالة الملك الحسين هذا المشروع، لأنّه يرى فيه تهديداً لاستقلال الأردن، فالقومية العربية في رأي الملك، يجب ألّا تكون أداة بيد مصر، لأنّ خطة مصر للوحدة العربية أبرزت النزاعات الاستراتيجية الإقليمية، التي كانت سائدة في حقبة الأربعينيات، والتي أعاقت سابقاً إنشاء الجامعة العربية، ففي الأربعينيات، عارضت مصر والسعودية توجّه الملك عبدالله نحو وحدة الهلال الخصيب، سواء أكانت في ظل الهلال الخصيب – سوريا الكبرى– أم كانت الوحدة بين الأردن والعراق.

إنّ المشروع المصري عام 1958 يختلف تماماً عن مشروع جلالة الملك الحسين أو مشروع جدّه، فهو يقترح اندماج سوريا والأردن تحت حكم مصر، الأمر الذي ينهي ميراث الملك عبدالله ودولة الأردن المستقلة، ولأجل الحفاظ على الميراث الهاشمي، كان للأمن الوطني الأسبقية في سياسات الأردن الخارجية، التي تميزت بالاعتدال والجهود التعاونية، فبعد أربعة عشر يوماً من إعلان تأسيس الجمهورية العربية المتحدة، ردّ العراق والأردن على ذلك بإعلان تشكيل الاتحاد العربي بين البلدين، وهكذا، انقسم العالم العربي بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الاتحاد العربي لنظامين هاشميين، وقد كان الملك حسين قد قصد من تشكيل الاتحاد العربي، إيجاد توازن إقليمي وقوفاً في وجه رياح التغيير، وقد مالت كفّة الصراع لصالح الجمهورية العربية المتحدة، إذ انتهى

4– طارق إسماعيل، اليسار العربي، مطبعة جامعة سيراكوز، نيويورك 1976، وبما يتعلق بتشكيلات توازن القوى والتحالفات، أنظر: هانز جي مارجنثاو، السياسة بين الأمم، الصراع من أجل القوة والسلام ، ألفرد نويف، نيويورك 1973.

الاتحاد إثر انقلاب 14 تموز عام 1958 في العراق، وأسفر عن مصرع الملك فيصل وجميع أعضاء الحكومة الاتحادية، وبعد الانقلاب، اضطر الملك حسين، ونتيجة لحالة عدم الاستقرار، إلى طلب مساعدة بريطانية أمريكية، فاستجابت بريطانيا بإرسال مساعدة فورية إلى الأردن، كما هبط جند البحرية الأمريكية على شواطئ لبنان.

وفي ظل انقلاب ميزان القوى لغير صالح الأردن، لم يجد الأردن بدّاً من الاقتراب من مصر والتعاون معها، وفي ذات الوقت، بقي محتفظاً بعلاقات طيّبة مع بريطانيا لأسباب متعدّدة، أهمها المساعدة الاقتصادية، وكذلك هزيمة 1967 وما سبقها من ظروف معقّدة واجهت السياسة الأردنية في المنطقة، وأهمها الأجواء السياسية للعالم العربي قبل حرب 1967 وما تلاها. إنّ مجرد وجود إسرائيل كاف لخلق مصاعب داخلية وسياسية للدول العربية، الأمر الذي حتّم على هذه الدول ضرورة التقارب والتعاون لمواجهة الأخطار الناجمة عن هذا الوجود، رغم أنّ الدول العربية ليست في وضع يؤهلها لمواجهة العدو الصهيوني، ولم تكن ترغب في مواجهته[1].

أمّا القيادة العربية المشتركة التي تشكلت عام 1964، فلم تكن تملك القدرة على الحركة والمناورة أو المواجهة، الأمر الذي حدا بمصر وسوريا إلى توقيع اتفاقية دفاع سرية، وإلى توقيع اتفاقية مماثلة بين مصر والأردن.

[1] دونالدنيف، محاربون من أجل القدس، مطبعة لندن / سيمون وشوستر، نيويورك 1984.

ولم يكن الملك حسين في شك من انضمامه للقوات العربية ضد إسرائيل، إذا ما نشبت الحرب[1]، رغم معرفته المسبقة والأكيدة بعدم كفاءة الاستعدادات العسكرية العربية على مستوى التخطيط والتنسيق والإمدادات، والغطاء الجوي، ومدى استعداد قوات الاحتياط، بالإضافة إلى إدراكه أنّ وجود مناخ دائم من الشك والتنافس بين الدول العربية، ينذر بالإخفاق الحتمي في أيّ مواجهة عربية إسرائيلية.

وأمام هذه الصورة، خرجت إسرائيل عقب حرب حزيران عام 1967 منتصرة، بعد أن احتلت بقية فلسطين ومنطقة الحمّة ومرتفعات الجولان[2]. لقد أسفرت الحرب عن مأساة للعالم العربي وخاصة الفلسطيني والأردني، فقد احتلت الضفة الغربية، بما تشكّله من عصب اقتصادي للأردن على الصعيد الزراعي، وتشرّد كثير من أبناء الضفة الغربية باتجاه شرق الأردن بحثاً عن الأمن والأمان والمأوى.

وقد وضعت هذه الحرب، التي عرفت بحرب الأيام الستة، حدّاً لمفهوم الوحدة العربية الكبرى، بعد أن تغيّرت ملامح الحدود الجغرافية لثلاث دول عربية هي: سوريا والأردن ومصر، وكذلك لبنان فيما بعد، كما كشف عريّ الأنظمة

---

[1] سمير مطاوع، الأردن في حرب عام 1967، مطبعة جامعة كمبردج، لندن 1987.

[2] لمزيد من الوصف التفصيلي لآثار حربي 1948 و 1967 على الأردن، ومدى تأثيرهما على إعادة تشكيل الجغرافيا والسكان والقاعدة الاقتصادية للأردن، وكذلك التأثير على الناحية البشرية، أنظر الفصل الثالث، العوامل المحلية للأردن، وخاصة الأجزاء الجغرافية، السكان والبنيان الطبقي.

العربية في عالم عربي مجزّأ، رغم وسائل الأعلام التي أقنعت الإنسان العربي والجماهير العربية بقوّة هذه الأنظمة وقدرتها على هزيمة العدو الإسرائيلي، وبات العربي لا يحترم الشعارات القائمة مثل "الوحدة العربية، العدالة للفلسطينيين، الموت لإسرائيل" بعد أن فقدت الشعارات مصداقيتها.

وقد فتحت الحرب بعد ذلك الباب واسعاً لسياسات أكثر واقعية في الشرق الأوسط، فتحوّلت منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأتها الدول العربية عام 1964، من منظمة لتحرير فلسطين إلى منظمة تمثّل الشعب الفلسطيني، وبدأت مرحلة نقد الذات والتكيّف مع الحقائق الجديدة على الساحة الشرق أوسطية، بفعل التغييرات الخطيرة الناجمة عن حرب حزيران 1967 في جميع قطاعاته السياسية العربية الإقليمية والداخلية، ومن نافلة القول أن نشير إلى أنّ الملك عبدالله وحفيده الحسين، وعيا بوضوح منذ أمد أنّ الغرب – بريطانيا وفرنسا وأمريكا – يحول دون نشوء قوّة إقليمية عربية موحدة، يمكنها أن تقضي على مصالحه السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، أو تخل بميزان القوى في المنطقة وفق المفهوم الغربي.

ج- منظمة التحرير الفلسطينية

وصل النزاع بين الدول العربية وبريطانيا حول خلق وطن قومي لليهود في فلسطين الذروة، وذلك في الإعلان التاريخي للجامعة العربية عام 1946 في أنشاص في القاهرة، وبأنّ القضية الفلسطينية هي قضية جميع العرب وليست

قضية الفلسطينيين وحدهم، وكانت فلسطين في الفترة بين 1946–1964 مسألة عربية رسمياً، ويجري حلّها بالجهود المتفق عليها بين الدول أعضاء الجامعة العربية، وأصبحت قضية فلسطين في ظل الجامعة العربية أسيرة النزاعات والخصومات المذهبية، وتشكيلات القوى الإقليمية والاستراتيجية، والتحالفات والمصالح الوطنية. ولم تحل مسألة من يمثّل الفلسطينيين إلّا عام 1974، عندما تمّ الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية من قبل الجامعة العربية، كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني، و قبل هذا التاريخ، كان كل نظام يسعى إلى تصوير ذاته بأنّه المدافع عن قضية فلسطين، ويطمح في الهيمنة والسيطرة على "الحل النهائي"، وكان الأردن أكثر من غيره من الدول أعضاء الجامعة العربية تأثّراً بالقضية الفلسطينية، بطبيعة وجوده الفعليّ وسيطرته العسكرية على الضفة الغربية، كما أنّ وحدة ضفتيّ الأردن في عام 1950، جعلت الآثار السياسية لأيّ عمل يتعلق بفلسطين له حضوره المباشر على أمن ومصلحة المملكة الأردنية الهاشمية، وبالرغم من أنّ إعلان وحدة عام 1950 قد ترك الباب مفتوحاً أمام الطموحات الفلسطينية في حق عودة الأراضي المحتلة، أو أيّ حل سياسي ينشأ، فإنّ المذهب السياسي السائد في ذلك الوقت كان الوحدة العربية.

وفي عام 1959، عملت الآثار المترتبة على استمرار النزاع العربي الإسرائيلي، وظهور بعض الفصائل السياسية والعسكرية الفلسطينية، واستياء الفلسطينيين من تراخي العرب، ودعوة الحاج أمين الحسيني – مفتي مدينة القدس، والمقيم في بيروت – لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، قد أيقظت حاجة

الدول العربية للقيام بعمل معيّن بشأن القضية الفلسطينية، وكان السؤال الذي عاد للظهور هو: من يمثل الشعب الفلسطيني؟ وقد كان الحل تسوية اتفق عليها ضمن مقاييس عمل الجامعة العربية، نتيجة مواقف ومناورات سياسية عربية لفائدة المصالح الوطنية وميزان القوى السياسية العربية. ومن أهم المحاولات لإبراز من يمثل الشعب الفلسطيني، كان اقتراح العراق وسوريا عام 1963 بتأسيس دولة فلسطينية، إلّا أنّ تطبيق هذه الخطة من ناحية جغرافية سياسية يعطي النظام البعثي في دمشق وبغداد ولاء اللاجئين الخالص. كما أنّه يلغي الإدارة المصرية والأردنية في كل من غزة والضفة الغربية[1]، وكما كان متوقعاً، فقد عارضت كل من مصر والأردن هذه الخطة.

وكان الحل الوسط هو إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964 بتوصية من عبد الناصر، ورعاية من الجامعة العربية. لقد كلّفت "م.ت.ف" بقيادة رئيسها المعيّن أحمد الشقيري بالمهمة المعقّدة لتمثيل المصالح الفلسطينية، وموازنة هذه المصالح من خلال مقاييس مقبولة من قبل الأطراف الرئيسية المعنية، وهي مصر وسوريا والعراق والأردن.

وينص ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية في المادة (24) على وجه التحديد على "أنّ المنظمة لا تمارس أيّ سلطة على الضفة الغربية من الأردن وقطاع غزة ومناطق الحمّة"، ويعرّف فلسطين على أنها "وطن عربي مرتبط بروابط

[1] باميلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون منذ 1976 حتى 1983، مطبعة سان مارتن، نيويورك 1984، ص190.

قومية مع الدول العربية الأخرى، التي تشكّل مجتمعة مع فلسطين الوطن العربي الأكبر "المادة (1)، وهكذا تمّت حماية مصالح كل نظام عربي على الأراضي التي يديرها. وكانت طبيعة الأعضاء الخمسة عشر للّجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأغلبهم مهنيون وبورجوازيون جدّد، وممثلون للعائلات التقليدية الذين اختارهم الشقيري، محافظة. ثم تلا ذلك تشكيل جيش التحرير الفلسطيني، تحت رعاية الجامعة العربية، من الفلسطينيين الذين خدموا في الجيوش العربية، وكان لكل نظام عربي سيطرة تامة على قوات جيش التحرير الفلسطيني الموجودة فوق أراضيه.

ويتضح لنا أنّ تشكيل منظمة التحرير كان خطوة محسوبة لمنح الفلسطينيين المنغمسين في السياسة كياناً وتنظيماً ووسيلة لممارسة بعض الأعمال العسكرية المسلحة ضد إسرائيل. وحتى نهاية 1967 لم يكن ذلك الوضع بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ولا للمنظمات التي تدعو للوحدة العربية، والتي كانت تعتقد بثقة أنّ عبد الناصر والعالم العربي سوف يحررون فلسطين، ولكن كانت منظمة فتح التي تأسّست عام 1955 في الكويت من قبل ياسر عرفات وخليل الوزير وصلاح خلف هي الاستثناء الوحيد في تبنّي سياسية الكفاح المسلح وحق تقرير المصير بمساعدة الأنظمة العربية. وكان البرنامج السياسي السرّي لفتح هو تأسيس دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية على جميع تراب فلسطين، ولم تكن حركة فتح في بدايتها جماهيرية، حيث أنها لم تكن تتمتع بأيّ تأييد جماهيري حتى هزيمة حزيران، ولكن إخفاق الأنظمة في مواجهة العدو الصهيوني في حرب 1967 فتح الباب على مصراعيّه، لتوجه

الجماهير الفلسطينية والعربية لتأييد الحركة، بعد أن فقدوا الثقة في الطروحات حول الوحدة العربية والتضامن العربي، وأصبح البرنامج السياسي لأهداف فتح الوطنية الفلسطينية عقب حرب 1967 مركزاً للتأييد، وقذف بالمنظمات الفدائية في طليعة النضال من أجل حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

ثمّ جاءت استقالة أحمد الشقيري من رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية علامة على بداية تصاعد الأحداث التي أدّت إلى التحول الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية من منظمة تهيّمن عليها الدول العربية، إلى منظمة ثورية فلسطينية. وفي حزيران عام 1967، نجحت فتح بالفوز بنصف المقاعد في المجلس الوطني الفلسطيني، وفي تموز من ذات العام، قام المجلس التنفيذي بتعديل الميثاق الوطني، ليشمل مبادئ فتح الأساسية في أنّ الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحقيق تحرير فلسطين[1].

وفي المؤتمر الرابع للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في تموز عام 1967، وافق الحضور من أعضاء المنظمة القدامى والمنظمات الصغيرة والصاعقة وفتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على تبنّي قانون دستوري أساسي وميثاق وطني جديدين[2].

---

[1] باميلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون، ص194.

[2] كان من بين التغييرات: إلغاء ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الأصلي لحماية مصالح الدول العربية على الأقاليم الفلسطينية المدارة – الضفة الغربية وقطاع غزة والحمة، بالإشارة إلى الأقاليم الفلسطينيةن حيث تمّ تحديدها لتعكس مصالح الشعب العربي الفلسطيني، وتم تغيير دور المنظمة بموجب المادة (26) التي تنص على: أنّ منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل قوات الثورة الفلسطينية، مسؤولة عن حركة الشعب العربي

وفي شباط عام 1969، انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الخامس، وفيه تمّت سيطرة فتح الكاملة على المجلس واللّجنة التنفيذية، وانتخب ياسر عرفات رئيساً للّجنة التنفيذية، وقد مكّنت سيطرة فتح على أجهزة القوى في المنظمة، من توجيه المبادرات السياسية والتي بموجبها "تبنّت بيان سياسي، يعلن أهداف الشعب الفلسطيني في "تأسيس مجتمع ديمقراطي حر في فلسطين لجميع الفلسطينيين، ويشمل المسلمين والمسيحيين واليهود، لتحرير فلسطين وشعبها الفلسطيني من سيطرة الصهيونية العالمية"[1].

وفي 6 أيار عام 1970، تمّ التوصل إلى اتفاقية وحدة بين جميع الفصائل الفلسطينية، وتعهدت "بأنّ جميع الفصائل تعترف بأنّ المنظمة هي الكيان المظلة للوحدة الوطنية، وأنّ المجلس الوطني الفلسطيني في الأساس، هو الجهاز الوحيد المسؤول عن وضع السياسة العريضة لاختيارات المنظمة". ولكن، كل تنظيم يحتفظ بدرجة واسعة من الاستقلال الذاتي[2]. وهكذا، تمّ وضع الأساس لمنظمة التحرير التي تسعى إلى تحقيق هدفها، لتكون الممثل الوحيد للتحدث بالنيابة عن الفلسطينيين.

الفلسطيني في كفاحها لاستعادة وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير المصير فيه. وتمتد هذه المسؤولية إلى جميع الأمور العسكرية والسياسية والمالية، وإلى كل ما تتطلبه قضية فلسطين في المجالين العربي والدولي. أنظر المصدر السابق ص 28 لمزيد من المعلومات.

[1] منظمة التحرير الفلسطينية، الصراع من الداخل، ص18.

[2] المصدر السابق ص11.

إنّ تحول منظمة التحرير الفلسطينية تحت قيادة ياسر عرفات إلى منظمة ثورية تمثل جميع الفلسطينيين – ويقضي برنامجها بإنشاء مجتمع ديمقراطي فلسطيني – قد خلق خلافات بين المنظمة الجديدة وملك الأردن، جلالة الحسين، على ثلاثة مستويات:

1- تمثيل الفلسطينيين.
2- قضية عودة الأراضي الفلسطينية المحتلة.
3- المنهج والأسلوب لحل النزاع العربي الإسرائيلي.

خشي جلالة الملك الحسين، من أنّ تزامن إعادة الأراضي المحتلة، مع قبول المنظمة كممثل وحيد للشعب الفلسطيني من قبل الجبهات الداخلية والإقليمية والدولية، سوف يؤخّر القرار ويعقّده، لما كان يعتبر مسألة عربية إسرائيلية يجب حلها من قبل الدول العربية المعترف بها. وكانت المشكلة واحدة من الأولويات والمنهج وشرعية التمثيل. واعتقد الملك حسين أن تستمر هذه لتكون قضايا منفصلة، وأن يجري حلها بعد أن تقوم الدول العربية بمفاوضات من أجل تسوية سلمية مبنية على عودة الأراضي، وعلى المستوى الاستراتيجي، اعتقد الملك حسين بأنّ الأولوية يجب أن تعطى لعودة الأراضي المحتلة بفعل الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، وتبعاً لذلك، يجري توجيه دور المنظمة نحو توضيح الحقوق الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967 وتأييد الجهود العربية في التفاوض من أجل تسوية، وذلك بتوضيح معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال. وكان الجهد الأردني والعربي في هذا المجال

مرتبطاً بإعادة تأكيد اتفاق ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على عدم جواز ضم الأراضي بواسطة الحرب، وتطبيق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (242) ما يشكّل معادلة لتسوية النزاع وهي: الأرض مقابل السلام.

وقد دارت المفاوضات التي أسفرت عن تشكيل القرار رقم (242)، الذي أعلن في نيويورك في تشرين الثاني عام 1967 في فندق والد روف استوريا تاورز، وتمّ نقل موقف الولايات المتحدة في هذه المفاوضات بواسطة جولدبرج، رئيس بعثة الولايات المتحدة، إلى جلالة الملك الحسين وهو المساعد لتحقيق دور أردني مناسب في القدس، وأنّ غرض الولايات المتحدة هو خلق صيغة للسلام، يجري بواسطتها انسحاب إسرائيلي، ويتم حماية استقلال الأردن السياسي ووحدة أراضيه[1].

ولكن في صيغة الاتفاق السرّي بين الأطراف، كان إعلان الأرض مقابل السلام ينحصر في تسويات أراض متبادلة ضئيلة على أكثر تقدير، وعلى سبيل التوضيح، وكدلالة على الطريقة التي افترض بها الرسميون الأمريكيون ما ستكون عليه التغييرات النهائية، قال جولدبرج: إذا قام الأردن بإجراء تعديلات على منطقة وادي اللطرون، وهي النتوء المؤدي بين القدس وتل أبيب، فعندها يجب إجراء تعديلات تعويضية لها[2].

---

[1] دونالد نيف، محاربون من أجل القدس، الأيام الستة التي غيّرت الشرق الأوسط، نيويورك، مطبعة لايندن سيمون وشوستر، نيويورك 1984، ص34، وتنسب هذه المعلومات إلى دراسة من وزارة الخارجية.

[2] المصدر السابق، ص340.

وفي ذلك الوقت، كان على الحسين أن يوجّه مبادراته السياسية الداخلية والإقليمية لتعكس نظرته التفاؤلية في إمكانية تطبيق القرار رقم (242) وملحقه السرّي، وذلك بمساعدة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، لقد كان لموقف إسرائيل التفاوضي وعدم رغبة الولايات المتحدة في تطبيق شروط التفاهم السري للقرار رقم (242) سبباً في تطويل حالة الحرب بين إسرائيل والعالم العربي، وسبباً في دفع جلالة الملك الحسين عام 1981 على الكشف عن شروط هذا الاتفاق: حيث يقول "منذ عام 1967، أثيرت التساؤلات عن المعنى الحقيقي للقرار رقم (242)، وقد طلبت حينها إيضاحات عن شروط الانسحاب، وتمّ إعلامي أنّ الولايات المتحدة كانت مستعدة أن تعلن التزامها، بما يفهم منه، مطالبة بالانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة من الضفة الغربية، مع إجراء تعديلات حدودية متبادلة، بشرط الاتفاق المشترك بين الأطراف. وكما تمّ نقل جزء هام من التفاهم بواسطة ممثلي الولايات المتحدة، بأنّ إسرائيل وافقت على التفسير المتفق عليه، لما يتطلبه القرار رقم (242). وكان التعبير المحدّد الذي استعمل، هو أنّ إسرائيل (على ظهر السفينة)، وزيادة على ذلك، سوف يكون الحد الأقصى الخارجي لتطبيقه ستة شهور[1]. وكان اهتمام الحسين الأساسي، من تصميمه على المحافظة على سياسة التمييز بين عودة الأراضي المحتلة والتمثيل الفلسطيني، هو حماية التفسير الذي تم إحرازه بصعوبة لقرار الأمم المتحدة رقم (242)، وكذلك التنازلات التي انتزعت من إسرائيل للانسحاب من المناطق المحتلة إثر حرب عام 1967 في غضون ستة أشهر مقابل السلام.

[1] المصدر السابق ص 340

كما أنّه تمّ تحديد النزاع العربي الإسرائيلي بوضوح بموجب شروط قرار الأمم المتحدة رقم (242). لقد خشي الملك حسين من اقتران مسألة الزعامة الفلسطينية مع عودة الأراضي، من أن تصبح القضية الواضحة دوّامة سياسية معقّدة ومضطربة، وعرضة لنزاع لا ينتهي حول من يمثل الفلسطينيين. لقد كانت مسألة التمثيل الفلسطيني ثانوية بالنسبة للحسين.

إنّ التسلسل المنطقي يجب أن يكون أولاً ضمان عودة الأراضي المحتلة، وثانياً استفتاء يتمكن الفلسطينيون بموجبه بأنفسهم تقرير أيّ من الاختيارات الثلاث التالية:

1- توحيد ضفتيّ الأردن الشرقية والغربية في مملكة عربية متحدة.
2-تشكيل اتحاد تعاوني بين فلسطين والأردن – كونفدرالي أو فيدرالي.
3- تكون دولة فلسطينية مستقلة.

كما يجب التنويه إلى أنّ اتفاقية الوحدة عام 1950 نصّت على الضمانات القانونية في أنّ الوحدة لن تتعارض مع التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، حيث يتم حماية الطموحات الفلسطينية عند تحقيق التسوية النهائية.

وقد أثارت مسألة التمثيل الفلسطيني مشكلة لكل من المنظمة والأردن، من حيث وجود المصالح والتجارب والظروف المختلفة، التي واجهت كلا من فلسطينيي حرب 1948 وفلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1967، وكذلك

اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في البلاد العربية والذين يسكن أغلبهم في الأردن. بالنسبة لجلالة الملك الحسين، فقد كان يرى أنّه لا يمكن للمنظمة من تمثيل أحد غير فلسطينيي الأراضي المحتلة، وأنّ الفلسطينيين في الأردن هم ضمن مسؤوليته من ناحية أسّس الأمن الوطني وسلامة الاستقلال الأردني.

لقد خلقت العلاقة المعقّدة بين المنظمة والحسين، وعدم الانسجام في البرنامج السياسي لكل منهما، أزمة في العلاقات، نجم عنها إخراج المنظمة من الأردن عام 1970، وقد كانت المنظمة والأردن يميلان لاتباع مستلزمات مصالحهما، ومع ذلك، وعلى مدى السنين، ومن منطلق ضرورة اتفاق المصالح، كان على المنظمة والأردن التوقيع على اتفاق 11 شباط عام 1985، لتنظيم علاقتهما، وقد استغرق تحقيقها خمسة عشر عاماً.

إنّ تراكم الأحداث التي أدّت إلى الحرب الأهلية في الأردن عام 1970، وخروج المنظمة عام 1971 من الأردن، أحدثت مرحلة جديدة في البلاد، ومكّنت الحسين من السيطرة التامة على المملكة. كما وتمتع بمركز القوّة والتجاوب المرن. توجّه بعدها بجهوده نحو المصالحة الوطنية، وباشر جهوده باستراتيجية من التطور الاقتصادي والاعتدال في الشؤون الإقليمية، وتأسيس تفاهم مشترك مع منظمة التحرير الفلسطينية.

الواقعية البراجماتية في السياسة العربية المعاصرة

لعبت قيادة الحسين في الفترة بين عام 1953 وحتى عام 1971 دوراً حاسماً في تشكيل السياسة الأردنية[1]. وللوقوف على هذا الدور، هناك مجموعة من العوامل الفاعلة التي مكّنت جلالة الملك الحسين من التغلب على التحدّيات الداخلية والإقليمية والدولية، وبالتالي صياغة القرارات السياسية. أهمها:

مميزاته الشخصية، خبراته المكتسبة، تدريبه في السياسية، وميله إلى الاعتدال والمرونة والواقعية، ومع الأيام، اكتسب جلالة الملك الحسين احترام المؤيدين والخصوم على حد سواء، وذلك لقدرته على النجاة من الشدائد، واحتواء المشاكل والقضايا المعقدة، وقدرته على اتخاذ القرارات الخطيرة، وقدرته كذلك على استمرار حكمه في منطقة مليئة بالخصومات والفتن.

لقد كانت سياسة الملك البراجماتية في مواجهة المشاكل والقضايا الحساسة والقرارات الخطيرة والأحداث والتطورات، بالإضافة إلى تقييمه الواقعي للأوضاع وللمنطقة، عوامل مهمة فتحت أمامه خيارات رحبة، ما أتاح له له حرية الحركة والاختيار والمناورة، والقدرة على التعامل مع كافة القضايا على الساحة الأردنية والإقليمية والدولية. وقد ظهرت مرونته في الدخول في التحالفات، والتعامل المتوازن مع مصر والسعودية في القضايا المطروحة من كلا الجانبين، على قاعدة التعامل بالمثل، ومثال ذلك، قبوله استبدال المساعدة البريطانية بمساعدة عربية وأمريكية عامي 1957 و 1958.

[1] كان عام 1970 عام الأزمات الداخلية في الأردن، عندما تمّ إخراج آخر الفصائل الفلسطينية.

يدل ذلك على أنّ المرونة والاعتدال والواقعية طوابع سياسة الحسين في أعماله على الصعد المحلية والإقليمية والدولية. وقد شكّلت نظرته الواقعية لمختلف القضايا قدرته على تمحيص الأفكار والأيدولوجيا المحلية والغربية، وقدرته على اختيار ما يلائم سياساته، أو ما يلغي أو يعدل هذه السياسات، وفق ملاءمتها لحاجات ومتطلبات مملكته. كما بدت واقعيته في اختيار نموذج النظام الحزبي الغربي، الذي يلائم توجهاته ورؤاه الفكرية والحزبية.

ويمكن أن نستدل على صفات الملك المتميزة وعلى أبعاد شخصيته، من خلال شهادات لشخصيات اعتبارية على الساحة الدولية، لها دورها الفاعل في بناء السياسة الدولية والعربية على وجه الخصوص. فهنري كيسنجر يشير إلى قدرة الحسين على مواجهة التحدّيات المحلية والإقليمية والدولية منذ تاريخ حكمه، وفي ذلك يقول "إنّ براعة الحسين الفائقة في هذا التحدّي دلّت على أنه شخصية هائلة. لقد كانت كياسته الأسطورية، وهي السمة الفطرية لقابليته على التكيّف، وسيلة رائعة لجعل جميع القوى المعارضة في متناول يده، وكان يتوجّس الخطر من تصلّب إسرائيل، وتأييد الغرب، وطموحات مصر للسيطرة، والحماس الثوري في العراق وسوريا. وبرز الملك رجلاً من طراز نفسه، ولم يلتمس اعذراً بوضع اللوم على أمريكا في هزيمة 1967، حيث أنّه لم يقطع علاقته معها كما فعلت عدد من الدول العربية الأخرى، ولكنه حافظ على إصراره في إيجاد حل عادل لقضية العرب، وحتى لقضية أولئك الذين سعوا إلى إسقاطه"[1].

[1] هنري كيسنجر، سنوات الاضطراب، ليتل براون وشركاه، بوسطن 1982، ص218.

يقول كارتر "سوف يحاول الأردنيون الاحتفاظ بدور مستقر في كل من صيغة النزاع العربي الإسرائيلي والصراعات العربية العربية، وذلك لحماية مصالحهم. وكان الحسين يقود بلاده من خلال هذا النوع من القفز السياسي، منذ أن كان في الثامنة عشرة من عمره، وهو بارع في التعامل مع المشاكل والتحدّيات المتغيرة، وإن كان من جواب حول التعامل مع أزمة الأردن الحالية، فإنّه أفضل الرجال لإيجاده[1].

وبعد عام 1971، ومع إخراج آخر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن، أسدل جلالة الملك الحسين الستار على أكبر التحدّيات التي واجهت نظام حكمه، وخرج منها منتصراً، وبالتالي، فقد برز عام 1972 في مركز من القوّة والثقة والتأييد في السياسة الداخلية، كما بدأ يتمتع بدرجة كبيرة من المرونة، لاتخاذ مواقف مستقلة في المجالين الإقليمي والدولي، التي لم تكن ممكنة التحقق، قبل خمسة عشر عاماً.

وقد أتاحت حقبة السبعينيات للملك حسين إمكانيات جديدة في محيط التطور والازدهار الاقتصادي، والعمل لحل المشكلة الفلسطينية. فالعالم العربي بأكمله بدأ يدخل في مرحلة جديدة. حيث أنّه في الخمسينيات والستينيات، تم العدول عن الانقسامات السياسية في العالم العربي حول نقاط الخلاف الرئيسية، مثل:

[1] جيمي كارتر، دم إبراهيم، شركة هوكون، بوسطن 1985، ص150.

شكل النظام السياسي الذي تعتمده كل دولة عربية، واختيار التحالف مع القوى الكبرى، وسياستها الفلسطينية[1].

وكانت مثل هذه التغيرات في الستينيات استجابة لفكرة البعث في العراق وسوريا، التي كانت تعتبر القوى المؤيدة لعبد الناصر يمينية محافظة، بينما كانت تعتبر أنّ عناصر البعث هم رواد حملة التطرف الاشتراكي. وفي الحقيقة، ولمحاولة الحد من انتشار الماركسية والتطرف اليساري المتشدّد، فقد أقدم كثير من المحافظين على اعتناق الناصرية، خاصة ممثلو القوى الدينية التقليدية، الذين أوجسوا خيفة من علمانية التطرف الاشتراكي، وإلحاد جميع المبادئ المستوحاة من الماركسية، وهكذا، ساهمت الناصرية في جمع قوى اليمين في صراعهم الصامت لمعارضة الأحزاب الشيوعية، والنزعات الأكثر تطرفاً الموجودة في حزب البعث العربي الاشتراكي[2].

لقد هيمنت الناصرية على السياسات الشرق أوسطية في الخمسينيات والستينيات، وظهرت المنطقة تحت تأثيرها عام 1966 كمنطقة رائعة في التقدم الاقتصادي، والثورة التقدمية، والتحديث ومقاومة الاستعمار[3]، ونتيجة التحام قوى الجناح اليميني في معارضتهم تغلغل النفوذ الشيوعي والماركسي، جعلت التعاون الواقعي البراجماتي ممكناً بين الأنظمة التقليدية والملكية، وبين الأنظمة

---

[1] صيف 1982، المجلد (36)، العدد رقم (3)، ص386.

[2] كورم جورج، تجزئة الشرق الأوسط، سنشري هشنسون استراليا المحدودة، هوثرون، فيكتوريا،أستراليا 1983، ص62.

[3] المصدر السابق، ص52.

الجمهورية من واقع المصلحة والاهتمام المشترك. وقد تعامل الحسين مع هذه الحقائق بواقعية مطلقة، معتمداً مبدأ المرونة في ظل إطار المصلحة الداخلية والقومية.

وبعد وفاة عبد الناصر عام 1970، اندفعت المنطقة أكثر نحو اليمين، مشيرة إلى نهاية حقبة المبادئ الراديكالية اليسارية المتطرف،ة بظهور القادة المناهضين للماركسية في مصر وسوريا وليبيا وتونس، بالإضافة إلى قمع العناصر الشيوعية في العالم العربي. لقد ظهر الشرق الأوسط في السبعينيات والثمانينيات كحقبة من الواقعية البراجماتية، إذ لم يتم تشكيل سلوك السياسة الداخلية والخارجية فيها على أسس مبدئية، بل تشكّلت وفق مواقف من القضايا الهامة. وعلى أيّ حال، فقد ظهرت المنطقة وكأنها "بلاد الاضطراب، والتناقضات، والإرهاب، والأصولية الدينية، والثروة الهائلة، والفقر المدقع"[1].

ويعزى سبب التفكك والنزاع في العالم العربي، إلى عدم قدرة أيّ قوّة في المنطقة على ممارسة نفوذ مسيطر، أو إلى عدم بروز زعيم عربي يمكنه أن يحل محل قيادة جمال عبد الناصر الفذّة. وقد خلق ظهور قوّة وثروة النفط في معادلة الشرق الأوسط، تفاوتاً بين الدول العربية التي تمتلك النفط والدول التي لا تمتلكه. كما ساهم في التغييرات التي حدثت للقيم الاجتماعية وسلوكيات وآمال المجتمعات والأفراد.

[1] المصدر السابق ص 52

وظهرت قضايا مثل الحرب العراقية الإيرانية، التي احتلت مركز الصدارة على قضايا العرب الجوهرية، كالقضية الفلسطينية وقرار النزاع العربي الإسرائيلي. وهكذا، فإنّه اتجه التعامل مع بعض القضايا، دون مستوى الجامعة العربية، وبمشاركة محدودة من الأطراف المرتبطة مباشرة بمنطقة القضية.

توجّه السياسة الخارجية (الأيدولوجيات)

عرّف طارق إسماعيل النظرية (الأيديولوجيا) بأنها: "مجموعة ذات علاقة متبادلة من الفرضيات والعقائد والقيم، التي تتعلق بالطبيعة البشرية وطبيعة المجتمع، والتي تعطي الشرعية لنماذج الحياة اليومية"[1].

وترتبط النظرية بتوجه السياسة الخارجية على قاعدة التجربة الاجتماعية لمجتمع ما مع العالم الخارجي، وتفسير هذه التجربة بواسطة الدولة. أمّا الأسّس التاريخية للقاعدة الأيديولوجية فهي الدين والقومية ومقاومة الاستعمار، وفي حالة الأردن والعالم العربي، فإنّ جذور الأسّس التاريخية للمعتقدات المجتمعة والقيم، تأتي من المفاهيم العربية للوحدة والعروبة، وجوهر الحضارة العربية والمجتمع الإسلامي الذي كان متماسكاً في فترة النبي صلى الله عليه وسلم. وكانت القومية العربية تشكّل إجماعاً في الضمير العربي، وحضارة مشتركة، وتاريخاً، ولغة، وتجارب، ودِيناً، ولا زالت تمثّل الضمير العربي في العالم العربي المعاصر.

[1] طارق إسماعيل، العلاقات الدولية للشرق الأوسط، مطبعة جامعة سيراكوز، سيراكوز نيويورك 1986، ص29.

إنّ واقع فرض الحدود الإقليمية القائمة، وكيانات الدول المستقلة، من قبل القوى العظمى على شعوب العالم العربي قسراً، لم تغيّر الوجود الحيّ للشعور القومي والوعي العربي. وعلى العكس من ذلك، فإنّ التجارب التاريخية للعالم العربي تحت الاحتلال الأجنبي، قد وضعت الأسّس لظهور حركات مقاومة الاستعمار من قبل الجماعات المحلية المنغمسة في السياسة، وسلوك السياسة الخارجية للحكومة، وفي الحقيقة، فإنّ مشاعر السكان العرب المحليين المناهضة للاستعمار، والمتعاطفة مع القضايا العربية الكبرى، مثل الوحدة العربية وقضية فلسطين ومقاومة الاستعمار، جعلت الحكومات العربية حسّاسة في تعاملها مع الشؤون الداخلية والمعارضة المحلية الكامنة المحتملة.

لذا، فإنّ دور صانعي القرار في السياسة الخارجية، هو تفسير العلاقات بين الشروط الدولية والإقليمية، وبين أحوال الدولة، وتوضيح أعمال الدولة في الساحات الإقليمية والدولية[1].

وفي الحقبة التي كان الوعي السياسي فيها عالياً في العالم العربي في الخمسينيات والستينيات، وفي ذروة الفيض من المذاهب الراديكالية والمعتدلة والتقليدية، ظهرت الانقلابات العسكرية والأنظمة الجمهورية وعدم الاستقرار، نتيجة لتاريخ السيطرة الخارجية الأجنبية والقوى الداخلية التاريخية المضادة، التي تهدف إلى إنهاء السيطرة الأجنبية وتأكيد الاستقلال وحق تقرير المصير.

[1] ذات المصدر، ص30.

وتحت سطح التأييد الشعبي للعروبة، كان يوجد تيار خفي من السياسات الانفصالية والمصالح الخصوصية لقطاع من الصفوة في كل دولة عربية، ظل ذلك التيار ملتزماً بالمحافظة على بقائه وامتيازاته. ولكن عملت المصالح المحلية والإقليمية المتنافسة، على عدم الاستقرار السياسي للأنظمة الناشئة حديثاً، وذلك بالانقلابات العسكرية المتكررّة.

أصبحت العلاقات العربية عرضة لعوامل متعدّدة من التنافس والتناقض، ورغم ما يبدو على السطح من أنها تثير الأنظمة الجمهورية ضد الأنظمة الملكية، إلّا أنها كانت في الواقع لينة ومرنة في أفعالها، إذ ما اتصل الأمر بالعلاقات العربية العربية، وأصبحت هذه المرونة في العلاقات الإقليمية المتبادلة، وكذلك الخارجية التي تجاوزت فترة الستينيات، بسبب انتهاء الحقبة الناصرية إثر وفاة الرئيس جمال عبد الناصر عام 1970، وبفعل التقارب في العلاقات العربية العربية، خاصة بين مصر وسوريا بعد استلام كل من الأسد السلطة في سوريا، وأنور السادات في مصر، الأمر الذي ساعد على اعتدال العلاقات العربية العربية.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ العالم العربي، لا يزال منقسماً حول عدد من القضايا، مثل قضية توزيع ثروات النفط وقضية فلسطين، الأمر الذي وسّع الفرصة للاختراق والتدخل الأجنبي في الشؤون العربية.

لقد حكم جلالة الملك الحسين الأردن منذ عام 1953، وفي أثناء تأكيده على الجذور التاريخية للعالم العربي، وإصراره على مبدأ العروبة ووحدة الشعوب العربية، استطاع الملك فرض الولاء للدولة في ظل وحدة عربية، كما حفظ لها الاستمرارية في ظل الأسرة الهاشمية. إنّ المشاعر المحلية للقومية العربية، تعايشت مع مشاعر الولاء للأنظمة الحاكمة، وخير مثال على ذلك، النظام الملكي الهاشمي. كما استطاع الملك حسين أيضاً أن يوجّه سلوك السياسة الخارجية الأردنية بطريقة الحد الأقصى للمصالح الأردنية الوطنية، أو مصادر الحد الأدنى من النزاع بين دول العالم العربي.

ويعزى نجاح جلالة الملك الحسين إلى مرونته في التحالفات، وتوجيه السياسة الخارجية، والقرارات الواقعية المبينة على السياسة الحقيقية، أو مبنيّة على التقييم العقلاني لقضايا ومصالح الأردن، وخير مثال على ذلك، قدرة الأردن على إعادة توجيه التحالف وتوجيه السياسة عام 1956 – عندما ألغى الأردن المعاهدة الأردنية البريطانية – نحو الدول العربية التي وافقت على تعويض المعونات البريطانية للأردن، وكذلك ابتعاده عن الدعم العربي مقابل الإلتزام المالي الأمريكي عام 1958، ومن ثمّ ابتعاده عن السيطرة الأمريكية مقابل الدعم العربي. بالإضافة إلى أنّه أكثر من التوجّهات السياسية الخارجية نحو البلدان الأوروبية الغربية، والكتلة الشرقية والاتحاد السوفياتي في فترة السبعينيات والثمانينيات.

ولكن اعتماد الأردن على المساعدة الخارجية، وضعه في مركز هش، وهو يحاول المحافظة على علاقات إقليمية ودّية وتعاونية، بالإضافة إلى علاقات خارجية، وكان عليه أن يوازن بين مستلزمات هذه السياسة بطريقة مرنة وواقعية، وبين اهتمامات ومصالح محلية وأمنية وطنية حقيقية.

أثر البيئة الاجتماعية الاقتصادية في القرار السياسي الأردني

عبر عقوده الماضية، حظي الأردن باهتمام شديد لبناء البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية والهياكل الإدراية، حتى يستطيع المجتمع الأردني مجاراة التطور الاجتماعي والاقتصادي، وميكنة العصر الحديث على قاعدة صلبة، و يلاحظ الباحث في طبيعة المجتمع في شرق الأردن قبل نشأة المملكة، أنّه كان يفتقر إلى مقوّمات الدولة وإلى سمات المجتمع الحديث. لذا، عمل الملك عبدالله الأول خلال حكمه، على بناء الإمارة، لتشكّل مجتمعاً يمكنه النهوض والنمو والبناء والتطور، وسار الملك حسين على ذات النهج في بناء الأردن، حيث أتاحت له الظروف المحلية والإقليمية التوسّع في الهياكل التحتية، لإقامة دولة حديثة بمقاييس العصر، ولا شك أنّ التوسّع في مجال التعليم، قد أكسب الأردن القدرة على خلق بيئة ثقافية، استطاعت أن تحتل مكانتها في دول النفط العربي، حيث كان الإقبال على الخبرة الأردنية كبيراً في هذا المجال، وفي المقابل، فإنّ هؤلاء عملوا كثيراً على بناء المجتمع الأردني، والتوسع في قاعدته العمرانية والزراعية والصناعية.

ويمكن القول إنّ المجتمع الأردني شهد متغيّرات عبر عقوده الماضية، أيّ منذ نشأة الأردن وحتى عام 1967، كان لها أثر كبير في صنع القرار الأردني، كما أنّ هناك متغيّرات أخرى وضعت قيوداً على صنع القرار للسياسة الخارجية، لذا، فإنّ معرفة هذه المتغيرات المجتمعية ضرورية، والتي هي تتكون من الجغرافيا والبنية الاجتماعية للسكان والنمو الاقتصادي والتطور.

أ. الجغرافيا

يلاحظ توسّع الخريطة الأردنية منذ نشأتها حتى اليوم، وذلك بفعل ما طرأ عليها من متغيّرات تعود إلى ثلاثة عوامل، شكّلت حدودها الجغرافية القائمة الآن. ولا شك أنّ قضية فلسطين أثّرت على هذه المتغيرات الحدودية للجغرافيا الأردنية، وهذه العوامل هي:

1- إمارة شرق الأردن حتى عام 1948 في ظل الانتداب البريطاني.
2- الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء كبيرة من فلسطين عام 1948.
3- إحتلال بقية أجزاء فلسطين عام 1967.

كان شرق الأردن جزءاً من سوريا الكبرى، ولكن عملت اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 وما تبعها من أحداث، على تمزيق بلاد الشام، ووضعها تحت الانتداب البريطاني والفرنسي، ثم قسّمت سوريا الكبرى إلى أربع مناطق هي: لبنان، سوريا، فلسطين وشرق الأردن.

وكانت تفتقر هذه المناطق إلى المتطلبات الأساسية، التي تجعل منها دولاً مستقلة وعصرية، بمكوناتها الصناعية والزراعية والتقنية، وبالتالي كانت تفتقر إلى الاكتفاء الذاتي، ما تطلب المساعدة الخارجية. بالنسبة للأردن، فقد حاول الملك عبدالله إعادة الهلال الخصيب، كخطوة تكتيكية، عندما وقّع اتفاقية مع بريطانيا، ولكن حالت الأحداث المتصارعة والمتلاحقة دون تحقيق هدفه، ليبقى الأردن دولة ضمن حدودها المرسومة من الانتداب البريطاني.

ويجد من يدقّق النظر في خريطة الشرق الأوسط، أنّ موقع الأردن الجغرافي يمثل بوابة للشرق العربي، فهو طريق حرية الوصول إلى سوريا في الشمال، والعراق في الشرق، والمملكة العربية السعودية ومصر في الجنوب. لذا، فإنّ موقع الأردن الاستراتيجي، هو عامل مهم وحاسم في القضية الفلسطينية، فالغالبية العظمى من سكان الأردن، في مرحلة تكوينه الأولى، كانت من البدو والفلاحين، وفي عام 1920، كان يقطن عمان العاصمة قرابة الثلاثين ألف نسمة.

يلاحظ من يتمعن بخريطة الجغرافيا الطبيعية للأردن أنّ الصحراء تغطي مساحات شاسعة، كما أنها تفتقر إلى المصادر الطبيعية والموارد المائية، ولأجل ذلك، قدّم الانتداب للأردن تسهيلات بحرية على البحر الأبيض المتوسط، وأقام شبكة طرق لتسهيل نقل البضائع والإمدادات لقلة موارده الاقتصادية، الأمر الذي يشير إلى اعتماد الأردن على بريطانيا في إقامة بنائها الاقتصادي، وبناء هياكلها الاجتماعية ومؤسساتها المختلفة في مرحلة

تكوينها الأولى. ولكن علاقة الانتداب بالأردن لم تدم طويلاً بعد إلغاء بريطانيا انتدابها على فلسطين عام 1948 لأهداف سياسية وتغييرات جغرافية، ولرسم حدود إقليمية جديدة شرقيّ حوض البحر المتوسط، والتي تكلّلت بإقامة دولة إسرائيل عام 1948. ولم يكن إلغاء الانتداب سلبياً في جميع وجوهه، وإنما عاد ببعض المكاسب على الأردن، فمن جهة، حرم الأردن من التسهيلات على شاطئ البحر المتوسط الشرقي، ومن جهة أخرى، أقام دولة الأردن الحديثة بعد توحّد الضفتين عام 1950، ما شكّل قاعدة إقليمية تبلغ مساحتها (37737) ميلاً مربعاً، وأرضاً زراعية على جانبيّ وادي الأردن، وحلّل له السيادة على القدس الشرقية – المدينة القديمة – باعتباراتها الخاصة دينياً واقتصادياً وموقعاً جغرافياً وتاريخياً، وقبل احتلال عام 1967، ساهمت الضفة الغربية بـ 35(35)% من إجمالي الناتج الزراعي – السلّة الزراعية للأردن – و(12)% من الإنتاج الصناعي، وكانت السياحة عصباً اقتصادياً مهماً بالنسبة للأردن، خاصة للأراضي المقدّسة في كل من بيت لحم ومدينة القدس والخليل. لذا، فإنّ الاحتلال كان كارثة اقتصادياً وإنسانياً وإقليمياً وموقعاً جغرافياً.

وإذا عرفنا أنّ الأردن وضع البنية الهيكلية للاستثمار ومشاريع التطوير والبناء، بالإضافة إلى الأعباء الجسام التي ترتّبت على تدفّق ثلاثمائة ألف لاجئ فلسطيني إلى عمان والزرقاء، التي تحمّلتها المرافق والهياكل والمؤسسات الأردنية في الضفة الشرقية، ما جعل الأردن يقوم بسلسلة من التغييرات بين عاميّ 1967–1970 لمواجهة الحقائق الجديدة والأعباء الثقيلة.

وأمام هذه الظروف، كان يجب أن يعاد تنظيم الاقتصاد الأردني لمواجهة ضرورة استيراد المواد الغذائية الأساسية، كما كان على الأردن إعادة تشكيل قطاعات الاقتصاد المتداخلة، من صناعة وزراعة وسياحة، بعد أن فقد الضفة الغربية، ولكن أدّى اندلاع أعمال الحرب العدائية المستمرة في وادي الأردن عبر الحدود الأردنية الإسرائيلية، إلى إخلاء السكان من القطاع الزراعي للضفة الشرقية من وادي الأردن. وكانت حالة الحرب مع إسرائيل، وكذلك حالة اللاحرب واللاسلم التي تلوح في الأفق، كواحدة من أعظم العوائق لمصالح الأردن الوطنية، فبدون سلام، تبقى حدود الأردن مع إسرائيل غير مأمونة، ما يؤثر على الاستثمار الاقتصادي والإنتاج الزراعي في وادي الأردن (الضفة الشرقية لنهر الأردن).

وبالتالي، يجبر الأردن على الإنفاق بموارده المحدودة على الشؤون العسكرية التي يمكن توجيهها إلى نواحي أخرى إذا ما تم التوصل إلى معاهدة سلام، فرغم التغيرات الجغرافية والحدودية في الأردن، فإنّ إقليم الضفة الغربية الذي احتلته إسرائيل في حرب 1967، هو إقليم من الأراضي الأردنية، لذا، يعتبر الأردن طرفاً رئيسياً، ومسؤولاً عن حل القضية الفلسطينية.

وقد حاول الأردن تعويض خسارته في وادي الأردن، بإنعاش اقتصاده إلى المستويات التي كانت قائمة قبل عام 1967، خاصة تطوير القطاع الزراعي الذي اقتصر في محيط عمان وضواحيها والقطاع الصناعي، ولقلة موارد الأردن، فإنّه اعتمد على إنعاش اقتصاده على المساعدات العربية والأجنبية،

وعلى تصدير العمالة الأردنية على اختلاف مستوياتها، وغطّت العمالة الأردنية جزءاً كبيراً من احتياط الأردن من العملات الأجنبية، التي أمكن استخدامها في دعم الاقتصاد الأردني.

ب. البناء السكاني والاجتماعي الأردني

إنّ المدقّق في تركيب البيئة الاجتماعية الأردنية بعد نشوء المملكة، وما طرأ عليها من متغيرات بفعل الحروب العربية الإسرائيلية والنزاعات الإقليمية، خاصة حربيّ عام 48 و 1967، يجد تغير القاعدة السكانية والبناء الاجتماعي. فقد كانت إمارة شرق الأردن عند ولادتها تتضمن ما بين (300-400) ألف نسمة، يغلب عليهم البداوة والقبائل الرحّل[1].

غير أنّ الحروب العربية الإسرائيلية، أدّت إلى تدفّق اللاجئين الفلسطينيين في عام 1948، فتنوعت القاعدة الاجتماعية للسكان، وبالتالي، تغيرت كثير من الملامح التي كانت راسخة في المجتمع قبل هذه الحرب، وذلك على صعيد طرق التفكير والتوجهات والتطلعات والمواقف الاجتماعية.

[1] إنّ عدد السكان البدو حسب تقديرات عام 1943، جعلت سكان شرق الأردن شبه البدوي يبلغ (120.000) نسمة، والسكان البدو (40.000) نسمة. أنظر: نصير عاروري، الأردن، دراسة في التطور السياسي (1921- 1965)، مارتينيس نيجوف، هولندا 1972، ص34.

وتطورت نحو مجتمع يمكن أن نصفه – إن جاز لنا التعبير – بمجتمع عامل نحو التحديث، ولا شك أنّ حرب عام 1967 وتراكماتها جرّاء هجرة مئات الآلاف من اللاجئين، عملت أيضاً على توسيع القاعدة السكانية. كما أثّرت في هيكل البناء الاجتماعي للمملكة، إذا ما عرفنا أنّ مجموع اللاجئين إلى إمارة شرق الأردن حتى عام ،1985 يقّدر بمليونين وثمانمائة ألف نسمة، عدا سكان الضفة الغربية[1]، الأمر الذي أثّر في الاقتصاد الأردني، فتحوّل من اقتصاد نمطي تغلب عليه سمة الرعي والزراعة في الثلاثينيات والأربعينيات، إلى اقتصاد حر ومتنوع في اتجاهاته وتعددّيته وخدماته في الستينيات والسبعينيات، وتتضح معالم التغير في القاعدة السكانية للأردن، إذا ما ألقينا الأضواء على تجمعاته الأساسية المتشكلّة على قاعدة الأنماط الأربعة التالية هي:

1- البدو

2- الريف

3- المدينة

4- مخيمات اللاجئين

1- البدو

يمتلك الأردن قاعدة سكانية متمازجة ذات أغلبية عربية سنيّة مسلمة. وفي أثناء فترة الإمبراطورية العثمانية، استقرت مجموعة سكانية من القوقاز في

[1] حسب أرقام عام 1983، فقد قدّرت القاعدة السكانية في الأراضي المحتلة بتسعمائة وثلاثين ألف من الفلسطينيين العرب، واثنين وأربعين ألفا من المستوطنين اليهود. المصدر: أطلس البنك الدولي 1985.

الأردن بأمر من السلطات، بغية إنشاء نوع ما من النظام في أرض قبلية من البدو والبدو الرحل، على اختلاف درجات الاستقرار لهؤلاء، فبعضهم لم يعرف معنى الاستقرار، فغلب عليهم الحل والترحال.

وأنشأ البعض الآخر معسكرات بدوية دائمة في المناطق الزراعية التي يتوافر فيها موارد المياه، بينما توجّه البعض الآخر إلى القرى والبلديات الصغيرة للاستقرار فيها.

ومع حدوث الثورة العربية الكبرى، ونهاية الحرب العالمية الأولى، وفد كثير من الحجازيين والسوريين للإستقرار في إمارة شرق الأردن. وكانت توجهات من استقر جنوب الأردن نحو الحجاز بحكم صلات النسب والعلاقات والخبرة التاريخية، كما كانت توجّهات من استقر في الشمال نحو سوريا للأسباب ذاتها.

لقد كانت الحرب العربية الإسرائيلية عاميّ 1948و1967، والحرب الأهلية في لبنان، أسباب في تدفّق اللاجئين والمهاجرين الفلسطينيين واللبنانيين إلى المملكة. ولم يكن التمازج القبلي والعرقي في الأردن في مضمونه سبباً للنزاع، كما لم يكن عائقاً لعملية التوحيد الوطنية. فالأردن تاريخياً وفّر جوّاً من

التسامح[1]، تمتّع فيه المسيحيون والأقليات العرقية في المملكة بمركز ونفوذ يتعدّى قوتهم العددّية، بسبب اتّباع الحكومة المركزية سياسة توفير فرص التوظيف لهم في المجال المدني، والعسكري، وفي الوظائف الحكومية العليا، والتمثيل في البرلمان[2].

وقد وفّرت الصفة الإسلامية السائدة في المجتمع الأردني والحضارة العربية مستوى عال من التضامن الاجتماعي، وقلّلت من نشوب صراع طبقي طائفي، مثل الذي تعّرضت له بصفة خاصة الكيانات الاجتماعية، لكثير من المجتمعات الغربية.

وهذه حقيقة واقعة، فالأردن بحكم غالبيته من المسلمين عرف التسامح، ولم يعرف التمييز العرقي أو الديني لأسباب كثيرة أهمها: الحضارة العربية الإسلامية المتسامحة التي ينتمي إليها المجتمع الأردني: لغة، عادات، تقاليد، تاريخ، موروث حضاري وثقافة، بالإضافة إلى أنّ التركيبة الاجتماعية لم تكن مصدراً للاختلاف المجتمعي بل: "لم يكن التمييز بين الناس من خلال الطبقات، بل كان من خلال المجموعات السكانية أو التجمعات، وتعتمد فيما

[1] كان النزاع في الأردن ظاهرة لتسييس عناصر السكان نتيجة العلاقات المتبادلة بين الأحداث المحلية والإقليمية والدولية، والقضايا المذهبية التي تجاوزت الحدود الوطنية، ومثل هذا النزاع تعدّى التجمعات الوطنية والعرقية والدينية.

[2] يبلغ عدد الأقلية المسيحية (110.000) شخص، وأغلبية المسيحيين من الطائفة اليونان الأرثوذكس، والباقي ينقسمون بين الرومان الكاثوليك والكاثوليك اليونانيين (الملكيين)، وقليل من البروتستانت والأرمن. أنظر: نصير عاروري، الأردن دراسة في التطور السياسي، مارتينوس جينوف، هولندا 1972، ص40.

إذا كان المجتمع بدويا أو من الفلاحين، أو كما في هذه الأيام مهنياً. وهذه الجماعات مبنية على أساس أسلوب العيش، فهم إمّا من البدو الرحّل أو من الفلاحين المستقرين أو من سكان المدن. وكذلك على أساس وظائفهم وليس على أساس طبقاتهم[1]، فالتجمعات السكانية وأسلوب العيش والوظيفة هي مفاتيح التحكم في العلاقات المجتمعية في الأردن، لذا، يجب أن يبيّن فحص القطاعات الأربعة الرئيسية في المجتمع الأردني فيما إذا كان السكان والكيانات الاجتماعية تظهر أيّ قيود على السياسة الخارجية الأردنية.

لقد كانت القبائل البدوية تقليدياً متماسكة تماماً ومستقلة، وتضبطها قواعد صارمة من السلوك والقوانين والتقاليد والثقافة، والمقصود بالبدو هم "سكان الصحراء أو البادية"، وتعتمد حياتهم على الزراعة وتربية الماشية، وتكون تحركاتهم مبنيّة على عمليات الرعي التقليدية، ولكل قبيلة مناطق من الأراضي المحدودة للرعي شتاءآ و ربيعآ. وقبل الثورة العربية الكبرى عام 1915، كان البدو يسكنون معظم المنطقة الجنوبية الشرقية من سوريا الكبرى (منطقة شرق الأردن عام 1920).

وتشير التقديرات إلى أنّ عدد سكان البدو في أوائل القرن العشرين، كان يتراوح ما بين ثلاثمائة ألف إلى أربعمائة ألف نسمة[2]. وفي عام 1940، استقر ما

[1] د. شبيب أبو جابر، العام والخاص في البنيان الاجتماعي العربي، جوردان تايمز، الأربعاء، الثالث من تشرين أول 1984.

[2] بحلول عام 1940، تمّ توطين نصف السكان البدو، وحسب تقديرات عام 1950، تراوح عدد سكان البدو بين(150.000) و(200.000) نسمة.

يقارب نصف سكان البدو، بجهود الملك عبدالله في فرض القانون والنظام وتشكيل حكومة وطنية، تأسّست على قاعدة الخدمات والمؤسسات، وبحلول عام 1980، انخفضت نسبة سكان البدو إلى (5–7)% من إجمالي سكان المملكة[1]. هذا وقد خضع دور القبائل البدوية وتركيبها في المجتمع الأردني إلى عدّة تغييرات منذ إنشاء المملكة، ففي أوائل العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، كانت قبائل البدو الرحّل ذات صفة استقلالية، أي تحكم نفسها بنفسها، لذلك، كان ينقصها الإلتزام الثابت والولاء للحكومة الأردنية الجديدة.

وبعد أن بدأ في عهد الملك عبدالله برنامج توطين القبائل البدوية في مساكن دائمة، سواء في القرى الصغيرة، أو في البلدات، أو في التجمعات، أكسب ذلك البدو المصلحة في المحافظة على الملكية، التي وفّرت لهم الخدمات والوظائف، الأمر الذي حظي بتقدير البدو، لأنهم اعتمدوا عليها في حياتهم.

لقد قدّر أنّ البدو شكّلوا حوالي (6)% من إجمالي السكان. أيّ ما يقارب من (95.000–100.000) بدوي، نصفهم يسكن في منطقة البادية، ونصفهم اعتبروا في التعداد من أقضية البلدات الرئيسية. وحسب المصادر المختلفة، فإنّ الأرقام المتوفرة تقدّم تقديرات مغايرةّ حيث تضم بين مائة وخمسين ألف بدوي، حيث لا يتوفر رقم دقيق، وتعطي التقديرات أرقاماً تقريبية، تعتمد على نوع الإحصاءات المتوفرة.

[1] حسب التعداد الذي أجرته حكومة المملكة الهاشمية (وزارة الإعلام الأردنية، إحصاءات1961، التعداد)

ومع أنّ الصفات المميزة للبدو والقيّم التي يؤمنون بها، بقيت رمزاً مهيباً لتقاليد الهاشميين وحكمهم، إلّا أنّ تركيبة القبائل البدوية تحوّلت بصورة دائمة. فاستقرار البدو في المناطق الريفية الجماعية غيّرت تركيبة القبائل البدوية التقليدية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع أنّ الغرض الرئيسي للحكومة الأردنية في استقرار قبائل البدو الرحّل كان لإقرار النظام وخلق نظام دولة من المنظمات والمؤسسات، إلّا أنّ هذا العمل أسفر أيضاً عن تغيرات غير متوقعة، ليس فقط في تشكيلات القوى والتركيب الجماعي للقبيلة، بل في قدرة البدو على الحياة من مهنة تربية الحيوانات التقليدية. ففي حالة استغلال المراعي، كانت الأرض من الناحية التقليدية ملكاً جماعياً للقبيلة. وعندما ظهرت الملكية الخاصة للأراضي في المجتمعات المستقرة، أدّى هذا إلى مشكلة توزيع الأراضي على شكل قطع صغيرة غير اقتصادية، ما نتج عنه قلّة المراعي ونقص في القوّة العددّية لقطعان الماشية. كما تضاءل حجم السوق لأشغال البدو اليدوية التقليدية، وذلك لتدفّق البضائع الاستهلاكية المحلية والمستوردة الأكثر جودة وإتقاناً، فتناقص بالتالي دخل البدو، وكان لزاماً عليهم أن يبحثوا عن بدائل اقتصادية تؤمن حاجياتهم الأولية والحيوية، لذا، فقد بحثوا عن الوظيفة، ولم تقصر الدولة في فتح أبواب العمل لهم عبر مؤسسات متعدّدة عملت على إنشائها توسيعاً لقاعدة البنى التحتية الاجتماعية، فكانت الوظائف في القوات المسلحة، وأجهزة الأمن، والمخابرات، والخدمات الحكومية والمرافق العامة بما يتماشى وخبراتهم وثقافتهم وتدريبهم المحدود، ما نتج عن ذلك ترك البدوي مجتمعه، ليلتحق بالحياة الجديدة المختلفة في طبيعتها وماهيتها عمّا ألفه، تبعاً للضرورة الاقتصادية.

وقد أدخلت الوظيفة، والأشكال الجديدة من المنظمات والمؤسسات المجتمعية المرتبطة بالمجتمع وبعجلة التطور، وكذلك مؤسسات الحكومة المركزية، والمبادرات السياسية، مجتمعة، نماذج جديدة من العلاقات بالسلطة والولاءات للمجتمع القبلي، صبّت في خانة الولاء للنظام، وبالتالي القضاء على الشكل القبلي التقليدي للسلطة، وذلك لتطور المجتمع الذي اندمج باطراد في الكيان الوطني للدولة. ومن البديهي أن يؤثر الاندماج بالدولة على مكانة زعماء القبائل، فتناقص دورهم بشكل واضح، لأنّ الأفراد توجهوا إلى السلطة بحثاً عن المعونة والمساعدة المباشرة، والعمل من المؤسسات والهياكل الخاصة، ومن أبنية الدولة الرسمية التي قدّمت لهم كل عون ومساعدة.

وترتّب على هذه المتغيرات في البناء التقليدي القبلي للسلطة، وفي تركيبة المجتمع القبلي ما يلي:

أولاً: ضرورة تقديم خدمات أكبر للبدو مثل التعليم والتوظيف والخدمات الصحية ورفع مستوى المعيشة، ما ساعد في اندماج هؤلاء في الحقول المهنية والوظيفية للدولة. ولم يغب عن بال الدولة ربط البدو بين مصالحهم وبين المحافظة على الحكومة الأردنية، لذا، فقد عملت الدولة على تعزيز هذا الربط، وعلى دمجهم في نسيج المجتمع، كما حافظت على مصالحهم الفردية في ظل النظام، فكان ولاؤهم مطلقا للنظام، وتمثّل في قيام الجيش بقمع محاولة انقلاب عام 1956، وفي إخراج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن عام 1970، 1971.

ثانياً: إنّ نجاح الهاشميين في خلق قواعد الدولة الحديثة، وفي دمج قطاع البدو في دولة أردنية وطنية، كان له أثره غير المنظور في القضاء على أنظمة السلطة البدوية التقليدية.

هذا وقد اكتسب الجيل الجديد في الأردن من ذوي الأصول البدوية مصالح، بالانتساب إلى أفراد وجماعات ومؤسسات ومهن، خارج هيكل روابطهم القبلية التقليدية.

وعلى الرغم من أنّ الأشكال التقليدية للبناء العشائري البدوي في مجال القوّة والسياسة، لا تزال موجودة في التجمعات البدوية الريفية، وداخل نسبة ال (5–7)% من البدو الرحّل الباقية. إلّا أنّ الجيل الجديد من البدو يكرّس ولاءه للنظام الهاشمي والبرلمان والحكومة على أساس فردي، وطبقاً لقيمه الشخصية، وولاءاته ومصالحه، ومن خلال هذا المنظور من تأييد النظام الجماعي والشخصي، تواصل الحكومة الأردنية اهتمامها الكبير برعاية البدو الذين كانوا يدعمون العرش، ما أعطى الحكومة الأردنية تفويضاً لاتباع ما تعتقده مصلحة الأردن الأكيدة على صعيد السياسة الأردنية الخارجية.

ونتيجة لاهتمام الدولة بالمحافظة على ولاء البدو وعلى دعم النظام لهم، وضعت الحكومة الأردنية خطة لتطوير المجتمعات القبلية التي تقطن في المناطق الريفية، لسحب بساط السلطة من زعماء القبائل الذين لا يزالون يحظون باحترام القبائل. وبسبب تواجدهم في تجمعات ريفية صغيرة على

أساس انتسابهم القبلي في مناطق متخلّفة وقليلة السكان، فقد عملت الحكومة الأردنية على تلبية حاجات مثل هذه التجمعات بزيادة الخدمات، كالكهرباء والرعاية الصحية والمدارس، وذلك لأنّ التجمعات القبلية توفر شبكة ثابتة وقواعد لخطط الحكومة المستقبلية، لتطوير قاعدة البلاد الزراعية والصناعية. كما عملت الدولة على اتخاذ إجراءات لزيادة وتوسيع القدرة الإنتاجية لتربية الماشية، في بلد يعتبر فيه استيراد اللحوم عبئاً ثقيلاً على الاحتياطات من العملة الأجنبية، في ظل عجز الميزانية في المملكة. ويشكّل انتقال السكان المتزايد من المناطق الريفية إلى المدن، ضغطاً على قاعدة الموارد والخدمات في المدن التي كانت تشكو من ازدياد في توسع السكان أصلاً، ومن نقص احتياط المياه، إذا ما استغل بحد أقصى لتلبية حاجات السكان الحاليين في مدن مثل عمان و الزرقاء. لقد سعت الحكومة في الأردن نحو توجيه التوسع السكاني بعيداً عن مراكز المدن الرئيسية باتجاه الريف، لأنّ تقوية الريف يزيد من طاقته الإنتاجية ويوجد التوازن السكاني، كما يعمل على تطوير الخدمات، وينّمي الثروة الحيوانية، وبالتالي يزيد خطط الأردن الاقتصادية من أجل البحث عن الاكتفاء الذاتي في مجال الأمن الغذائي، ويقلّل الضغط على المدن، ويقّوي من سلطة الحكومات في المناطق الريفية.

2. مجتمع القرية والريف

لأجل فهم أثر التغيير المتّصل بالقطاع البدوي في المجتمع الأردني، لا بد من تحليل مجتمعات أخرى، لمعرفة آثارها على صنع القرارات السياسية الأردنية الداخلية منها والخارجية. ومن المفيد دراسة الاختلافات السكانية الأساسية بين

القرية والبلدة والمدينة، حيث أنّه من المعروف أنّ أكبر المراكز السكانية تتركز في مدن قليلة من الأردن، وأنّ الغالبية من البدو تسكن في القرى والبلدات ومضارب البدو. لقد كان الحجم العددّي للقرى والبلدات عاملاً مهماً في التحوّل الهيكلي لنماذج السلطة التقليدية، وكانت هذه التحولات، ضرورية لمواجهة متطلبات تخطيط الحكومة المركزي، والتنظيم والتمثيل والمشاركة في شؤون المجتمع. وعلى أيّ حال، فإنّ الهدف الإضافي من ثنائية المدن والريف، كان من أجل إظهار تحوّل عمّان، عاصمة الأردن، من مدينة صغيرة إلى مركز اقتصادي وتجاري هام في المجتمع، كنتيجة رئيسية لتدفّق اللاجئين الفلسطينيين والنازحين عامي 1948 و 1967، ولاكتشاف فيما إذا كان لهذه القطاعات من المجتمع الأردني، ما تقدّمه من دعم أو ضغوط لتشكيل وتطبيق سياسة الأردن الخارجية تجاه قضية فلسطين.

إنّ الوجود المتزامن للمستويات المختلفة من التطور في الأردن، يعقّد الأسلوب والواقعية إزاء تحديد المهمات لمختلف قطاعات المجتمع. وعلى كل حال، يمكن وصف القطاعات المجتمعية على أساس عدد السكان، ولهذا، يمكن تصنيفها من نواحي التنظيم الأساسي والدراية، على محور مدني ريفي[1]. فالمراكز السكانية التي يتعدّى عدد سكانها عشرة آلاف، سواء في المدينة أم في البلدة، تعد من المدينة.

[1] من الواضح الآن، أنة لا توجد وسائل خدمات حكومية في قطاع البدو في الأردن، في مراحل مختلفة من التوطين. بيتر جوبسر في الأردن، مفترق الأحداث الشرق أوسطية، بولدر، كولورادوا، مطبعة وستيفيو المتحدة 1983. وتحل هذه المشكلة، بتبنّي نظام الفئات على أساس أعداد السكان، فالقرى الريفية هي التي يقل سكانها عن عشرة آلاف نسمة، بينما المراكز السكانية التي تتعدّى عشرة آلاف، تعتبر مناطق مدنية، وبهذه الشروط يقدر جوبسر أنّ (3)% من سكان الأردن، هم من الحضر.

إنّ عدد السكان يقر بصورة معينة الدراية والبنيان في حالة القرية، بالإضافة إلى تدخل الحكومة في أمور القرية، وهناك عدّة نقاط ضعف في نظام بيتر جوبسر للتصنيف منها: أن التميز الرئيسي بين البنيان القروي والبلديات، مبني أساساً على عدد السكان، على افتراض أنّ التناسق البنياني يوجد بطبيعة الحجم فقط، بينما يفيد جوبسر أنّه كان هناك أربع مدن ذات مساكن دائمة في أوائل القرن العشرين، بمعنى أنّ الزيادة العددية في القرى في السبعينيات، ازداد إلى 90، (أنظر: ص30)، كما أنّ جوبسر لا يورد معلومات مثل عدد القرى مقابل البلديات أو المدن.

إنّ نظامه التصنيفي يحدّد إربد والزرقاء كبلديات، والمدينة الوحيدة التي يتم تحديدها كانت عمان، عاصمة الدولة، تاركاً المرء يعتقد أنها المدينة الوحيدة في الأردن (انظر: ص14)، ويتساءل المرء عن أيّ الأماكن الأخرى التي ينطبق عليها تصنيف (المدينة) وفق منهجية جوبسر، وحسب كتيّب المناطق في المملكة الأردنية الهاشمية – الذي أعده مكتب دراسات المناطق الأجنبية (Fas) في الجامعة الأمريكية، وتمّ انتهاء البحث فيه عام 1973، ونشر في عام 1974، ويتوفر في مكتب مطبوعات حكومة الولايات المتحدة، يتبيّن أنه يوجد في الأردن خمس مدن، وقدّرت قاعدتها السكانية كالآتي: الزرقاء وإربد بين (30.000– 100.000)، والسلط والرمثا بين (10.000–30.0000)، عمان (500.000). بينما تعتبر المراكز السكانية التي يقل عددها عن عشرة آلاف، مناطق ريفية، مثل القرى الصغيرة والكبيرة ومضارب البدو.

وتسود أشكال الحياة التقليدية في القرى التي يقل عدد سكانها عن ثلاثة آلاف، حيث تقوم العائلات المحلية والزعماء بانتخاب ناطق باسم القرية يحمل لقب المختار، بحيث يكون حلقة الاتصال بين الحكومة وسكان القرية، ويؤدّي المختار في ذات الوقت وظيفة مزدوجة، فهو يمثّل مصالح القرية، وينقل سياسة الحكومة وتوجهاتها. أمّا القرى التي يزيد عدد سكانها عن ثلاثة آلاف نسمة، فتختلف من الناحية التنظيمية عن القرية الصغيرة، إذ يمثّلها مجلس بلدي منتخب يتولى دور المختار في القرية، الذي يتناقص دوره لوجود المجلس البلدي. ومع مرور الزمن، فإنّ التغيرات التنظيمية تبدّل الأشكال التقليدية للتنظيم المجتمعي. أمّا المراكز السكانية التي يزيد تعداد سكانها عن عشرة آلاف نسمة، فتتميز بصورة خاصة عن القرى الصغيرة بوجود مراكز تجارية وصناعية توفّر تسهيلات وخدمات أكثر للمواطنين.

وتتميز الحكومة في صلاتها عن القرى الصغيرة بالاتصال المباشر مع المكاتب الحكومية، وتسمّى هذه المراكز بالبلدة، وتنتشر القرى والبلدات في أنحاء الأردن، حيث تتركز بشكل خاص في المناطق الغربية لثلاث محافظات هي: العاصمة والبلقاء وإربد، وتشكل (8)% فقط من مساحة الأردن[1].

[1] إنّ المحافظات الخمس في الضفة الشرقية من نهر الأردن، والتقديرات الحكومية في عام 1971 للسكان، مبنية على أرقام عام 1961، وهي العاصمة (972.000)، البلقاء (1.100.000)، إربد (491.000)، الكرك (90.000) معان (60.000)، بعدد سكان إجمالي يبلغ (1.723.000) نسمة، المصدر: كتاب الإحصاء السنوي الثاني والعشرون 1972، ص2، وكتيب المناطق في المملكة الأردنية الهاشمية، ص59.

3. المدن

تنحصر الكثافة السكانية للأردن في خمس مدن رئيسية هي: عمان والزرقاء وإربد والسلط والرمثا، ووفق أرقام عام 1980، فإنّ العاصمة تشتمل على ثلاثين بالمائة من إجمالي سكان المملكة، وإذا اعتبرنا الزرقاء ضاحية من ضواحي عمان، يزداد التركيز السكاني ليرتفع إلى (50)% من سكان المملكة[1].

إنّ الدراسة السكانية والبناء الطبقي للمجتمع الأردني، من المتغيرات المهمة في الأردن، وذلك بسبب أنّ أغلبية الأردنيين، بما فيهم البدو والأفراد من أصل بدوي، يسكنون المناطق الريفية والقرى والبلديات المنتشرة في جميع أنحاء المملكة، وفي بعض المدن مثل: إربد والسلط والرمثا، بينما يسكن غالبية الفلسطينيين النازحين واللّاجئين في عمان والزرقاء وضواحيها.

لذا، فإنّ كثافة السكان في العاصمة والزرقاء يعود لأسباب أهمها: هجرة البدو والمزارعين ممن يبحثون عن فرص العمل إلى العاصمة[2]، والتدفق الكبير للّاجئين بفعل الحرب العربية الإسرائيلية عاميّ 1948و 1967، وكذلك اللّاجئون اللبنانيون بفعل الحرب الأهلية في لبنان منذ عام 1975. وعقب حرب 1948، كان للّاجئين دورهم الكبير في صياغة وتشكيل البنية

---

[1] نتيجة النمو المدني والسكاني السريع، إتّجهت الزرقاء للتحول إلى ضاحية لمدينة عمان.

[2] انتقل بعض البدو المزارعين إلى مدينة عمان العاصمة بفعل الضرورة الاقتصادية، نتيجة عوامل البيئة والجفاف، وبفعل الاشتباكات الحدودية بين إسرائيل والأردن، الأمر الذي اضطر معه البدو والمزارعون إلى التوجّه إلى أماكن الأمن والاستقرار.

الاجتماعية والبنى التحتية في الأردن، بعد أن حصلوا على الجنسية الأردنية بعد الوحدة الاندماجية بين الضفة الغربية والضفة الشرقية، ويسكن غالبية هؤلاء في مخيمات اللاجئين.

أمّا النازحون عقب حرب 1967، فلم يتم تصنيفهم كلاجئين بوساطة وكالة الغوث الدولية، وإنّما كنازحين مسجلين في وزارة الداخلية الأردنية، ويقطن معظم هؤلاء حول العاصمة عمان، والبقية في تجمّعات أخرى متفرقة من المملكة، خاصة في الشمال والوسط[1].

لقد كان لتدفّق اللاجئين والنازحين إلى الأردن أعباء جسام وفوائد جمّة للمملكة، فبعد حرب 1967، إلتجأ إلى عمان أعداد كبيرة من النازحين، ما شكّل عبئاً على الخدمات والمرافق ومؤسسات الدولة، وفي المقابل، فإنّ هؤلاء زوّدوا الأردن بقوة عمالة وبمشاريع، ساهمت في تحويل عمان من مدينة صغيرة إلى مدينة كبيرة، وفي تطويرها إلى مركز مدني متطور في قطاع الخدمات رفيعة المستوى، وفي حقل النشاط التجاري والنظم المصرفية والصناعة الخفيفة. وساعد على ذلك عوامل متعدّدة أهمها: الخبرات العلمية والعملية، رؤوس الأموال المحلية والوافدة من دول الخليج من قبل المغتربين وأحداث لبنان عام 1975 وما بعدها، حيث اطّلع الأردن بدور لبنان التقليدي كمركز للخدمات المصرفية والتجارية والسياحية في الشرق الأوسط. ولا شكّ

[1] الكتاب المختصر، الصادر عن السفارة الأمريكية عام 1978، ويقّدر أنّ عدد سكان المخيمات العشرة في الأردن هو (159.000).

أنّ دول الخليج العربي التي انتعشت اقتصادياً بعد إنشاء منظمة أوبك وارتفاع أسعار النفط، قد ساهمت في تطوير الاقتصاد الأردني بالمساعدات المادية لمواجهة الخطر الصهيوني بعد عام 1973، الأمر الذي ساهم في عملية الاستقرار الاقتصادي في الأردن، وفي عملية الاندماج بين جميع قطاعات السكان على اختلاف منابتها وأصولها، وفي توسيع رقعة التعليم والعناية الصحية والخدمات وغير ذلك. كما تقلّصت الخلافات بين فئات المجتمع الأردني بفعل التقدم والتطور وبفعل التعليم، وقامت مشاريع اقتصادية على قاعدة المصالح المشتركة والاهتمامات الواحدة، ويتّضح لنا من ذلك، دور الاقتصاد في الأردن كعامل رئيسي في ترسيخ التضامن واللحمة والاستقرار في المملكة[1].

ونتيجة الاستقرار، حظيّ جلالة الملك الحسين بالاحترام كزعيم، وذلك بفعل نجاحاته، كرمز في الأردن والشرق الأوسط، ونجاحات حكومته، في دفع عجلة النمو الاقتصادي منذ عام 1972.

ولا شك في أنّ العنصر الفلسطيني لعب دوره الكبير والرئيسي في عملية الاستقرار الاقتصادي، وكان دعماً للملك ولأسرته، بعد أن تمّ اندماجهم في المجتمع الأردني، وتسلمهم مناصب قيادته، وكانت أفضليات القطاع

[1] بالرغم من أنّ الفلسطينيين الذين اندمجوا بشكل واسع بالمستويات المتوسطة والعليا من المجتمع الأردني، يفضلون بصفة عامة خلق دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلّا أنهم قد أقاموا مصالح خاصة بهم في الأردن من خلال سعيهم للتجارة والإقامة فيها. وفي حال التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، سوف تقوم علاقة وثيقة أو شبكة من العلاقات بين الأردن وفلسطين.

الفلسطيني تتمثّل في تحقيق التعاون مع النظام الأردني وليس العكس. وقد كان تأييد النازحين لجلالة الملك الحسين تفويضاً واسعاً في حرية الحركة، وفي تشكيل السياسة الخارجية الأردنية لقضية فلسطين، فعلى سبيل المثال، إنّ اقتراح جلالة الملك الحسين بإنشاء المملكة العربية المتحدة عام 1972، والذي رفضته منظمة التحرير، ومبادراته التي قام بها عام 1977 أو 1982، قد لاقت صدى واسعاً في أوساط القطاع الفلسطيني في الأردن[1].

4.قطاع المخيمات

على الرغم من أنّه كان هناك تأييد كبير بين أغلبية القطاع الفلسطيني لجلالة الملك الحسين ولأسرته الهاشمية، وللإستقرار في الأردن، إلّا أنّ مخيمات اللاجئين لم يتم اندماجها بشكل نهائي، وظلّت قطاعاً مستقلاً بذاته، حيث يسود أكثر التجمعات التي تسكن الأردن شعوراً بالمرارة والاستياء، لأن وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وضعت تمييزاً فنياً بين الفلسطينيين وبين وضعهم القانوني في الأردن. وقد اعتبر فقط قطاع صغير من الفلسطينيين اللاجئين نتيجة للحروب العربية الإسرائيلية في عاميّ 1948 و 1967 لاجئين، وطبقاً للكتاب المختصر الذي أصدرته السفارة الأمريكية في الأردن عام 1983، والذي يعرّف اللاجئين حسب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى – الأونروا– بأنهم، الأشخاص الذين كانت إقامتهم

[1] راجع التفصيلات عن مبادرات الملك حسين في الأعوام 1982،1977،1972 التي تمّ بحثها في الفصل الرابع.

الاعتيادية في فلسطين لمدة أقلها سنتان قبل النزاع العربي الإسرائيلي في عام 1948، والذين فقدوا بيوتهم ومصادر عيشهم نتيجة للنزاع، أمّا النازحون، فهم الذين نزحوا نتيجة حرب حزيران عام 1967، وهؤلاء مسجلون في وزارة الأراضي المحتلة، وليس في وكالة الغوث الدولية – الأونروا)، حيث أنّ ما يقارب ثلث اللاجئين المسجلين في الأردن، يسكنون في عشرة مخيمات للّاجئين الفلسطينيين، كما أنّه لا توجد أرقام دقيقة لعدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن. وجاء في الكتاب المختصر الذي صدر عن السفارة الأمريكية في الأردن عام 1978، أنه من إجمالي عدد اللّاجئين الفلسطينيين، والبالغ مليونا ونصف، يشمل هذا العدد الفئات الثلاث المذكورة أعلاه، ويسكن ما يقارب (159.000) لاجئ منهم المخيمات العشرة، ويسكن الباقي في التجمعات الموجودة، وعلى أيّ حال، فإنّ تقرير السفارة لعام 1983 يذكر رقماً مغايراً لعدد اللّاجئين الفلسطينيين في الأردن حيث يصرح: "أنه من بين المليون لاجئ فلسطيني، يوجد أربعمائة ألف شخص من أصل فلسطيني غير مسجلين كلاجئين، ويسكنون أيضاً في الأردن.

تقع مخيمات اللاجئين في عمان، العاصمة الأردنية، وما حولها، وهي شبه مستقلة، عالية التنظيم من حيث تشكيلها مقاطعات تجمعية، حسب مناطق السكن في الأراضي المحتلة، يعيش الأفراد والعائلات والأقارب في (أقسام من المخيم تعرف بأسماء المدن) التي لهم معها انتساب تاريخي[1]. ويبلغ أكثر من

[1] الكتاب المختصر الصادر عن السفارة الأمريكية 1978. وانظر: بيتر جويسر، الأردن، مفترق أحداث شرق أوسطية، مطبعة ووستيفيو المحدودة، كولورادو 1983، ص65.

(50)% من سكان المخيم دون العشرين من العمر. ودائماً يعود الفلسطينيون الذين يغادرون المخيم للعمل في الخارج إلى الكيان الاجتماعي والتجمعي للمخيم، حيث تنفذ رائحة الهوية الشخصية والوطنية.

ج. التطور الاقتصادي

يعتمد الأردن على المساعدة الأجنبية وعلاقات الصداقة مع الأطراف الإقليمية والدولية، وحتى عام 1957، ظلّ الأردن يعتمد على المساعدة الأجنبية في سعيه نحو التطور الاقتصادي، ودعم وتجهيز القوات المسلحة الأردنية، وتوفير الحاجات الأساسية لمواطنيها. وقد تمّ لاحقاً استبدال هذه المساعدة بأخرى عربية وأمريكية، ومنذ أواسط السبعينيات، اعتمد الأردن على المساعدة العربية لدول النفط، وبصفة خاصة، على المملكة العربية السعودية والكويت. وخلال تلك الفترة، حاول الأردن اتخاذ إجراءات اقتصادية تهدف إلى الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الأغذية الزراعية الأساسية، فأوجد تسهيلات لصناعة التعدين الخفيفة، واستهدف التوسع في مجالات معينة من قطاع الخدمات مثل السياحة والتجارة والبنوك، ولكن، تعرّض الأردن لهزّات داخلية وخارجية، مثل نشوب القلاقل الأهلية وحرب حزيران، أثّر تأثيراً مباشراً على خطط الأردن الاقتصادية[1].

[1] من المصادر المقترحة للبيانات الإحصائية عن اقتصاد الأردن والعوامل الداخلية: أنظر: 1- كتيّب عن المناطق في المملكة الهاشمية، إعداد قسم دراسات المناطق الأجنبية في الجامعة الأمريكية، واشنطن دي. سي 1974. 2. التطور الاقتصادي في الأردن، وزارة الإعلام، المملكة الأردنية الهاشمية، من (1954 – 1967). الخطة الخمسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الأردن من (1981 – 1985)، مجلس التخطيط الوطني، المملكة الأردنية الهاشمية – الشرق الأوسط، فصليات الكونجرس المحدودة، واشنطن دي – سي. 3. الكتاب المختصر، السفارة الأمريكية، عمان الأردن 1976، ص (28-283).

ففي عام 1961، كان (35)% من قوى العمل في الأردن تعمل في الإنتاج الزراعي، وتناقص هذا الرقم إلى (18)% نتيجة احتلال الضفة الغربية عام 1967، وتدمير المزارع على الضفة الشرقية لنهر الأردن[1]. وتبعاً لذلك، فإنّ شلل القاعدة الزراعية للأردن تطلب تغييراً أساسياً في الاقتصاد، وتحولاً نحو قطاع خدمات كبير، في ظل ارتفاع نسبة التوظيف من (44)% من قوى العمل عام 1961 إلى (64)% عام 1975، وازداد التوسّع في قطاع الخدمات بمشاركة سكان الضفة الشرقية في الخدمة المدنية والجيش، واهتمام النازحين بأشكال متنوعة من المهن وميادين الوظائف الفنية، وكانت الصناعة واضحة في مثل هذه التغيرات، حيث ازداد النمو في هذا المجال من (16)% بين الأعوام (1959– 1966) إلى (30)% بين الأعوام (1973– 1975)[2].

وتميّزت فترة ما بعد عام 1973 في الأردن، بدرجة عالية من الازدهار والنمو، وذلك لدعم الاقتصاد الأردني بمساعدات دول الخليج النفطية، ما أتاح للأردن الدخول في مشاريع إنشائية مكلفة، وفي قطاع الاستثمار، وفي مشاريع الصناعة والتعدين، بالإضافة إلى التنقيب عن النفط، وجدير بالذكر أنّ الأجور

---

[1] صحيفة الجوردان تايمز، 11 نيسان 1989.

[2] كان القطاع الصناعي الأردني في بدايته محمياً بتطبيق نظام الحصّص والجمارك، وكانت صناعة المنتجات مثل الأعلاف والورق والمنظفات والصابون والبلاستيك والبترول المكرّر مقتصرة على السوق المحلية. حيث أنّ القدرات الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية للتصدير هي أساساً: الفوسفات والسجائر والإسمنت، بالرغم من تصدير الصناعات الدوائية والأقمشة والبطاريات الجافة. إنّ بضائع الصناعات الخفيفة تسوق في منطقة الشرق الأوسط، وكون الفوسفات من الصادرات الرئيسية للأردن في السوق العالمية.
أنظر: نصير عاروري، الأردن: دراسة في التطور السياسي، مارتينوس نيجوف، هولندا 1972، ص(49– 69).

العالية وفرص العمل في دول الخليج، سحبت نصف قوى العمل الأردنية تقريباً، بحثاً عن الوظائف المربحة، خاصة في المملكة العربية السعودية والكويت. وفي المدى القصير، شكّلت القوى الفنية نقصاً عملياً في الأردن، غير أنّه أمكن تعويض هذا العبء، بفعل الدخول المرتفعة، الوافدة من تحويلات هذه القوى في الخارج وتوظيفها على هيئة نقد أو استثمار، خاصة في سوق العقار، الذي أشعل الاقتصاد، وخلق وظائف متعدّدة، وحقّق أرباحاً هائلة في مجال الإنشاءات.

إنّ المساعدات العربية، وتحويلات المغتربين إلى الأردن، وأرباح قطاع العقار والإنشاءات، والثروة الجديدة التي حقّقها الأردنيون بواسطة بيع الأراضي، عزّز كل ذلك الطلب على المنتجات الاستهلاكية والبضائع الكمالية، حيث بلغت ما لا يقل عن (50)% من إجمالي الواردات على البضائع الاستهلاكية[1].

ولم يتوقف الازدهار في الأردن إلّا عام 1981، وذلك إثر انخفاض أسعار النفط، الذي كان له التأثير القوي على السياسات المحلية والإقليمية لدول الخليج، الأمر الذي انعكس على الاقتصاد الأردني بشكل ملموس بعد عام 1984، نتيجة الخلل في المدفوعات العربية إلى الأردن، وفي تحويلات العاملين في الخارج، والتقلب في أسعار موارد الأردن التصديرية، خاصة

[1] بين الأعوام (1954 – 1974)، شكّلت الواردات إجمالياً نسبة (36)% من إجمالي الناتج القومي للأردن، وبين الأعوام (1975 و 1976)، ارتفع هذا الرقم إلى (50)%، وبالرغم من التغيرات من سنة لأخرى، فإنّ الحكومة الأردنية تقدر أنّه من إجمالي الواردات (50)% بضائع استهلاكية، و (22)% مواد خام و (22)% معدات رأسمالية. أنظر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، عمان – الأردن، 1977.

صناعة الفوسفات، وكان النمو الاقتصادي في الأردن وازدهاره يعتمدان بشكل رئيسي على ثلاثة مصادر هي:

1- المعونة الخارجية.

2- تحويلات العاملين في الخارج.

3- عائدات الصادرات الأردنية.

ويشكّل الدخل من الصادرات في الأردن ما نسبته (17)% فقط من التكلفة الإجمالية للواردات. ويعتمد الأردن على المساعدات الأجنبية لتمويل ميزان العجز التجاري للبلاد، ولتمويل ما يقرب من (60)% من مصروفات الحكومة الإجمالية، وشراء المعدات العسكرية[1]. وقد نجح الأردن لسنين طويلة في التعامل مع العجز الكبير في الميزانية، بملاءمة ميزانية المصروفات مع المساعدات الأجنبية المتوقعة، والدخل من الصادرات، وإعادة التصدير، ومع دخل الضرائب، خاصة على البضائع الاستهلاكية المستوردة والكمالية، التي بلغت ما يقارب (50-58) % من إجمالي دخل الضرائب.

ومن البديهي أن يؤدّي خفض المساعدة العربية – من التزام يبلغ (1.2) بليون دولار سنوياً وفق ما تقرّر في قمة بغداد عام 1978، إلى (322) مليون دولار عام 1984- إلى إضعاف خطط الأردن الاقتصادية، وقدرتها على مواجهة التزاماته المالية ومتطلباته المحلية[2]، أمّا النمو الاقتصادي في الأردن، فمرتبط

---

[1] المصدر السابق.

[2] أوفت كل من المملكة العربية السعودية والكويت بالتزاماتها بموجب اتفاقية بغداد عام 1978: من مقابلة شخصية مع وزير التخطيط، السيد طاهر كنعان، في 15 تموز عام 1985.

بصورة واضحة بالاستقرار في البلاد، والتقلب السياسي للمساهمين في المساعدة الأجنبية.

فعلى مستوى منح المساعدات الأجنبية، فقد كانت السياسة الفعلية مشروطة في الغالب بالاعتبارات السياسية، وبتوجه السياسة المتعلقة بقضية فلسطين. وعلى مستوى المشاريع والتمويل الدولي، فقد شجّع الأردن الاستثمارات الخارجية، ولكن كان المستثمرون متردّدين، بسبب موارد البلاد المحدودة من المصادر الطبيعية، وصغر حجم السوق المحلية، وعدم الاستقرار الإقليمي المتكرّر الحدوث. وفي حين وفّر النمو الاقتصادي والتشجيع عليه في السبعينيات جوّاً من الاستقرار النسبي في الأردن، إلّا أنّ الأردن واجه في الثمانينيات وبداية التسعينيات، حقائق جديدة فرضت بالضرورة قيوداً مالية، وتحكماً فعّالاً للموارد، كما فرضت إجراءات جديدة لدخول بديلة غير متوفرة للملكة. وكان لزاماً على الأردن أن يضع خيارات صعبة لإعادة تكوين اقتصاده، ليعكس الحقائق الاقتصادية والمالية في الثمانينيات والتسعينيات، وكان على الحكومة أن تخفض من المصروفات، وتحد من استيراد البضائع الكمالية والسلع المستوردة، وأن ترفع الأسعار أو تقلّل دعم السلع الرئيسية.

ولكن قضية رفع الأسعار والدعم الحكومي قضية حساسة للمجتمع الأردني، كما أنها حرجة جداً للحكومة، لذا، لم تحاول الحكومة الأردنية رفع الدعم،

حتى تتجنّب خلل الأمن الغذائي، كما حدث في مصر عندما حاولت الحكومة المصرية رفع الدعم عن الرغيف وغيره.

وقد توجّهت الحكومة نحو ما يقارب (50)% من إجمالي القاعدة السكانية، الأمر الذي أدّى إلى انقسام البلاد إلى مدن وريف، وتبع ذلك خلل في الخدمات ومستوى المعيشة، وقد عملت الحكومة، وفق توجهات جلالة الملك الحسين، نحو وضع سياسة توجيه الموارد والمشاريع الاستثمارية نحو الريف، لإعادة الاكتفاء الذاتي في تربية الماشية، وتوسيع الرقعة الزراعية، وتقوية المراكز السكانية الريفية. و قد رغب جلالة الملك الحسين في توجيه قطاع الخدمات لنمو المناطق الريفية وتطويرها، على قاعدة الأمن الوطني والغذائي.

عملت الدولة على إصلاح كثير من التباينات الريفية – المدنية بتوفير موارد هامة لتوسيع إمكانيات التعليم والمدارس المهنية. كما تمّ التقليل من التباينات السياسية من خلال انخراط الفلسطينيين والأردنيين في العملية السياسية وخدمة الحكومة. إنّ العوامل المشتركة لسياسات الأردن التعليمية والتوظيفية وتعيين النخبة، كان لها أثر مثير على نقل المملكة إلى مجتمع عصري في توجهاته، حيث أنشئت في المدينة مراكز التكنولوجيا والذوق الغربي في السلع الاستهلاكية، مع الاحتفاظ بالقيم الاجتماعية والموروث الحضاري.

لقد كان لإتباع مبدأ التحديث أثر تكاملي من ناحية التجمعات والمهن الاقتصادية، وقد توسّع القطاع التجاري بتوفير البضائع الكمالية المستوردة،

وتنشيط التجارة بشبكات من المؤسسات والمصالح، بالإضافة إلى تشجيع أوضاع ومفاهيم وأساليب حياة جديدة بين الأردنيين والفلسطينيين. وأكّدت هذه المرحلة الجديدة في المجتمع الأردني على الاعتراف بأنّ حقبة المبادئ قد انتهت، لتحل محلها مرحلة جديدة من الواقعية والأوضاع الرأسمالية، كما سارعت طبيعة التوظيف في المملكة وتصدير العمالة إلى دول الخليج، من عملية التطوير والتكامل في الأردن.

ولكن التكامل الوطني والنمو الاقتصادي والاستقرار، لا يعفي الأردن من التهديد الماثل أبداً لمصالحه الوطنية، من المشكلة الدائمة لحالة اللاحرب واللاسلم مع إسرائيل، وبقاء الأراضي العربية محتلة.

وهكذا على المستوى المحلي، فقد كان أداء الأردن الاقتصادي وقدرته على توفير الحاجات الأساسية للمملكة، من أهم المتغيرات التي تؤثر على الاستقرار في البلاد، وتوجّه السياسة الخارجية الأردنية في اتجاه إحراز التزامات المساعدة العربية والأجنبية، وذلك ليحقّق الأردن الاكتفاء الذاتي من الضروريات الأساسية. وفي هذا الاتجاه، فإنّ نجاح سياسات الحكومة الأردنية كان مرضياً، ما دفع إلى عملية التكامل في البلاد، واستئصال مصادر الصراع الاجتماعي المبني على العرق أو الدين أو الطبقة الاجتماعية. وبالرغم من مواجهة الأردن لكثير من التحديات نتيجة قضية فلسطين وآثارها عليه (مثل الانتداب البريطاني، والحروب العربية الإسرائيلية في عاميّ 1948 و1967)، إلّا أنّه استطاع أن يحتويها.

الفصل الرابع

الأردن والقضية الفلسطينية

المرحلة الأولى (1970-1974)

إنّ تشكيل السياسة الوطنية في الأردن عملية معقدة لأنها يجب أن تكون تأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات الإقليمية والدولية بحكم اعتماده على المساعدات الأجنبية لبناء هياكله الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وخلافها.

وتحتاج مثل هذه السياسة إلى دبلوماسية حذرة لموازنة المصالح الأمنية للأردن ومطالب الدول العربية ومصالحها، بالإضافة إلى مطالب القوى العظمى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ولا شك أنّ أكثر القضايا سخونة وخطورة ولها حساسيتها هي قضية فلسطين، التي تستقطب الأطراف إلى ساحة الصراع عربياً ودولياً، بالانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك، نظراً لموقع الأردن الجغرافي، وللوحدة بين ضفتيّ نهر الأردن عام 1950، ولأنّ الأردن مأوى اللّاجئين والنازحين الفلسطينيين. وقد عملت هذه الاعتبارات على دفع الأردن باتجاه إيجاد حل شامل وعادل للقضية على الصعيد الجغرافي والبشري، أمّا على صعيد المصالح والاستقرار والتنمية والأمن الإقليمي والغذائي، فثمّة أسباب تدعو إلى ضرورة حل الصراع العربي الإسرائيلي، وبسط السلام بين القوى المتصارعة أهمها:

أولاً: حالة اللاحرب واللاسلم التي تزيد من توتر المنطقة، وتزعزع الاستقرار فيها.

ثانياً: إنّ استمرار عدم الاستقرار، لم يشجّع مؤسسات الإقراض العالمية وأصحاب المشاريع والشركات ذات الجنسيات المتعدّدة، التوجه نحو الاستثمار في المنطقة، ولا تخصيص رساميل بغرض برامج الاستثمار والتطوير والتحديث في الأردن.

ولاشك أنّ الحرب العربية الإسرائيلية في الخامس من حزيران عام1967، قد أحدثت تغييراً مثيراً في تشكيل القوى المتصارعة في الشرق الأوسط، ما أدّى إلى فرض سياسات وتغيير أوراق ووجهات نظر، عملت مجتمعة على إعادة ترتيب الأولويات، وعلى تغيير الرؤية والنهج والتوجه لإدارة دفّة الصراع العربي الاسرائيلي. ولإحراز تسوية شاملة في المنطقة، لا بد من منبر لمفاوضات رسمية، تضم جميع الأطراف المشتركة. لأنّ الحرب أظهرت بوضوح عدم قدرة الأنظمة العربية على استعادة الأراضي المحتلة عام 1948 بطريق القوّة العسكرية[1].

وعلى الجانب العربي، كانت هنالك آراء متصارعة حول الاستراتجية الملائمة، والأساليب، وطرق العمل الضرورية للوصول إلى هذا المنبر، وقد أوجد تحول منظمة التحرير الثورية إلى منظمة وطنية فلسطينية تمثّل الشعب الفلسطيني

[1] فؤاد عجمي، المحنة العربية، كمبرج، مطبعة جامعة كمبردج، كمبرج 1981.

عام 1969[1]، خلافاً حول الاستراتيجية والأساليب بين المنظمة والمملكة الأردنية الهاشمية. وقد اتخذ الخلاف شكل المجابهة العسكرية الدامية أحياناً، كما حدث عام 1970.

وقد جرت محاولات أخرى عام 1971 من خلال المملكة العربية السعودية ومصر لرأب الصدع، وتشير الوثائق السرية إلى أنّه قد تم الدفاع العربي في فندق شيرتون في القاهره[2].

ولكن اغتيال ممثل الأردن إلى المؤتمر، رئيس الوزراء آنذاك – وصفي التل – الذي حدث قبل مراسم التوقيع، حال دون توقيع الاتفاق، أو أجراء مفاوضات أخرى. وقد أدّى إخفاق الوساطة لحل الخلافات بين المنظمة والأردن إلى رحيل المنظمة نهائياً من الأردن في عام 1971. فالخلافات الجوهرية والاستراتيجية في مراكز السياسة بين الأردن والمنظمة كانت كبيرة.

وقد تبنّى الأردن بعد حرب حزيران عام 1967 استراتيجية من ثلاث شعب، لمواجهة الحقائق الجديدة في المنطقة هي:

1- توجّه جلالة الملك الحسين إلى تقوية الأردن اقتصادياً وعسكرياً من أجل مواجهة التهديدات الخارجية من منطلق قوة.

---

[1] في شباط 1969، نجحت فتح في السيطرة على المجلس الوطني الفلسطيني، الهيئة البرلمانية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكذلك على اللّجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وبذلك أصبحت قادرة على إملاء سياستها على المنظمة وسنّ تشريعات جديدة، كما انتخب ياسر عرفات رئيساً للّجنة التنفيذية. الفصل الثاني – فلسطين والفلسطينيون.

[2] خالد الحسن: الاتفاق الأردني الفلسطيني، دار الجليل، الأردن – عمان 1985.

2- إعتماد الأردن استراتيجية إقليمية تقوم على العمل العربي المشترك تحت رعاية الجامعة العربية، وذلك لتوفير جبهة موحدة، يمكنها فرض حل معقول للصراع العربي الإسرائيلي على المستوى الدولي.

3-تدويل الصراع، إذ أصبح النزاع العربي الإسرائيلي قضية دولية، ويستدل على ذلك من التاريخ الطويل للتدّخل الدولي في شؤون الشرق الأوسط، بدءاً بعصبة الأمم التي فرضت نظام الانتداب، ومروراً بقرارات الأمم المتحدة، وانتهاء بقرار رقم (242)، الهيكل الأساسي لأيّ تسوية سلمية مقبلة للصراع العربي الإسرائيلي[1].

وقد قبل جلالة الملك الحسين وبعض الدول العربية قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) للسلام في المنطقة، وبموجب هذا القرار، تمّ النظر إلى المشكلة الفلسطينية وفق الرؤية التالية:

1. إحتلال إسرائيل للأراضي العربية باستعمال القوّة العسكرية غير قانوني.
2. الأرض مقابل السلام وفق قرار (242)، الذي وفّر هيكلاً لإعادة الأراضي المحتلة بعد عام 1967.
3. المشكلة الفلسطينية قضية عربية، ويجب حلّها من قبل الدول العربية.

[1] من أجل استعراض كامل لتدخل القوى العظمى في الأعوام 1966، 1967، 1973. أنظر: وليام كواندت، عقد القرار، السياسة الأمريكية تجاه النزاع العربي الإسرائيلي، مطبعة جامعة كاليفورنيا، بيركلي 1977.

وبموجب ذلك، تبنّى الأردن استراتيجية للسلام على قاعدة " الأرض مقابل السلام"[1]. وبعد استعادة الأراضي المحتلة، يستعد الأردن لتحقيق إرادة الفلسطينيين وفق خيارات:

أ. تشكيل دولة فلسطين مستقلة.
ب. دولة كونفدرالية بين المناطق الفلسطينية المحرّرة والأردن.
ج. قبول الوحدة كما كان الحال قائماً قبل عام 1967.

ولكن، كان موقف منظمة التحرير الفلسطينية رافضاً جميع هذه الخيارات، بالإضافة إلى مجمل فكرة الأردن الاستراتيجية والأساسية لمشكلة فلسطين، وبدلاً من ذلك، أحدثت سياسات ومفاهيم منظمة التحرير الفلسطينية تحولاً كاملاً بالنسبة للقضية الفلسطينية، بفعل قوّة ونفوذ حركة فتح في منظمة التحرير الفلسطينية.

بدأت حركة فتح في الخمسينيات من خلال نشاطات وخبرات رجال أمثال ياسر عرفات وخليل الوزير وصلاح خلف[2]، وكلمة فتح تمثّل الحروف الأولى

[1] قبل حرب عام 1967، كانت مصر تحكم إدارياً قطاع غزة وسوريا ومنطقة الحمّة، وكان الأردن يحكم الضفة الغربية. وتمّ توحيد الضفتين الغربية والشرقية في عام 1950، حيث أجري تعديل على الدستور الأردني لمنح الفلسطينيين في الضفة الغربية تمثيلاً قانونياً دون الإخلال بالوضع النهائي لفلسطين. وتضم الضفة الغربية أكبر قاعدة سكانية وإقليمية للفلسطينيين، وبتسوية سلمية نهائية، كان الأردن يخطّط لوحدة الأراضي الفلسطينية تحت إدارة واحدة، وإجراء استفتاء عام للفلسطينيين لإقرار تطلعاتهم.

[2] ياسر عرفات (أبو عمار)، خليل الوزير (أبو جهاد)، وصلاح خلف (أبو إياد) هم ثلاثة من المؤسسين لحركة فتح. وساهم الثلاثة في تنظيم الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين في القاهرة وغزة في الخمسينيات،

من عكس حركة التحرير الوطني الفلسطيني (حتف)[1]، وانطلقت المنظمة رسمياً عام 1959 بنشرتها الأولى "فلسطيناً". لقد كان برنامج فتح فريداً من نوعه في العالم العربي، من حيث كونه لا يدعو إلى تحرير فلسطين بالكفاح المسلح فقط، وإنما لأنّه اعتبر أنّ دور الفلسطينيين هو تأكيد استقلالهم السياسي بمساعدة الأنظمة العربية. وكانت فتح باستلهامها كفاح الثورة الجزائرية، غير راغبة في إلقاء عبء تحرير فلسطين على الأنظمة العربية بمفردها. لذا، ارتأت أنّه يجب على الشعب الفلسطيني أن يتحمل المسؤولية، وأن يكون فعالاً من الناحية العسكرية والسياسية لتحرير الأرض.

وبرزت أهداف فتح واضحة عام 1965، عندما كشفت علناً عن اتجاهات المنظمة الأساسية نحو تأسيس سلطة ديمقراطية حاكمة في فلسطين[2].

أنظر: باميلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون من (1876 –1983)، مطبعة سان مارتن، نيويورك 1984، ص192.

[1] ألين هارت، عرفات إرهابي أم صانع سلام؟ ، سيجويك وجاكسون، لندن 1984، ص127.

[2] أنظر 1– ألين جريش: منظمة التحرير الفلسطينية، الصراع من الداخل، نحو دولة فلسطينية مستقلة، لندن، كتب زد المحدودة، لندن 1983 ، ص24. 2– ألبرت حوراني، الفكر السياسي، ص(120–121). بما يختص بإعلان أهداف فتح، "في مذكرة للدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني) (أيار / حزيران 1965)، هامش(37)، ونصّت على أنّ الشعب الفلسطيني مسؤول عن تحرير أرضه، وأضافت أنّ دور الجيوش العربية هو الدفاع عن الحدود ضد الغارات الإسرائيلية، وفوق ذلك، أعلنت عن وجود أجزاء من فلسطين تحت الإدارة العربية، وأنه يجب أن يكون هناك تحرك في هذه الأجزاء نحو إعلان سلطة فلسطينية وطنية ثورية حاكمة، تعمل من أجل فلسطين بالتعاون مع الأنظمة العربية "هامش(38). الهوامش المشار إليها: الجزء الأول رقم(37) و (38) والمعلومات مقتبسة من كتاب حوراني، الفكر السياسي، ص(120–121)على التوالي.3– وليد الخالدي، التفكير بالمستحيل، الشؤون الخارجية 1977. بما يتعلق بمنظور الرؤية الفلسطينية حول الدولة الفلسطينية.

ولم يصبح فكر فتح الثوري مسيطراً في الفكر الفلسطيني، إلّا بعد حرب عام 1967 عندما فشلت الأنظمة العربية في تحرير فلسطين، وإخفاق مبدأ الوحدة العربية الذي كان سبباً في التخلّي عن مبادىء الوحدة العربية.

وقد لاقت حركة فتح قبولاً شديداً من المجنّدين الراغبين في النظر إلى القضية وفق رؤية فلسفية حديثة. وما أن حل تموز عام 1968، حتى كانت فتح ذات تأثير في اعتماد المنظمة قراراً تبنّى الميثاق الوطني، وبذلك يلغي ميثاق المنظمة الأصلي، الذي يحمي مصالح الدول العربية التي كانت تدير المناطق الفلسطينية، وبالذات الضفة الغربية وقطاع غزة والحمّة، وبالإشارة إلى المناطق الفلسطينية، فإنّ عليها أن تعكس مصالح الشعب العربي الفلسطيني. وهكذا، تم تغيير دور منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثّل قوات الثورة الفلسطينية، والتي هي المسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في كفاحه لاستعادة وطنه وتحريره والعودة إليه، لممارسة حقه في تقريرمصيره فيه، لتشمل المسؤولية جميع الأمور العسكرية والسياسية والمالية، وتمتد إلى كل ما تتطلبه قضية فلسطين في المحافل العربية والدولية، وفي شباط عام 1969، وعند انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الخامس، استلمت فتح السلطة في المؤتمر الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية، وانتخب ياسر عرفات رئيسا لها. وفي السادس من أيار عام 1970، تمّ التوصل إلى "اتفاق وحدة" بين أعضاء المنظمة، يضم جميع الفصائل الفلسطينية، تعهدّت بموجبه فصائل المقاومة كلّها بأنّ المنظمة هي أساس المظلة للوحدة الوطنية، وأنّ المجلس الوطني الفلسطيني مبدئياً، هو الجهاز الوحيد المخوّل بصلاحية وضع سياسة الخيارات الواسعة لمنظمة

التحرير الفلسطينية، ولكن من حق كل منظمة الاحتفاظ بدرجة واسعة من الاستقلالية"[1].

وهكذا، حصلت المنظمة على هوية جديدة، ودور جديد يختلف كثيراً عن الدور الذي رسم لها في شكل ميثاقها الأصلي في عام 1964، إنّ اتفاقية الوحدة بين مختلف الجماعات الفلسطينية، أعطت السلطة والشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لتصبح المنظمة المظلّة الوحيدة القادرة على تمثيل المصالح المختلفة، والأماني الوطنية للشعب الفلسطيني، لقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية الجديدة تحت رئاسة ياسر عرفات، هي المنظمة التي كان على الملك حسين، ملك الأردن، أن يتعامل معها.

كان موقف منظمة التحرير الفلسطينية حول مشكلة فلسطين في السبعينيات مختلفاً بصورة جوهرية عن موقف سياسة الأردن. حيث أنها أعلنت وضعها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني في تحركها نحو تقرير المصير، وهذا يتضمّن السيادة على جميع الأمور العسكرية والسياسية والمالية، وجميع ما يؤثر على قضية فلسطين في الساحة العربية والدولية، كما وضعت منظمة التحرير الفلسطينية، والمجلس الوطني الفلسطيني، واللّجنة التنفيذية، وجميع المؤسسات التابعة، الأسس لحكومة وطنية في المنفى، ونواة لتأسيس كيان حاكم في دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة. وقد أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية حركة

[1] منظمة التحرير الفلسطينية، الصراع من الداخل، ص18.

سياسية وطنية، نالت الاعتراف لكل من حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحق العودة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. ووفقاً لذلك، أصبحت استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية كما يلي:

1-تحقيق اعتراف العرب والعالم بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني.

2- تأمين اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر سلام شامل، كممثل لمصالح الفلسطينيين، تحت الرعاية الدولية، لبحث النزاع العربي الإسرائيلي وعودة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد أوجب الهدف الثاني الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وضمان حق تقرير المصير في دولة فلسطينية مستقلة، مع رفض منظمة التحرير لأن يكون قرار الأمم المتحدة رقم (242) هيكلاً لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي، لأنّه أغفل الاعتراف بالفلسطينيين ككيان وطني، وكذلك حقهم في تقرير المصير أولاً [1]، ولإدراك المنظمة أنّ القرار ليس إلّا ترتيبات عربية إسرائيلية، يحقّق فك ارتباط القوات بعد انتهاء حرب عام 1967، وهو وسيلة للدول العربية للتفاوض حول عودة الأراضي العربية ثانياً.

[1] بموجب قرار الأمم المتحدة رقم (242)، فقد أشار رقم 2 ب فقط إلى الفلسطينيين في شروط موضوعة ، ويؤكّد مجدداً على ضرورة تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

وفي المقابل، فقد اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية أنّ مشكلة فلسطين قضية فلسطينية[1]، ما يقتضي بالضرورة أن تجري المفاوضات المتعلقة بفلسطين مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن، لم يوافق الأردن على هذا التقييم وعلى هذه الاستراتيجية؛ لأنّ الملك حسين كان يعتقد بأنّ قرار الأمم المتحدة رقم (242) يقدّم هيكلاً مقبولاً دولياً للسلام، لأنّه أقّر بوضوح أنّ الاستيلاء على الأراضي بقوة السلاح غير قانوني، فالقضايا – كما رآها جلالة الملك الحسين – كانت واضحة، والدول العربية كانت ترى أنّ الأردن هو صاحب السلطة القانونية على المناطق الفلسطينية التي تديرها. واعتقد الملك حسين أنّ الأولوية يجب أن تكون لعودة الأراضي المحتلة تحت مظلّة القانون الدولي. كما تستلزم هذه الأولوية تقرير الوضع النهائي لفلسطين، والذي يجب أن تدخل منظمة التحرير الفلسطينية على الجبهة الدولية، فتقرير المصير للفلسطينيين مع عودة الأراضي الفلسطينية سوف يؤجل حل النزاع العربي الإسرائيلي، ويعقّد المفاوضات نحو تسوية سلمية نهائية.

كما خشيّ أيضاً، من أنّ أيّ تغيير في حالة تمثيل سلطة الفلسطينيين، بالنسبة إلى الوضع في الأراضي المحتلة، سوف يؤدّي إلى توفر ورقة رابحة في أيدي الإسرائيليين. وفي عام 1972، ولمواجهة الأخطار المحتملة من هذه السياسة، دعا جلالة الملك الحسين منظمة التحرير الفلسطينية للانضمام في حكومته،

[1] يجب التذكر أنّ ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية قد تم إلغاؤه في عام 1968، وذلك بإنهاء النفوذ العربي على الأراضي الفلسطينية المدارة سابقاً، واحتفظ بهذا الحق لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وأوجز اقتراحه لإنشاء المملكة العربية المتحدة[1]، ولكن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت عرض الملك.

المرحلة الثانية (1974-1978)

تبنّى مؤتمر الجامعة العربية في الرباط عام 1974، قراراً باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، الأمر الذي نزع مسؤولية تحرير الأرض من الأردن، على الرغم من المناورات السياسية التي كانت ظاهرة للعيان في أوراق المؤتمر، فمنظمة التحرير الفلسطينية تعرض قضيتها لتبنّي القرار، بينما يوصي الملك الحسين برفضها بشدة، وقد وفّر القرار لمنظمة التحرير الفلسطينية[2] الشرعية والمكانة، وجعل المنظمة قادرة على دخول الساحة الدولية كطرف قادر على التفاوض على حل نهائي لمشكلة فلسطين. كما فرض استحالة تمثيل الملك لمصالح الشعب الفلسطيني في أيّ مؤتمر سلام دون موافقة منظمة التحرير الفلسطينية. وكان رد الفعل الفوري لإسرائيل على قرار الجامعة العربية نفي شرعية منظمة التحرير الفلسطينية،

[1] أنظر الملاحق ونص اقتراح الملك حسين لإنشاء المملكة العربية المتحدة.

[2] بعد أسبوعين من تبنّي مؤتمر الجامعة العربية في الرباط عام 1974 القرار الذي يقول بأنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والاعتراف بحقه في تقرير المصير وتأسيس سلطة فلسطينية تحت زعامة منظمة التحرير الفلسطينية، ألقى ياسر عرفات خطاباً في الأمم المتحدة في نيويورك عن مأساة الفلسطينيين، وتبعاً لذلك، تبنّت الجمعية العمومية للأمم المتحدة القرار الدولي رقم (236) بالاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، والاستقلال الوطني، والسيادة، كما منحت منظمة التحرير الفلسطينية وضع مراقب في الأمم المتحدة.

وإعلانها أنّ الأردن هو الطرف الوحيد المقبول، والقادر على التحدّث نيابة عن الفلسطينيين.

وفي الحقيقة، فإنّ متطلبات السياسات الإقليمية للشرق الأوسط، اضطرت الملك الحسين إلى الموافقة على القرار الذي تبنّاه مؤتمر الجامعة العربية في الرباط، ليصبح الأردن تبعاً لذلك، واحداً من عدّة أطراف – إلى جانب مصر وسوريا والعربية السعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية– من خلال الجامعة العربية، التي لها مصالح ثابتة في الحل النهائي للنزاع الإسرائيلي العربي والفلسطيني. وباختيار العمل من خلال الجامعة العربية، أتيح للأردن بتقديم رؤيته السياسية لحل القضية، وقد عكست عرضاً معتدلاً وواقعيّاً نحو تسوية نهائية، ولو لم يقبل الأردن بإجماع الجامعة العربية على هذه القضية، لكانت مصالح الأردن الأخرى عرضة للتساؤل، مثل: علاقات حسن الجوار والمصالح التجارية والمالية والاقتصادية والأعمال.

وقد تبنّى مؤتمر الجامعة العربية عام 1974 قراراً تمّ بموجبه تعيين أعضاء في فريق وساطة، لتسوية الخلافات بين منظمة التحرير والأردن، وعقد الاجتماع الأول في القاهرة، ولكن، سلسلة المحادثات الثانية التي كان من المقرّر عقدها في سوريا، لم تنعقد. ولكن، أدّت الاتصالات وجهود الوساطة خلال المدة من عام 1970 وحتى عام 1974، وكذلك موقع الملك الذي يتمتع به من قوّة ونفوذ، إلى السيطرة على المشكلة الفلسطينية، لكون الأردن هو الطرف

الأساسي والمعترف به في التفاوض لوضع حد للنزاع العربي الإسرائيلي حول عودة الضفة الغربية.

وعند إخراج منظمة التحرير من الأردن عام 1971/1970، ضعف مركزها، وألحق بها خسارة جرّاء فقدانها قاعدتها العسكرية والسياسية من على الساحة الأردنية، وكان اقتراح جلالة الملك الحسين عام 1972 المقدّم إلى منظمة التحرير، بغية إيجاد حل وسط يضمن مصالح كلا الطرفين الفلسطيني والأردني من مركز قوة، غير أنّ مركز القوّة أصبح بيد المنظمة إثر قرار مؤتمر الرباط عام 1974، الذي يطابق موقف الجامعة العربية في الأربعينيات والخمسينيات، والرامي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، حيث لم يظهر أيّ مناخ آنذاك يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، كما لم يظهر أيّ مناخ جديد يفضي إلى تقدّم في المصالحة الأردنية الفلسطينية إلّا في نهاية السبعينيات، بعد أن تجمعت عدّة تطورات مهمة في عام 1977 تبشّر بمناخ جديد، تمّ من خلاله استعادة النشاط بالنسبة لقضية فلسطين. فعلى الجبهة الدولية، أعلنت إدارة كارتر الجديدة[1]عن نيتها لتنشيط عملية السلام، فأرسلت وزير الخارجية فانس في جولة إلى الشرق الأوسط لاستكشاف إمكانية عقد

[1] ألين هارت: عرفات إرهابي أم صانع سلام ؟ ص(397-405). بدأ التغيير في موقف الولايات المتحدة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية بعد الحرب الإسرائيلية في عام 1973، وبعد حظر أوبيك النفطي بقليل. فقد عرض الرئيس نيكسون موقفه تجاه منظمة التحرير الفلسطينية قبل تركه الرئاسة، وفوّض الجنرال فيرنون والترز، نائب المدير العام لوكالة الاستخبارات المركزية، للقيام بالعمل، كممثل خاص للرئيس، وذلك للاجتماع بزعيمين من منظمة التحرير الفلسطينية، هما خالد الحسن وماجد أبو شرار.

مؤتمر جنيف للسلام، حيث أظهر فانس تغييراً في موقف الولايات المتحدة نحو قضية فلسطين تمثّل بالاعتراف "بالمصالح الشرعية الفلسطينية"، وتمشيّاً مع مزاج واشنطن، أقّر الاتحاد السوفياتي علناً أنه يعترف "بالحقوق الشرعية الفلسطينية". أمّا على جبهة الشرق الأوسط، فإنّ تحسن العلاقات العربية، وإدراك ضرورة حل حالة عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة بفعل حالة اللاحرب واللاسلم مع إسرائيل، وكذلك تحرك الدول العظمى نحو الاتفاق على عقد مؤتمر جنيف، كل ذلك، وفّر زخماً لتعاون عمل عربي مشترك. وكان للحرب العربية الإسرائيلية عام 1973، دورها بالتأكيد، في احتمالات اشتراك بعض الدول العربية في المشرق بجهود جديدة للسلام عام 1977. فعلى سبيل المثال، أزال العمل العربي العسكري ضد إسرائيل عام 1973 العبء النفسي السابق للإذلال العربي في الحروب العربية الإسرائيلية السابقة (1948، 1956، 1967) ما أزال العوائق النفسية للسلام.

على أيّ حال، فإنّ التوقعات بأن تكون حرب عام 1973 نذيراً لتسوية سلمية بين العرب وإسرائيل لم تتم، وظل استمرار حالة اللاحرب واللاسلم باعثاً على عدم الاستقرار. فالعلاقات الثنائية بين الأردن وسوريا جيدة، وتمثّلت بدرجة كبيرة من التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما أنّ مصر ترغب في السلام لتحجيم مصاريفها العسكرية، وتركيز الانتباه على تحسين الاقتصاد. لقد أسفرت المفاوضات المكثفة حول مؤتمر جنيف إقليمياً

ودولياً عن إجماع الدول العربية، على أن يتولّى الأردن مركزاً هاماً في وفد أردني فلسطيني مشترك[1].

وفي المباحثات مع وزير الخارجية سيروس فانس، "أكّد كل من الرئيسين المصري والسوري، اقتناعهما بوجوب ممارسة الأردن دوراً بارزاً في أيّ علاقة مستقبلية مع الفلسطينيين. وتحدّث الأسد عن دولة فلسطينية مستقلة، بينما دعا السادات إلى اتحاد كونفدرالي بين الأردنيين والفلسطينيين، حتى قبل مؤتمر جنيف"[2].

ونتيجة لمجموعة الضغوط العربية على منظمة التحرير الفلسطينية، ومصالح الفلسطينيين الذاتية، وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على قبول دولة فلسطينية صغرى على الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى السماح للقوى العربية بتوسيع المجلس الوطني الفلسطيني– برلمان المنظمة – وزيادة عدد المعتدلين فيه.

[1] لقد كان مؤتمر جنيف للسلام منبراً أعد لحل النزاع العربي الإسرائيلي خلال المفاوضات، وكان على كل دولة عربية إرسال وفدها الخاص، وبما يتعلق بفلسطين، فقد تمّ إقرار إرسال وفد أردني فلسطيني مشترك للتفاوض حول حل مشكلة فلسطين. وكان من المتوقع أن تقوم الدول العربية الأخرى بالتفاوض، من أجل إعادة أراضيها التي احتلتها إسرائيل في حرب عام 1967.

[2] كلينتون بيل، التحدّي الفلسطيني للأردن (1948–1983)، مطبعة وستيفو المحدودة، بولدر كولورادو 1984، ص85.

وكان من المتوقع أن يقوم المجلس في الشهر التالي بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، بحيث لا يطالب بعد ذلك بإنهاء دولة إسرائيل[1]، واقتنع بأنّ فكرة تفكيك دولة إسرائيل واستبدالها بدولة علمانية ديمقراطية لم تكن واقعية. وتمكّن ياسر عرفات، بموقعه كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية وزعيم لحركة فتح، من استخدام نفوذه في التأثير على الجماعات المتشدّدة الصغيرة داخل المنظمة لتمرير الحل الوسط، وأصبح مبدأ الدولة المصّغرة على الضفة الغربية وقطاع غزة هو الحل الوحيد الواقعي، الذي يمكن أن ينال الدعم الدولي. ولكن، كان قد قضي على الظروف الخارجية المؤدّية إلى إمكانية التفاوض على تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي، في 19 تشرين ثاني عام 1977، عندما وصل الرئيس السادات إلى القدس، كمقدّمة إلى اتفاقية سلام منفردة بين مصر وإسرائيل، والتي عقدت بعد أقل من سنة من ذلك اليوم[2].

---

[1] ستيورات أورباخ "منظمة التحرير الفلسطينية، مسرورة لمشاكل الحسين "واشنطن بوست (19 شباط 1977). في تقرير سياسي إلى اللجنة المركزية لحركة فتح، عرض فاروق القدومي فكرة الدولة الفلسطينية المصغرة على الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أقتبس ذلك من كتاب أبي إياد: وطني صفحة 138، حيث قال"في تموز عام 1967، قدّم فاروق القدومي تقريراً سياسياً إلى اللّجنة المركزية لفتح وعرض فيه اقتراحات الاستراتيجية و تكتيكات حركتنا. و في هذه الوثيقة اقترح أننا يجب أن نتفق على تأييد قيام دولة فلسطينية مصغرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، في حالة إعادة إسرائيل هذه المناطق التي احتلت منذ وقت قريب. ومثل هذا الهدف القصير والمرحلي، فقد حافظ، ليس فقط على الانسجام مع حقوق الملكية للشعب الفلسطيني فوق كل بوصة من وطنهم، ولكن أيضاً على اتفاق مع تحليل موضوعي للأوضاع، لأنه كان من الواضح أنه مهما كانت كثافة وعنف النشاطات العدائية ضد الدولة اليهودية، فإنّ إسرائيل سوف لا تهزم في مدى المستقبل المنظور".

[2] واجهت مصر مصاعب اقتصادية شديدة، وشعر السادات بأنّ السلام مع إسرائيل سوف يمنح مصر مساعدات مالية وفنية وعسكرية من الولايات المتحدة، وسوف يزيد من الاستثمارات وفرص العمل في مصر، كما سوف يقلّل من عبء الإنفاق على التجهيزات العسكرية، ما سيتيح الفرصة للتوجه نحو الاقتصاد ومواجهة العجز الكبير في الميزانية، ويبدو أنّ السادات قد اقتنع من الموقف الإسرائيلي التفاوضي بأنّ المباحثات

وكان من نتائجها أن دفع السادات حياته ثمناً لسلام مصر المنفرد مع إسرائيل[1]، وأخرجت مصر من الجامعة العربية، ما أضعف المركز التفاوضي للدول العربية مقابل إسرائيل، وبقيت مشكلة فلسطين والأراضي العربية الأخرى المحتلة في عام 1967(عدا سيناء) دون حل. وفي أعقاب تلك المبادرة السياسية الخارجية المستقلة لمصر مع إسرائيل، استمرت سوريا والأردن بالتمتع بعلاقات جيدة معها.

فقد جدّدت سوريا جهودها للتأثير على المصالحة الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي أدّى إلى توجه بعثة من المجلس الوطني الفلسطيني، برئاسة خالد الفاهوم، إلى عمان لبحث إقامة علاقات أفضل. وكان اللقاء ناجحاً، وتبعه لقاء آخر أدّى إلى إقرار إطار لتوجيه المباحثات في المستقبل بعد ثلاثة أيام من المفاوضات. وفي جلسة المجلس الوطني الفلسطيني عام 1978، والمنعقدة في دمشق، وافق المجلس على "استمرار حوار منظم، واجتماعات متابعة بين الأردن وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية"[2]. وتمّ عقد اجتماع بين الملك حسين وياسر عرفات في بلدة في شمال الأردن بالقرب من الحدود السورية. وعلى أيّ حال، فإنّ الظروف الوديّة المؤدّية إلى مفاوضات سلام عام 1977، والحوار المستمر بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية

المباشرة يمكن أن تسفر عن نتائج فورية، بينما سيستغرق مؤتمر جنيف سنوات للتوصل إلى حل نهائي للنزاع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي أدّى إلى التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، الإطار لتسوية سلمية بين مصر وإسرائيل (مع الدعوة لأيّ دولة عربية أخرى للانضمام إليه) في 17 أيلول عام 1978.

[1] اغتيل السادات في 6 تشرين أول (أكتوبر) عام 1981.

[2] خالد الحسن، الاتفاق الأردني الفلسطيني، ص70.

عام 1978، واكبتها سلسلة من الأحداث، كانت قد أثّرت على العلاقات بين القوى الكبرى والدول العربية.

المرحلة الثالثة (1978- 1984)

شهدت الفترة الواقعة بين عاميّ 1978-1984 سلسلة من التطورات والمتغيرات المثيرة في الشرق الأوسط، فقد تمّ التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد، كإطار متّفق عليه للتفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، بواسطة أنور السادات، رئيس مصر، ومناحيم بيغن، رئيس وزراء إسرائيل، وجيمي كارتر، رئيس الولايات المتحدة، وذلك في البيت الأبيض في 17 أيلول عام1978[1]. وفي ذات العام، دخلت القوات الإسرائيلية إلى لبنان في حملة لإبادة قواعد عمليات منظمة التحرير الفلسطينية[2].

كما استلم آية الله الخميني، الأب الروحي للثورة الإيرانية التي أعلنت إيران جمهورية إسلامية، السلطة في إيران عام 1979. وفي العام ذاته، غزا الاتحاد السوفياتي أفغانستان، وأكملت الحرب العراقية الإيرانية دورة العنف والحرب والفوضى وعدم الاستقرار التي أحاطت بالمنطقة.

[1] تم الاتفاق على إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل في معاهدة سلام رسمية في 25 آذار عام 1979 في احتفال رسمي في البيت الأبيض.

[2] سيث تيلمان، الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مصالح وعقبات، مطبعة جامعة أنديانا، بلومنجتون 1982، ص180.

أمّا الولايات المتحدة، فقد واجهت أزمة هامة تجاه حليف رئيسي وهو إيران، حيث أنّ فشلها في دعم الشاه، وتهديد استقرار دول الخليج المؤيدة للغرب، بفعل الحرب العراقية الإيرانية التي تبعت ذلك، بالإضافة إلى الاعتقاد المتزايد في المنطقة بفقدانها قدرتها على القيام بدور المحكم النزيه في إقرار حل سلمي شامل للنزاع العربي الإسرائيلي، كل ذلك، زاد من عدم استقرار المنطقة.

وفي أثناء ذلك، انتهت حقبة علاقات التعاون بين الأردن وسوريا، بازدياد تقارب الأردن مع العراق، وتقديمه المساعدة له في المجهود الحربي ضد إيران، بينما أيّدت سوريا إيران بسبب معارضتها التاريخية لوجود قاعدة قوة منافسة لها في العراق. كما أنّ نشاطات إسرائيل العسكرية ضد منظمة التحرير الفلسطينية عام 1982 في جنوب لبنان، والمعروفة بـ "عملية الليطاني"، والتي اتخذت شكل عمل عسكري مباشر، وإقامة تحالف مع المليشيات اللبنانية المسيحية، أبقت المنظمة منهكة، ما أوجب إعادة التدخل العسكري السوري في لبنان.

ورغم ذلك، فإنّ الظروف مجتمعة، لم تستطع تغيير وضع المنظمة السياسي، كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، وكانت استراتيجية سوريا هي حماية حدودها الجنوبية أولاً، والإبقاء على دورها التاريخي ونفوذها في لبنان ثانياً[1]، وكان

[1] المصدر السابق، ص38. قبل الحرب العالمية الأولى، كانت سوريا تتألف من مناطق تضم سوريا ولبنان والأردن وفلسطين، وتحت نظام انتداب عصبة الأمم، منحت فرنسا الانتداب على سوريا، وبموجبه فصلت لبنان عن سوريا، وفرضت فيه بالقوّة نظاماً طائفياً على أساس الانتماء الديني، ونتيجة للحرب الأهلية اللبنانية، وافقت الجامعة العربية عام 1967 على تمركّز قوة حفظ سلام سورية في لبنان. وفي عام 1981

لخلاف سوريا مع الأردن، ونشاطات إسرائيل العسكرية في لبنان، أثره السيء على منظمة التحرير وعلى علاقاتها مع سوريا. كما أسفرت أولويات سوريا في لبنان، وتحالفها الإقليمي مع إيران، وازدياد عدائها للأردن، إلى مراجعة حساباتها، خاصة علاقاتها بالأردن، فرغبت في تفاهم جديد بين الأردن ومنظمة التحرير. كما سارعت عمليات إسرائيل العسكرية في لبنان، خاصة إقامة إسرائيل الحزام الأمني عام 1978، بطول ستة أميال على امتداد الحدود الجنوبية اللبنانية، إلى إيجاد نوع من المصالحة الأردنية الفلسطينية، وقد حجّم هذا التحالف الإسرائيلي الماروني (المليشيات) قدرة منظمة التحرير على فرض تسوية للنزاع مع إسرائيل بالوسائل العسكرية.

حقّق عرفات نصراً جوهرياً "عندما منح في مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد عام 1979 في دمشق، تفويضاً رسمياً من قبل المجلس، للتفاوض بصورة مبدئية"[1]، وقام عرفات "بهجوم سياسي" ناجح لترويج حلّه الوسط على الساحة الدولية. ففي تموز عام 1979، اجتمع عرفات بالمستشار، كرايسكي، ورئيس الاشتراكية الدولية، ويلي براندت، في النمسا، كما تمّ استقباله في لشبونة وأنقرة ومدريد.

اندلع نزاع آخر في لبنان " ليشمل إسرائيل و الميليشيات المسيحية المختلفة في لبنان و قوة حفظ السلام السورية الموجودة تحت رعاية الجامعة العربية والقوات اللبنانية المسلمة و الفدائيين الفلسطينيين. وفي أواخر شهر نيسان أسقطت الطائرات الأمريكية الإسرائيلية طائرتي هيلوكبتر سوريتين كانتا تقاتلان ضد حزب الكتائب اللبنانية التي كانت تحاول تعزيز مواقعها في وادي البقاع شرق وسط لبنان و حينئذ حرك السوريون صواريخ سام 6 أرض – جو السوفياتية الصنع إلى لبنان تحديا لإسرائيل كما قام كل من الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي بتعزيز قواتهما البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط.

[1] ألين هارت، عرفات إرهابي أم صانع سلام؟ (379–382).

وفي العام ذاته، اعترفت المجموعة الأوروبية للمرة الأولى بمنظمة التحرير الفلسطينية، كأحد "الأطراف المعنية" بتسوية النزاع في الشرق الأوسط[1].

في حزيران من عام 1980، أكّد إعلان البندقية موقف المجموعة الاقتصادية الأوروبية، الذي أسفر عن فتح مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في فنلندا وإيرلندا، وقامت فينّا برفع التمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى مستوى السفارة، وحذا باباندريو، رئيس وزراء اليونان، حذو النمسا، واستقبل عرفات رسمياً في أثينا، كما تمّ الترحيب به في كل من نيودلهي وطوكيو. وفي عام 1979، اشتركت منظمة التحرير الفلسطينية – وللمرة الأولى – في أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي خضم هذا النشاط السياسي، تقدّمت المملكة العربية السعودية في آب من عام 1981، بخطة عربية للسلام، عرفت بخطة فهد للسلام[2] – كبرنامج لحل النزاع العربي الإسرائيلي.

وفي الوقت ذاته، وبتفويض من وزير الخارجية الأمريكية، الكسندر هيج، بدأت دائرة الخارجية الأمريكية مفاوضات سرّية مع منظمة التحرير الفلسطينية[3]

---

[1] ألين جريش، منظمة التحرير الفلسطينية. ص(219–220).

[2] أنظر الملاحق، نص خطة فهد للسلام، 1981.

[3] أنظر: نيويورك تايمز، 23 شباط 1984، تشير المقالة الصحفية إلى أنّ المفاوضات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية قد بدأت في آب 1981، واستمرت حتى أيار 1982، وقطعت المحادثات بعد أن قامت إسرائيل بغزو لبنان في حزيران عام 1982، وقد أخبر السيد ياسر عرفات، المستر مروز، في منتصف أيار، أنّ جماعته ستقدم جواباً رسمياً للشروط الأمريكية في منتصف حزيران، واعتقد المستر مروز أنّ الجواب سوف يكون غالباً بالإيجاب. وقد فوضت إدارة الرئيس ريغان، المستر جونادوين مروز، بإجراء المفاوضات مع ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

بموجب خطة فهد للسلام، على ضوء إخفاق اتفاقية كامب ديفيد في مشاركة أيّ دولة عربية أخرى عدا مصر.

وقد أنهى غزو إسرائيل الثاني للبنان في 6 حزيران عام 1982 الحوار الأمريكي الفلسطيني. إذ تعدّى الغزو هدف إسرائيل الكائن عام 1978، بتقدم القوات الإسرائيلية خلف نهر الليطاني عبر مسارات ثلاثة، تلتقي لمحاصرة بيروت، وعلى إثر هذا الغزو، قامت الوساطة الدولية، بترتيب إخلاء قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والقوات العسكرية من بيروت في 30 آب وأوائل أيلول. ومع مغادرة آخر قوات منظمة التحرير الفلسطينية بيروت، أعلن الرئيس ريغان عن "خطة ريغان للسلام" في أيلول1982 [1]. وفي مؤتمر القمة العربية الذي عقد في المغرب في التاسع من أيلول، أعلن اقتراح عربي للسلام، عُرف بـ(خطة فاس للسلام)[2]. وفي 22 أيلول، دعت الأردن منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك معها في بحث إمكانية الإعلان عن اتحاد فلسطيني أردني مشترك، ردّاً على خطة ريغان للسلام. وقد أدّت الأحداث في لبنان والمغرب إلى تفاهم بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وعند لقاء عرفات والملك حسين في اجتماعهم في عمان في التاسع والعاشر من تشرين أول 1982، عرض عليهما اقتراحان للسلام – خطة فاس للسلام (العربية) وخطة ريغان للسلام.

---

[1] أنظر الملاحق، نص خطّة ريغان للسلام، أيلول 1982.

[2] أنظر الملاحق، نص خطة فاس العربية للسلام، 9 أيلول 1982.

وقد تضمّنت كلتا الخطتين بنوداً أهمها ما تضمّنته خطة فاس، ألا وهو الاعتراف بدولة إسرائيل، في حين، أغفلت خطة ريغان الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين والاعتراف بحقهم في تقرير المصير. وأبقى عرفات الأبواب مفتوحة لكلا المبادرتين، إنتظاراً للتوضيح والتطورات المستقبلية، وتمّ تشكيل لجنة أردنية فلسطينية عليا لمواصلة المفاوضات. وعلى ضوء هذه الأحداث، تمّ الإعلان في 14 كانون أول 1982، عن اشتراك الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بـ "علاقة خاصة ومميّزة"، وعكس هذا البيان بوضوح، التقدّم في قبول الفكرة، لعلاقات لم تحدّد بعد بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق بوضع الأراضي الفلسطينية، والتي ستعيدها إسرائيل بموجب تسوية سلمية متفاوض عليها. وقد رغبت الأردن في علاقة اتحادية، بينما رغبت المنظمة النظر في علاقة كونفدرالية من أجل الوحدة الوطنية لفلسطين ووضعها المستقّل في الساحة الدولية[1]. ولم يمنع الخلاف داخل المنظمة، من موافقة المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة، المنعقدة في الجزائر في 12 شباط 1983، على خطة فاس العربية، فأعلن تأييده للقرارات التي تضمّنتها خطة بريجنيف للسلام ذات النقاط الست[2]، لأنها لا تتعارض مع مقترحات فاس. كما وافق المجلس على مبدأ أن تكون العلاقات المستقبلية مع الأردن قائمة على أساس كونفدرالي بين دولتين مستقلتين. وكانت سوريا وليبيا قد عارضتا

[1] العلاقة الفدرالية تتعلق بعلاقة توزيع السلطة، التي تتضمّن سلطة قوية ومركزية، وتمنح الوحدات الإقليمية مقداراً محدوداً من السلطة، بينما تتعلق العلاقة الكونفدرالية باتحاد في وحدة مصالح مشتركة.

[2] دعت خطة بريجينيف للسلام إلى الاعتراف بدولة إسرائيل، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

التقارب بين المنظمة والأردن، والخطوات نحو علاقة كونفدرالية متفاوض عليها، لاعتقادهما بأنّ هذا الطريق استبعد اليسار من منظمة التحرير الفلسطينية، كما أنّه لا يصلح أساساً لتسوية سلمية شاملة، تضم جميع أطراف النزاع العربي الإسرائيلي، على قاعدة اقتناع سوريا بأنّ أيّ مبادرة سلام جديدة لن يُكتب لها النجاح، ما لم يستطيع العرب التفاوض مع إسرائيل من مركز قوّة. وقد أحرز ياسر عرفات والملك حسين تقدّماً ملحوظاً عندما وقّعا "بيان اتفاق" على شروط لمبادرة سلام مشتركة، ولكن تمّ تجميد هذه الجهود، لأنّ الظروف لم تسمح بأيّ أمل لها للتقدم، خاصة بعد فشل إدارة ريغان في الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، وإخفاق الإدارة الأمريكية في ضمان انسحاب إسرائيلي من لبنان، علاوة على عدم رغبة الولايات المتحدة في تجميد مشروعات الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية. وقد وضعت هذه العوامل، إضافة إلى رفض إسرائيل خطة ريغان للسلام، نهاية لأيّ تقدّم في ذلك الوقت، وعندما أصرّت منظمة التحرير الفلسطينية على أجراء تغييرات في نص اتفاق الحسين – عرفات، وبصفة خاصة، تغيير العبارة التالية "التعامل مع جميع المبادرات السياسية، بما فيها مبادرة ريغان" إلى عبارة "التعامل مع جميع المبادرات السياسية التي تتضمّن حقوق الشعب الفلسطيني"[1]، لذلك، علّق جلالة الملك الحسين المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأبلغ الرئيس ريغان بأنّ الظروف الحالية غير ملائمة، وغير كافية لطرح مبادرة سلام جديدة، ورغم ذلك، استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية تهدئة العلاقات مع الأردن، وأبقت اللّجنة الأردنية

[1] خالد الحسن، الاتفاق الأردني الفلسطيني، ص7.

الفلسطينية العليا على اتصالاتها، على الرغم من توقف عملية السلام مرة أخرى.

ولم يمنع هذا من التقاء في الأفكار بين جلالة الملك الحسين وياسر عرفات، بصدّد رد استراتيجي مشترك على خطط السلام الدولية، لمواجهة خلفية من المعارضة المكثّفة من سوريا وليبيا والاتحاد السوفياتي وعناصر من داخل المنظمة، فقد عارضت ليبيا أيّ شكل من التسوية أو الحل الوسط مع إسرائيل والولايات المتحدة، بينما عارض الاتحاد السوفياتي أيّ عمل في الشرق الأوسط يلغي الحضور السوفياتي، خاصة خطّة ريغان للسلام، في حين اعتبرت سوريا حوار الحسين – عرفات، تهديداً لمصالح أمنها الوطني في المنطقة، والتي تتمثّل في وجودها في لبنان، الذي يهدّد استمرار تواجد إسرائيل العسكري على أرضه وتحالفه الاستراتيجي مع المليشيات المسيحية. ومن أهم مصالحها، رغبتها في استعادة الأراضي السورية في هضبة الجولان التي احتلتها إسرائيل في الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، ونفوذها داخل دولة فلسطينية مستقلة، أو علاقة كونفدرالية بين فلسطين والأردن. وفي الوقت الذي حذّر فيه الاتحاد السوفياتي الأردن من الموافقة من جانب واحد على خطة السلام، خاصة خطّة ريغان للسلام، تعاملت سوريا مع الأمر بإثارة العناصر الراديكالية داخل منظمة التحرير الفلسطينية، للقيام بثورة ضد فتح، فكان ما سمي بـ "ثورة الكولونيلات" عام 1983، التي شكّلت عملاً عسكرياً ضد مؤيدي

فتح في سوريا ولبنان. وهدفت إلى القضاء على ياسر عرفات ومؤيديه من حركة فتح، ولكن فشلت الثورة[1].

وقد شملت العمليات المضادة لمبادرة عرفات السلمية، ومحاولاته التفاوض مع الملك حسين ومع إدارة ريغان، اغتيال ممثلي عرفات الخصوصيين من قبل جماعة أبي نضال الثورية[2]. وأسهمت "ثورة الكولونيلات" المدعومة من سوريا بصورة أكبر في هذا الهجوم الضاري، بتقدّم زعماء الثوار ضد مكاتب المنظمة في دمشق والقواعد العسكرية في لبنان وسوريا[3]. ومع نهاية حزيران عام 1983، تمّ القضاء على ثمانية مواقع يسيّطر عليها مؤيدو حركة فتح، وكانت نتيجة المواجهة النهائية بين عرفات وسوريا هي إخراج عرفات من دمشق من قبل السلطات السورية في 24 حزيران عام 1983، إثر هجوم الثوار العسكري

---

[1] أدين المشتركون في "ثورة الكولونيلات" بسبب سيطرة سوريا على أعمالهم وسياساتهم، وبسبب انقسام القادّة في لبنان في وجّه التحدّي الإسرائيلي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وبسبب الإحساس بانّ سفك الدم الفلسطيني أمر لا يغتفر.

[2] ألين هارت، عرفات إرهابي أم صانع سلام؟ ص(395–397)، و يشير إلى أنّ صبري خليل البنا، واسمه الحركي "أبو نضال" كان موالياً لفتح حتى عام 1973، وبسبب عدم موافقته على قرار فتح بشأن إيجاد تسوية سلمية مع إسرائيل – خيار الدولة المصغرة – قرّر إنشاء منظمته المنافسة في العراق، والتي كان هدفها تصفية القيادات الفلسطينية التي تعمل على الحل السلمي، واختيار أهداف الاغتيال من قبل جماعته.

[3] فيما يتعلق بالأنشطة المدعومة من قبل سوريا ضد التقارب بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن والمفاوضات حول اقتراح ريغان للسلام. أنظر: بروس كونيهولم ومايكل روبنز، المشكلة الفلسطينية وسياسة الولايات المتحدة، كلارمونت، كاليفورنيا، ريجينا للكتب، وعلى الأخص ص68، التي اعتبر فيها اغتيالات كل من فهد القواسمة عضو اللّجنة التنفيذية المعتدل في منظمة التحرير الفلسطينية والدبلوماسيين الأردنيين وغيرهم من الأهداف، تحذيرات من الرئيس الأسد ضد استبعاد سوريا من متابعة دورها التقليدي ومصالحها في المنطقة، ومن النزاع العربي الإسرائيلي.

على معقل عرفات الأخير في لبنان، ولكن هذا الهجوم ضد عرفات – رمز المقاومة الفلسطينية وأمل الدولة الفلسطينية – جوبه بفيض من التأييد الفوري لعرفات ولمنظمة التحرير الفلسطينية، من داخل الأراضي المحتلة، سواء أكان بالمظاهرات أم من خلال البيانات[1].

أمّا المتمردون الفلسطينيون، فقد اجترّوا مرارة الهزيمة من قبل الجماهير، في الوقت الذي اضطرت فيه سوريا إلى قبول خطّة رعاية الأمم المتحدة، لإجلاء عرفات وآخر مؤيدي فتح عن طرابلس في 20 كانون أول عام 1983 تحت إشراف الأمم المتحدة.

وفي 22 كانون الأول عام 1983، عاد عرفات للظهور في القاهرة وهو يعانق رئيس مصر حسني مبارك، وكانت مباحثات عرفات ومبارك علامة تقارب بين منظمة التحرير الفلسطينية ومصر بعد قطع العلاقات إثر اتفاقية كامب ديفيد، وأصبح الاجتماع بينهما مؤشراً على وجود فرصة للشروع في مفاوضات جديدة للسلام، وظهر من تشجيع مبارك لمنظمة التحرير الفلسطينية لإنشاء حكومة في المنفى، رغبته في دور جديد لمصر كوسيط في خطّة سلام شاملة.

كما كان عقد اجتماع بين جلالة الملك الحسين وياسر عرفات في 26 شباط 1984 لبحث احتمالات عروض جديدة للسلام، وإعلان الأردن في 25 أيلول 1984 عن نيته إعادة العلاقات مع مصر، علامة على محاولة مشتركة بين

[1] أرسلت الأردن وفداً لدعم عرفات.

جلالة الملك الحسين والرئيس مبارك وياسر عرفات لتجديد مباحثات السلام، وبسبب عزلة متطرفي المنظمة وسوريا، أصبح عرفات حرّاً في الشروع في مفاوضات مع الملك حسين، بهدف الوصول إلى تفاهم فلسطيني أردني مشترك[1]، ودفعت المصالحة مع منظمة التحرير الفلسطينية، الملك حسين لاتخاذ خطوات كبيرة إلى الأمام، إثر دعوته لعقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان، وأتاحت هذه الدعوة العلنية للمنظمة فرصة الانضمام إلى الأردن، للبحث عن صيغة فلسطينية أردنية مشتركة للسلام.

المفاوضات الأردنية الفلسطينية – إتفاقية 11 شباط (1984–1985)

كان خطاب جلالة الملك الحسين في افتتاح الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في 22 تشرين الثاني عام 1984 تلخيصاً لاقتراح صيغة تفاوضية، وتضمّن نقاطاً مهمة هي:

1- الحقائق الحالية في الميادين الفلسطينية والعربية والدولية تتطلب منا الإلتزام بقرار مجلس الأمن رقم (242) كأساس لتسوية سلمية وعادلة. وإنّ مبدأ (الأرض مقابل السلام) هو

[1] في آب 1984، عقد عرفات اجتماعاً مع اللّجنة المركزية للمنظمة، وذلك ردّاً على تمرّد "ثورة الكولونيلات" المدعومة من سوريا، وأكّد المجلس التزامه بالقرارات التي تبنّاها المجلس الوطني الفلسطيني في مؤتمر الجزائر، وكذلك بياسر عرفات رئيساً لمنظمة التحرير، وأسفرت جهود عرفات لإعادة الإجماع والوحدة بين كوادر المنظمة عن "اتفاق التحالف الديمقراطي". وباستعادة الوحدة، أصبح عرفات قادراً على مواصلة خططه لعقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

العلامة التي يجب أن توجّهنا في أيّ مبادرة نقدّمها إلى العالم. إنّ هذا المبدأ ليس شرطاً مسبقاً، ولكنّه الإطار الذي من خلاله سوف تجري المفاوضات، وهكذا، فهو غير قابل للتفاوض.

2- من الضروري أن تدور المفاوضات التي تنعقد في إطار المؤتمر الدولي للسلام، حول الوسائل والأساليب والإلتزامات التي تضمن تحقيق مبدأ "الأرض مقابل السلام".

3- يجب عقد المؤتمر الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة، بحضور الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وجميع أطراف النزاع.

4- حضور منظمة التحرير الفلسطينية المؤتمر الدولي على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى، حيث أنها الطرف المفوض لمواجهة أهم وأخطر جانب في أزمة الشرق الأوسط، وهو البعد الفلسطيني.

5- إنّ تنظيم العلاقة الأردنية الفلسطينية هي مسؤولية أساسية للشعب الأردني والشعب الفلسطيني[1]. وعلى أيّ حال، فإنّ اقتراحات الملك لا يمكن التفاوض بشأنها مع عرفات، وهو ضعيف شعبياً، لذلك، كانت الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية فرصة لإعادة تأكيد

[1] مقتطفات من خطاب صاحب الجلالة الملك الحسين إلى الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في عمان في 1984/11/22.

زعامة ياسر عرفات، وتأكيداً أيضاً لمواقف المنظمة والتزامها بقرارات الجزائر[1]. وقد تطلّب هذا إجماع المجلس أو أغلبية معتدلة لإعطاء عرفات واللجنة المركزية سلطة ومرونة واسعتين في قضايا السياسة.

وقد تمّ تحقيق جميع ذلك رغم معارضة سوريّة شديدة، كما وافقت اللجنة المركزية فوراً، إثر استعادة عرفات القيادة ثانية، على التوجه نحو إجراء مفاوضات مع الأردن، وصياغة رد على اقتراح الملك حسين من أجل محاولة أردنية فلسطينية مشتركة للسلام. وفي كانون أول عام 1984، قابل خالد الحسن الملك حسين سراً في لندن، وعبّر عن اهتمام منظمة التحرير الفلسطينية باقتراح الملك بشأن صيغة أردنية فلسطينية مشتركة للسلام، كما قدّم للملك موجزاً عن "نقاط التفاهم" التي شعرت المنظمة بوجوب الاتفاق بشأنها، قبل مزيد من المفاوضات، وهي:

---

[1] نقلا عن خالد الحسن: "لقد تمّ تحقيق أربع قضايا مهمة في الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني" هي:

1- إستقلالية عملية اتخاذ القرار الوطني الفلسطيني وتنفيذه.

2- تأكيد أنّ المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

3- إنتخاب لجنة مركزية جديدة، مع إبقاء أربعة مقاعد شاغرة لتتمكن اللجنة المركزية وزعماء المجلس من اختيار أشخاص لملء هذه المراكز، من أجل تحقيق الوحدة الوطنية، والسماح بانضمام التحالف الديمقراطي وبعض المستقلين.

4- العودة إلى العمل بوساطة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية من خلال الإطار القانوني، بغض النظر عن أيّ أخطاء فنية.

1- قرار الأمم المتحدة رقم (181): تلتزم منظمة التحرير الفلسطينية برفض سياسة التوطين الفلسطيني، وتؤيد قرار مجلس الأمن الدولي رقم (191) الذي يدعو إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين، وتعويض الذين لا يرغبون في العودة.

2- تحديد قرار الأمم المتحدة رقم (242) كمحاولة من الأردن وسوريا لاستعادة الأراضي المحتلة في حرب عام 1967.

3- فشل قرار الأمم المتحدة رقم (242) وكذلك القرار رقم (338) في الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، واختياره في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، إنّ مشكلة القضية الفلسطينية أنه يجب إعادة تشكيل القرار رقم (242) أو أيّ قرار دولي جديد، للانسجام مع هذه النقاط.

4- لقد تجاهل الصراع العربي الإسرائيلي العنصر الأساسي في النزاع، وهو مشكلة فلسطين، إنّ قضية فلسطين الوطنية تحتّم وجود شخصية سياسية فلسطينية ووطنية مستقلة على الساحة الدولية العربية.

5- لضرورة تحقيق هدف الهوية الوطنية، جعل العلاقة مع الأردن من نوع الوحدة الكونفدرالية، التي ستحتفظ بالشخصية السياسية الوطنية الفلسطينية على الساحة الدولية[1].

[1] خالد الحسن – الإتفاق الأردني الفلسطيني، ترجم عن اللغة العربية مع اختصار الفقرات.

وتعكس المبادئ أعلاه – من 1 إلى 4 – جوهر البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كشرط لانضمامها إلى عملية سلام، في إطار عادل للقضية الفلسطينية. وفي الأساس، فإنّ هذه المبادئ تتعلق بضرورة استعراض الصراع العربي الإسرائيلي من نواحي عدة هي: مشكلة فلسطين، عودة اللاجئين أو تعويض من لا يرغب بالعودة، حق الفلسطينيين في دولة فلسطينية مستقلة، تحت مظلة الشخصية الفلسطينية المستقلة على الساحة العربية والدولية، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني. وبما أنّ القرارات الدولية، لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو بالشعب الفلسطيني، خاصة قراريّ (242 و 338)، فإنّ منظمة التحرير الفلسطينية تطلب إمّا إعادة تشكيل قراريّ الأمم المتحدة (242 و 338) للاعتراف بالمنظمة كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، أو إصدار قرار دولي جديد بهذا الصدّد. وقد تمّ توكيد جوهر برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، في المبدأ رقم (5) بشأن العلاقة بين الأردن وفلسطين "وحدة كونفدرالية"، تحمي العمل الفلسطيني المستقل على مستوى العلاقات. وفي عام 1984، ووفقاً للتغييرات التي حدثت في العالم العربي ولمنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك على الساحة الدولية والأردن، كان جلالة الملك الحسين مستعداً للقبول بهذه المبادئ الخمسة من أجل تحديد علاقة فلسطينية أردنية مقبولة للطرفين، وذلك من خلال التفاوض.

وعلى أيّ حال، فإنّ جلالة الملك الحسين كان يفضل علاقة فدرالية مع فلسطين، غير أنّه ترك هذه الرغبة لباب التفاوض بين الجانبين، أو لاستفتاء الشعبين.

وقد أدّت موافقة الملك حسين على "نقاط التفاهم" إلى تشكيل لجنة فلسطينية للتفاوض، وإلى تقدّم في الحوار الأردني الفلسطيني. وكانت حصيلته تصوراً رسمياً للعلاقة الأردنية الفلسطينية، تمثّلت في "اتفاقية 11 شباط" الموقّع عام 1985، على قاعدة المواقف التي عرضها الأردن، بالإضافة إلى التوضيحات التي طلبتها منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي أثناء محادثات المتابعة في عمان، أعلن جلالة الملك الحسين موقفه من القضايا المهمة والحيوية، حسبما كان يراها، وأهمها الوضع في فلسطين. وقد أوضح إلى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية، خالد الحسن، بأنّ الأردن يحبّذ دولة فلسطينية مستقلة. وكان الملك حسين مستعداً لوضع الموقف الأردني الرسمي في مذكرة سرية، بحيث يوقّعها شخصياً، إذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية بحاجة لمثل هذا التأكيد لسياسة الأردن، وقد وصل الملك حسين إلى الاعتقاد عبر سنين من التجربة بأنّ الفلسطينيين وقيادتهم سوف يقرّرون مستقبل فلسطين، ومن خلال هذه الصيغة، وافق الملك حسين على طلب منظمة التحرير الفلسطينية بقيام "اتحاد فدرالي" مرهون باستفتاء

الشعبين الأردني والفلسطيني، وفي ظل وحدة كونفدرالية، يجب على كل من الأردن والدولة الفلسطينية التنازل عن بعض قواتهما. كان الملك حسين مستعداً لعمل هذا إذا كان ذلك سيضمن عودة الأراضي المحتلة نتيجة حرب عام 1967، بما فيها القدس[1]، لإدراكه أنّ الأردن، لا يملك حرية الحركة والمناورة في المجال الدولي والعربي، وكذلك الحال بالنسبة لمنظمة التحرير التي لم تكن مقبولة في المعسكر الغربي، خاصة في واشنطن، وبسبب ذلك، وافق الملك دون شروط على الوضع القانوني للمنظمة، كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، مع حق القيادة الفلسطينية في تقرير مستقبل شعبها. وعلى كل حال، لم يمنع الاعتراف بالمنظمة ودورها القيادي، من رفض الملك حسين لأيّ فكرة عن سلام منفصل. وقد أعلن الملك أنّ كلاّ من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن مرتبطان برفض أيّ مبادرات مبنية على سلام منفصل، سواء قامت منظمة التحرير الفلسطينية والأردن بعمل مشترك أم لم تقوما به. ومن المهم الإشارة، إلى أنّ الهدف من المبادرة الأردنية الفلسطينية هو خلق تفاهم مشترك، ووضع صيغة لجميع المتطلبات السياسية في هذه المجازفة، بغض النظر عن موقف واشنطن أو رد فعلها. وفي إطار هذا النطاق من العمل الأردني الفلسطيني المشترك، هناك عدة أهداف منها:

[1] وفق معلومات تشكّلت لدي من مقابلات مع مسؤولين أردنيين في البلاط الملكي الهاشمي.

1- إقناع واشنطن بقبول عقد مؤتمر دولي، بحيث تكون فيه منظمة التحرير شريكاً كبقية الأطراف الأخرى.

2- استخدام الزعماء العرب قدراتهم وطاقاتهم، من أجل إقناع واشنطن - في إثناء زياراتهم الرسمية لها- بقبول ذلك.

3- إنشاء شبكة اتصالات لتكون كافة الإطراف على علم بالتطورات، وردود الأفعال، والمواقف على المبادرة.

4- إتخاذ قرار عربي يتفق وقرارات مؤتمر قمّة فاس، لأنّ نجاح أيّ مبادرة سلام تحتاج إلى التأييد العربي، فالأجواء بين بعض الأطراف لم تكن صافية، ومثال ذلك: وجود بعض نقاط خلاف بين الأردن والمنظمة، والتي تحتاج إلى حل، منها الخلاف حول صيغة عبارة "وفد أردني فلسطيني" أو "وفد مشترك"، إذ رفضته المنظمة، ولم يعترض الملك حسين على تغيير العبارة إلى "وفد عربي مشترك". كما أنّ الأمر لم يقف عند الخلاف بين الأردن ومنظمة التحرير فقط، فقد كانت العلاقات بين المنظمة وسوريا حسّاسة جداً، خاصة حول رد فعل سوريا من المبادرة الأردنية الفلسطينية، وعلى كل، فإنّ موقف جلالة الملك الحسين ظلّ ثابتاً حيال متابعة عملية السلام في إطار مؤتمر دولي، مع بقاء الأبواب مفتوحة للمشاركين ولمن يرغب في الانضمام إلى المبادرة في مرحلة متأخرة.

لقد اقتنع جلالة الملك الحسين، بوجوب التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، في مسألة المتطلبات والشروط المتعلقة برغبات الفلسطينيين

ومصالحهم في فلسطين المحتلة عام 1948 من ناحية، وتلك المتعلقة بالفلسطينيين تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية أخرى، في إطار مسؤولية المنظمة التي يجب التعامل معها، على قاعدة أنه لا تتوفر في الأفق حلول شاملة للقضية، ومن هنا، فإنّ الحل الجزئي لن يكون أمراً سهلاً، ويتطلب نجاح هذه المحاولة المشتركة لتحقيق وحدة كونفدرالية بين الأردن وفلسطين، تكييف سلوك كل من الطرفين.

لذا، فإنّ تصرفات أعضاء الوفد المشترك، والزعماء الأردنيين والفلسطينيين، سوف تلتزم التعاون التام بينهم، وقد كان الأردن مستعد للموافقة على مثل هذا التعاون، إذا التزمت منظمة التحرير بإطاره، كما كان الملك حسين مستعداً لإصدار مذكرة لتوضيح الموقف الأردني وإجراء أيّ تغييرات لازمة، للتأكيد على مبدأ التزام الأردن بذلك، حسبما سبق وذكرت.

لقد وصلت مفاوضات المتابعة إلى طريق مسدود حول قضيتين رئيسيتين:

القضية الأولى: تتعلق بتشكيل الوفد الذي سوف يحضر المؤتمر الدولي للسلام[1]. لقد فضّل الأردن تشكيل وفداً أردنياً فلسطينياً لحضور المؤتمر الدولي

[1] يجب التوضيح بأنّ الخطوة الأولى لمبادرة الملك حسين نحو – الوفد الأردني الفلسطيني المشترك – لها فاعلية محدودة في الاشتراك بمباحثات تمهيدية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويجب التنويه أنّ الأعضاء المشاركين في المباحثات التمهيدية، لن يشاركوا في المؤتمر الدولي للسلام، لأنّ هذا الوفد سيتم اختياره فيما بعد.

مع دول عربية أخرى يتم دعوتها، بحيث تحضر المؤتمر كوفود مستقلة. وكانت المنظمة من جانب آخر تخشى معارضة سوريا لتشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك مستقل، لذلك فضّلت أن يكون وفداً عربياً يشمل اشتراك الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأيّ دولة عربية أخرى تريد حضور المؤتمر.

القضية الثانية: كانت تتعلق بالإطار الزمني لتطبيق حق تقرير المصير الفلسطيني. لقد أزيلت العقبة في أثناء المباحثات الصريحة بين جلالة الملك الحسين وياسر عرفات إبّان اجتماعهما في عمان في 11 شباط 1985، حيث قدّم جلالة الملك صيغة جديدة باللغة الإنجليزية، تنص في تعديلها على ما يلي:

بند (2): حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني: سوف يمارس الفلسطينيون حقّهم الثابت في تقرير المصير، عندما يستطيع الأردنيون والفلسطينيون عمل ذلك من خلال صيغة تشكيل الدولة الكونفدرالية المقترحة للأردن وفلسطين. وفيما يتعلق بالبند رقم (5) الذي يشير إلى تشكيل وفد مشترك إلى مؤتمر دولي، فقد أضيفت جملة جديدة، تتحدث عن وفد مشترك، وليس وفداً أردنياً فلسطينياً أو وفداً عربياً مشتركاً[1]. وافق ياسر عرفات على هذا التعديل، الأمر

[1] خالد الحسن، الاتفاق الأردني الفلسطيني، في وصف توضيحات أكثر لبعض القضايا، ثم استفسر أبو عمار عن معنى العبارة "سوف يمارس الشعب الفلسطيني حقّه الثابت في تقرير المصير عندما يستطيع الأردنيون والفلسطينيون عمل ذلك، أجاب الملك حسين: عندما يستطيع الأردنيون والفلسطينيون تحقيق الانسحاب الإسرائيلي، ووافق أبو عمار على هذا التفسير، وأجاب الملك حسين أنّ الوفد الأردني الفلسطيني

الذي أظهر اتفاق الحسين وعرفات النهائي، بفعل التفاهم المشترك، وعرف هذا الاتفاق بـ (اتفاقية 11 شباط لعام 1985).

يعني وفداً عربياً، والذي يمكن أن يشمل من يريد الاشتراك في المؤتمر الدولي، وقال أبو عمار إنّه يفهم ذلك. وتقرّر أن يبعث أبو عمار برسالة إلى الملك حسين، توضح تفسير الملك المتعلق بالجملة الأولى من النقطة الثانية، وأيضاً الفهم الفلسطيني المتعلق بالوفد المشترك. وأرسل أبو عمار رسالة موقعة إلى جلالة الملك الحسين".

الفصل الخامس

إتفاقية البحث عن السلام

رؤية تاريخية

في عام 1985، تمّ التوقيع على وثيقة عرفت باتفاقية "11" شباط بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية. في ذلك الوقت، رأى عدد من المعلّقين والمحلّلين في هذه الاتفاقية تطوراً هاماً في سياسات الشرق الأوسط[1] ونظرا لتحسن العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، فقد اعتقد كثير من المراقبين أنّ الاتفاقية بمثابة اختراق جوهري في السياسة العربية، وطريقاً نحو مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، إذ طالبت الاتفاقية بانسحاب إسرائيل الكامل من المناطق التي احتلتها في عام 1967 مقابل سلام شامل، وبحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وذلك استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، كما دعت أيضاً إلى حل القضية الفلسطينية بجميع أبعادها. وعلى هذه الأسس، ستجري مفاوضات السلام خلال عقد مؤتمر دولي تشارك فيه الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن الدولي، وجميع الأطراف المشاركة في النزاع، من ضمنها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في وفد مشترك[2].

---

1 روبرت نيومان "خطوة أمريكا التالية" السياسة الخارجية عدد 59 (صيف 1985): ص106.

2 خالد الحسن: " الاتفاق الأردني الفلسطيني"، عمان – الأردن، دار الجليل 1985، ص7.

هناك أهمية سياسية لمفاوضات11 شباط وما نتج عنها من اتفاقية، وذلك لأسباب عدة أهمها: أنّ الاتفاقية قد أبرزت المحاولة الجادة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، ليس فقط على مستوى تحسين العلاقات مع منظمة التحرير، وإنما بتوفير الآلية المناسبة التي تمكن من المشاركة في المفاوضات لحل النزاع العربي الإسرائيلي.

ويأتي تحسين العلاقة مع المنظمة لاعتبارات على درجة من الأهمية، تتمثل في أنّ نسبة من السكان في الأردن من أصل فلسطيني، بالإضافة إلى أنّ نسبة من هؤلاء يعيشون في مخيمات اللاجئين، مهد الحركة الوطنية الفلسطينية ومركز تكوين كوادر المنظمة الفاعلة.

وعلى الصعيد السياسي، فإنّ المفاوضات مع المنظمة وما نتج عنها من اتفاقية، سوف تتيح للأردن إمكانية السعي النشط لتحقيق حل شامل للنزاع العربي الإسرائيلي، فالأردن له قدرة محدودة على إجراء مفاوضات عامة بالإنابة عن الفلسطينيين، وذلك جرّاء قرار القمة العربية في الرباط عام 1974، الذي نصّ على اعتبار أنّ المنظمة هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وبموجب هذا القرار، لم يستطع الأردن أخذ زمام المبادرة للتفاوض عن حقوق الفلسطينيين، على الرغم من النسبة العالية من الشعب الفلسطيني التي تعيش على أرضه.

ويمكن القول إنّ اتفاقية 11 شباط 1985، يعد بحق الخطوة الأولى لعملية سوف تؤدي في النهاية إلى وضع حد للنزاع العربي الإسرائيلي، وقد كان هذا الأمر سياسة هامة تعكس حرص الحكومة الأردنية على تمكين المنظمة من إدارة شؤون القضية الفلسطينية، وتولّي التفاوض باسم الفلسطينيين لإثبات هويتهم الوطنية والقومية، ولإدارة شؤون التفاوض مع الجانب الإسرائيلي. ومن جانب آخر فقد عمد الأردن بذلك إلى إعادة توجيه أنظار العالم إلى القضية الفلسطينية، بعد تولي الفلسطينيون زمام مسؤولياتهم التاريخية، كما عمد إلى إعادة ترتيب البيت الأردني، وتوجيه طاقاته السياسية، ومصادره الاقتصادية، نحو بناء البلد و تطويره على كافة الأصعدة.

وعندما تساءل كثير من المحللين وصانعي القرار السياسي عن أسباب فشل اتفاقية 11 شباط، رأى بعضهم، مثل آرتر داي[1] أنه من المفيد إعادة النظر في المفاوضات التي نجم عنها الاتفاقية، لتفسير أسباب هذا الفشل. ولكن أحداً لم يحاول دراسة الظروف المحيطة بالمفاوضات أو حتى المفاوضات ذاتها، ولم يحاول أحد دراسة أو تحليل المواقف التفاوضية، سواء ما اتصل منها بالأردن أم بمنظمة التحرير، كما لم يقم أحد بفحص المحتوى التاريخي لهذا الميثاق، الذي سعى الأردنيون والفلسطينيون بموجبه إلى حل عدد من المشاكل المعقدة والمستعصية لأسباب كثيرة أهمها :

[1] آرثر داي: الضفة الغربية/ الضفة الشرقية (نيويورك للعلاقات الخارجية)، نيويورك 1986.

أنّ المفاوضات كانت تجري من خلال قنوات عدة، ومن خلال أشخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، ما قد يحول دون الوصول إلى صانعي القرار الرئيسيين؛ وذلك لأن كثيراً من المفاوضات كان يتم بصورة شفوية، أو عبر وثائق مكتوبة باللغة العربية. ويظهر سؤال في غاية الأهمية، إن لم يكن هو الركيزة الأساسية التي يستند إليها هذا الكتاب. وهو لماذا دخل جلالة الملك الحسين المفاوضات التي تولّد عنها اتفاقية 11 شباط عام 1985 مع منظمة التحرير الفلسطينية؟

وفي هذا الصدد، يمكن القول إنّ الملك الحسين اعتمد مفاوضات 11 شباط نتيجة عملية طويلة من التغيرات في الأبعاد السياسية للعلاقة الأردنية الفلسطينية، بغية إعادة تحديد العلاقة، لتصل إلى حقائق جديدة بين عاميّ 1971 و 1985.

ولوجود ضغوط داخلية وإقليمية ودولية على جهود السلام الأردنية، فقد اتخذ الأردن قراره باعتماد مبادرة مشتركة مع المنظمة، ولعل طبيعة الوضع الداخلي في الأردن نظراً للتركيبة الاجتماعية فيه، أعطى النزاع العربي الإسرائيلي الأولوية في اهتمامات المملكة الأردنية، بحرصها الشديد على الأمن القومي.

الظروف الخارجية والعلاقات الدولية

إنّ دراسة السياسة العربية الخارجية واحدة من الحقول المهملة ضمن مجال الدراسات عن الدول النامية (العالم الثالث)[1] ولم يتوفر من الدراسات السياسية عن السياسات العربية الخارجية خلال سبعة عشر عاماً، إلّا القليل من الأعمال[2]. وكان الهيكل التحليلي لهذه الدراسات يعتمد التاريخ، والوصف، والعرض النفسي، ونظريات القوّة التقليدية، والاقتصاد السياسي، والتنظيم المحلي، وعمليات التطوير والتحديث، وعروض المؤسسات.

أما عملية صنع القرار، فلم تظهر إلّا حديثاً على أيدي مجموعة من الدارسين الذين قاموا بتشكيل هياكل جديدة للتحليل، يمكن أن توفر أدوات مفيدة لتحليل العوامل التي تؤثر على سلوك السياسة العربية الخارجية في العالم الحديث. ويركز كثير منها على العلاقة بين الظروف الخارجية وسلوك السياسة الخارجية[3].

---

[1] بهجت القرني وعلي هلال دسوقي "السياسات الخارجية للدول العربية"، كولورادو ويستفيو برس، 1984، ص9.

[2] المصدر السابق: انظر: دراسة السياسات العربية الخارجية 1965–1981 صفحة 9–10 بيانات عن مواضيع البحث.

[3] من أهم الأعمال التي ساعدت في إعداد الدراسة ما يلي:

1– صيغة أنظمة السياسة الخارجية: الظروف الدولية المعاصرة، الفصل الثالث في: فهم السياسة الخارجية، مدخل أنظمة السياسة الخارجية. تأليف: مايكل بريان وايت، دار الجار للنشر هانتس 1989.

2– كارل براون: السياسات العالمية والشرق الأوسط ، مطبعة جامعة برنستون – نيو جيرسي، 1984.

3– بهجت قرني وعلي هلال دسوقي: السياسات الخارجية للدول العربية، ويستفيو برس بولدر كولورادو 1984، على الأخص الفصل الثاني، النظام العالمي والسياسة الخارجية للدول العربية: أهمية النقود.

4– جيمس ورزناو: ما قبل النظريات، ونظريات السياسة الخارجية، الفصل السادس، جيمس روزناو، الدراسة العلمية للسياحة الخارجية، شركة نيكولاس للنشر، نيويورك، 1980.

يقوم هذا البحث على منهج فكري له دلالة هامة في بحث السياسة العربية الخارجية في إطار اتفاقية عام 1985، ويعتمد الظروف الخارجية للسياسة العربية الخارجية – الظروف الدولية أو العالمية لدى بعض الباحثين –، فالنظام العالمي هو "نموذج من التفاعلات بين العوامل الدولية التي تجري بموجب مجموعة من القوانين المعروفة"[1].

ويعبر جيمس روزناو عن تصوره للظروف بقوله: "في أسوأ الحالات، من المفترض أن تضم الظروف تشكيلة غير محدّدة من الأهداف والعوامل والمواقف التي يتعامل معها المجتمع المعني حسب خبراته السابقة، واستغلال المصادر الحالية.

وفي أحسن الحالات، أنّ تضم الظروف أهدافاً وعوامل ومواقف محدّدة، بحيث يكون لكل منها شخصية مميزة، تستطيع أن تكون حافزاً للعمل من طرف

5– ماريا باداكيس وهارفي ستار: إرادة الفرصة والدول الصغيرة، العلاقة بين الظروف والسياسة الخارجية، الفصل 20 من تشارلز هيرمان وتشارلي كيجلي جونيور.

6– علي هلال الدسوقي وبهجت القرني: كتاب تقييم وبرنامج للتحليل، الفصل الأول. بهجت قرني وعلي دسوقي ومشاركين، السياسات الخارجية للدول العربية، مطبعة وست فيو، بولدركولورادو 1984.

7– جيمس روزناو، الظروف الخارجية كمتغير في تحليل السياسة الخارجية، من: تحليل السياسات الخارجية، فنسنت ديفيز موريس اسيت، نيويورك 1972 فري برس، ص145.

8– طارق إسماعيل، العلاقات الدولية للشرق الأوسط المعاصر. دراسة في السياسة العالمية، مطبعة جامعة سيراكوز 1986.

9–كريستوفر فيراندس، صيغة أنظمة السياسة الخارجية، الظروف والبنيان، الفصل الرابع. مايكل كلاردك وبريان وايت، السياسة الخارجية، مدخل أنظمة السياسة الخارجية، مطبعة إدوارد اليجار انجلترا 1989.

[1] بهجت القرني وعلي الدسوقي، النظام العالمي والسياسات الخارجية العربية، الفصل الثاني. السياسات الخارجية للدول العربية، نيويورك 1972، وستفيوبرس بولدر كولورادو 1984، ص20.

المجتمع المعني[1]، أما طارق اسماعيل، فله موقفه ورؤيته للنظام العالمي، وتتضح في قوله بأنّ النظام العالمي هو "مطلق النظرة إلى جميع الأفعال والتفاعلات التي تجري على جميع المستويات، من المكونات الدقيقة لعمليات السياسة الخارجية، إلى الشخصية الكونية للأمم المتحدة"[2].

ويبين ديفيد ألين أنّ الظروف الخارجية لأيّ دولة في النظام، تشمل أساساً جميع الدول الأخرى فيه، إمّا بصورة فردية أو بتشكيلة من التجمعات[3]. ويضيف ألين قائلا "لا يوجد مثل هذه الظروف الخارجية الهادفة التي يمكن ربطها بصورة مجردة في نظام السياسة الخارجية"[4]، ويرى أنّ كل دولة في النظام العالمي، لها ظروفها الدولية المميزة بفضل موقعها الجغرافي الخاص، وبفضل مكوناتها البشرية والمادية[5].

مفهوم النظام المخترق

وفي مجال التغير في الظروف الدولية المعاصرة، يقول ديفيد ألين "أصبحت بنية القوى الكونية متشعبة، لدرجة أنّه هناك وجود لهياكل السلطة، بقدر وجود القضايا"[6].

---

[1] جيمس روزناو، الظروف الخارجية كمتغير في تحليل السياسة الخارجية، فنسنت ديفيز وموريس إيست، تحليل السياسة الخارجية، نيويورك 1972، ص145.

[2] طارق إسماعيل، العلاقات الدولية للشرق الأوسط المعاصر، مطبعة جامعة سيراكوز 1989، ص5.

[3] ديفيد ألن، صيغة أنظمة السياسة الخارجية، الظرف الدولي المعاصر في فهم السياسة الخارجية. مايكل كلارك وبريان وايت، مدخل أنظمة السياسة الخارجية، دار إدوارد أليجار للنشر.

[4] المصدر السابق، ص64.

[5] المصدر السابق، ص64.

[6] المصدر السابق، ص69.

وبإدراك أهمية فكرة الظروف الخارجية لشرح السياسة الخارجية العربية، تظهر أهمية الفكرة الثابتة، وهي "النظام المخترق"، حيث يقول كارل براون "إنّ النظام السياسي المخترق، هو النظام الذي لم يتم احتواؤه من المتحدّي الخارجي، ولم يتم تحريره من محاولات ضمّه من المحتوى الخارجي. لذا، فإنّ المجتمع المخترق، يعيش في مواجهة مستمرة مع نظام سياسي خارجي قوي. كما يمكن قياس درجة الاختراق، بمدى تأثير الاختراقات في السياسات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية وتناقضاتها، لذا، فإنّه لا يمكن تفسير سياسات مجتمع مخترق كلياً بدقة، حتى على المستوى المحلي، دون الإشارة إلى تأثير قوى النظام الخارجي الضاغطة"[1].

وفق هذه الرؤية، خرج براون في عرضه الشيق والماهر بنتيجة مفادها أنّ الشرق الأوسط كان نظاماً مخترقاً كلياً منذ القرن التاسع عشر. كما أشار إلى أنّ الاختراق لا يزال عاملاً مهماً في الظروف الدولية المعاصرة للسيطرة والاحتواء، ولا يقتصر فقط على الدول الناشئة أو الضعيفة، وإنما يتعداها إلى الدول القوية أو الكبرى بشكل أو بآخر.

---

[1] كارل براون، السياسات العالمية والشرق الأوسط، نيوجرسي، مطبعة جامعة برنستون 1984. ص5.

ويأتي عدم رؤية بعض الدول لمواطن الاختراق، بسبب عجز حكومات هذه الدول عن مراقبة تدّفق المعلومات والأفكار من خارج الحدود التي تشير إلى مناطق سلطتهم[1].

ولا شك في أنّ الظروف الخارجية، المحيطة والدولية، والعلاقات الدولية، وصراع القوى الخارجية الرامية إلى الاختراق بغية الاحتواء والسيطرة، تؤثر بصورة ملموسة وأكيدة على الأردن، وتبدو في أنماط السلوك، وردود الفعل، والتفاعلات المحلية والخارجية، في إطار النظام العالمي. لذا، فإنّ فكرة النظام المخترق، تشير إلى أنّه لا يمكن تفسير سلوك السياسة الخارجية، دون فحص مدى تأثير النفوذ الخارجي، أو اختراق القوى الخارجية.

إنّ نموذج فكرة الاختراق، هو عدم وضوح الحدود المحلية والوطنية والإقليمية والدولية للسياسة، ولا بد من الإشارة إلى ملاحظة هامة في البحث، ألا وهي مستويات التحليل، فهناك إجماع عام – فيما يتعلق بالأعمال التي تم دراستها– على وجود ترابط بين مختلف مستويات التحليل التي اعتمدت على أهمية منطقة البحث، وقد أشار ولبور إلى فائدة استعمال المستويات التنازلية للتحليل "حيث أنه للتعامل الفعّال مع أيّ نظام، يجب بالضرورة الانتقال إلى مستويات

[1] صيغة الأنظمة السياسة الخارجية: الظرف الدولي المعاصر، فهم السياسة الخارجية: مدخل أنظمة السياسة الخارجية، ص61.

التحليل من مستوى لآخر صعوداً وهبوطاً، دون فقد متابعة تفاعلات الوحدات في كل مستوى معين جرى فحصه[1].

وأيّد ديفيد ألين فكرة تبادل المستويات في التحليل، في محاولة منه لفهم سلوك السياسة الخارجية حيث قال: "يمكننا التعرف على العوامل المتعدّدة التي تعمل صعوداً أو هبوطاً على صعيد الدولة التي تخضع لتحليل السياسة الخارجية. وبما أنّ الدولة تبقى محط اهتمامنا، فإنّ العوالم الأخرى تصبح مهمة، ليس فقط لذاتها، ولكن لمدى تأثير مسارها ونفوذها على الحكومات[2]. كما يجب ألّا تخضع مستويات التحليل للتأثر بمستويات التحليل المحلية أو الإقليمية أو العالمية.

الظروف ومستويات التحليل السياسي

وفي هذا الإطار، فقد جمع ماريا بابا داكيس وهرفي ستار، في مجال فحص العلاقة بين الظروف والسياسة الخارجية، عدة أعمال لتشكيل هيكل نموذجي يتصف بأفكار أكثر للمستويات، وكانت كالتالي: لقد أضاف سنجر في كتابه "مستويات التحليل" ورزناو في كتابه "ما قبل النظرية" لمسة إلى الأفكار المجردة عن الوسط والظروف، فالتنوع الفردي والحكومي والاجتماعي

---

[1] ولبور شرام، تطور الاتصالات وعملية التطور. لوسيان باي، الاتصالات والتطور السياسي، مطبعة برنستون 1963، ص31.

[2] ديفيد ألن، صيغة الأنظمة السياسة الخارجية، الظرف الدولي المعاصر.

والنظامي، يتضمن مجموعة فريدة من مستويات الظروف تندرج تصاعدياً، فكل مستوى أكثر شمولية من المستوى السابق له، و يأتي هذا التصاعد وفق رؤية سنجر ورزناو التي تشير إلى أنّ الظروف الأكثر اتساعاً وشمولية من البنيان الذي تجّزأ إلى وحدات صغيرة، أو إلى مستويات جزئية أقل من مستويات الظروف.

الفصل السادس

دوافع اتفاقية 11 شباط 1985

لكشف الأسباب الفاعلة في توجّه الملك حسين نحو إجراء المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، لا بد من الإجابة عن السؤال الذي يتردّد صداه في أذهاننا، وهو:"لماذا توجّه الملك حسين نحو المفاوضات التي تكلّلت باتفاقية الحادي عشر من شهر شباط عام 1985"؟ وللإجابة عن هذا السؤال، لا بدّ من تقصّي العوامل التي أدّت إلى الاتفاقية، سواء على الساحة الإقليمية أم الدولية، وتتضح في:

1- السياق التاريخي

2- العوامل الخارجية

3- العوامل الإقليمية

4- العوامل الداخلية

أولا: السياق التاريخي

كانت فلسطين – بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى – محط أنظار الحركة الصهيونية العالمية، وضمن نفوذ الاستعمار البريطاني الذي منح اليهود حقّ إقامة دولة على أرض فلسطين، وفي المقابل، فإنّ زعماء الثورة العربية، كانوا يناضلون لتحقيق مشروع مملكة عربية متّحدة، ومن ضمنها فلسطين. ولكن لم يتحقق هذا المشروع لسياسة الانتداب، التي اتّبعت من قبل عصبة الأمم، على

فلسطين وشرق الأردن وفلسطين، بأن تكون هذه الدول تحت السيادة الإدارية والعسكرية البريطانية والفرنسية. وفي عام 1921، أنشأ الملك عبدالله إمارة شرق الأردن، إثر اتفاقّه مع بريطانيا، وشكّل حكومة وطنية، كما فرض القانون والنظام في أراضي شرقي نهر الأردن. كانت استراتيجية الملك عبدالله استخدام شرق الأردن كقاعدة لإعادة توحيد الهلال الخصيب، ولم تكن في نيّته أن يظل الأردن بلداً يعتمد على المساعدة الخارجية الأجنبية، ولا أن تظل قاعدته السكانية والإقليمية غير ملائمة لتلبية متطلبات الاكتفاء الذاتي، وما قبوله بالمساعدات، إلّا لأنّ الأردن محدود في موارده الطبيعية والمائية، لذا، فإنّ الوسط السياسي، تمّ وفق ظروف المرحلة ومتطلباتها. ولكن، حالت الأحداث الخارجية دون تحقيق الملك عبدالله هدفه، وكان على الأردن كدولة مستقلة أن تتناسق أهداف سياسته الخارجية والداخلية وفق تشكيله الجغرافي ومتطلبات الأمن الوطني.

وعلى الرغم من أنّ الأحوال السائدة عام 1920 كانت مناسبة لمملكة عربية متّحدة، بحيث تكون وفق التأييد الشعبي، وفي إطار شبكة إدارية منظمة، ونمو اقتصادي، وديمومة جغرافية، وقيادة موّحدة تحت النظام الهاشمي، إلّا أنّ معطيات الظروف في العقدين التاليين، خاصة حقبة الأربعينيات، أفرزت أمراً واقعاً، فكثير من البلاد العربية نالت استقلالها، وأقامت مؤسسات إدارية فيها.

لقد كان إنشاء الدول المستقلة والمؤسسات الإدارية والحكومية سبباً في إبراز قيادة وطنية جديدة، ذات مصالح مكتسبة، وطابع مستقل يرسّخ القيادة الوطنية

لكل قطر، وعملت هذه القيادات على الحفاظ على مكتسباتها، وعزّزت الأمر الواقع، والمراكز الشخصية لها. كما اهتمت القيادات العربية في الخمسينيات بالتطور الوطني، وبالتعامل والتفاعل مع ميراث الحكم الاستعماري، لذا، لم يكن هناك وقت كاف للاهتمام بالشؤون الفلسطينية.

وعلى أيّ حال، فقد وجدت علاقة خاصة بين فلسطين والأردن منذ عام 1921، وانعكست استمرارية سياسة الأردن في حماية فلسطين والفلسطينيين وحل مشكلة فلسطين، من خلال النضال لحماية أمن الأردن الوطني. ومع توحيد ضفتيّ نهر الأردن الشرقية والغربية في عام 1950، واصل الملك حسين منذ عام 1953، في اتباع سياسة زيادة الاندماج الوطني والتطور الداخلي، أبعد مما تمّ تحقيقه وفق تصورات الملك عبدالله. وقد انتهت تجربة الوحدة الإقليمية الأردنية الفلسطينية عملياً، والتي دامت سبعة عشر عاماً، في عام 1967 باحتلال إسرائيل الضفة الغربية.

وقد سعى جلالة الملك الحسين حتى عام 1985، إلى إعادة تأسيس علاقة أردنية فلسطينية مشتركة عبر محاولات متعدّدة، أهمها جهود جلالة الملك الحسين الجدّية لتطوير إطار من التعاون والتفاهم فيما يخص مستقبل الأردن والفلسطينيين، ومثال ذلك اقتراح الملك قيام مملكة عربية متّحدة[1]. وقد شملت خطة عام 1972 نظرياً سلسلة من الأهداف الاستراتيجية، وهيكلاً لعلاقة أردنية فلسطينية مشتركة لحل مشكلة فلسطين. كما دعت الخطّة إلى خلق

[1] أنظر الملاحق، نص المملكة العربية المتحدة لعام 1972.

مملكة عربية متحدة، تعيد إحياء العلاقة الخاصة بين الأردن وفلسطين (الضفة الغربية) التي كانت موجودة قبل عام 1967، وكان يمكن لموافقة منظمة التحرير الفلسطينية على الخطّة أن تمنح الملك حسين تفويضاً تاماً للتفاوض مع الولايات المتحدة من أجل عودة الأراضي المحتلة، على أساس قرار الأمم المتحدة رقم (242) وبنوده السرّية.

فالتنظيم التأسيسي وفصل السلطات الذي وضع في ميثاق الاقتراح، يشكّلان أيضاً قاعدة وهيكلاً لوضع المناطق الفلسطينية التي ستعود للأردن، وقد كان هذا أمراً مهمّاً للقوى الدولية وإسرائيل، وفيها كذلك ما يخص العلاقات الفلسطينية الأردنية في المملكة العربية المتحدة. بالإضافة إلى أنّه سيبني موقفاً مشتركاً، إزاء مطالب إسرائيل الرامية إلى الاحتفاظ بالضفة الغربية وقطاع غزة على الصعيد العربي.

وتنصّ العلاقة المقترحة على الحكم الذاتي الفلسطيني وحق تقرير المصير في إطار البنيان الشامل للمملكة العربية المتحدة، ويبدو واضحاً أنّ إنشاء المملكة العربية المتحدة بين الأردن وفلسطين كانت على رأس سلّم أولويات الملك حسين. وفي ضوء هذه العلاقة، كان سيتم توجيه الاقتصاد الوطني نحو الاكتفاء الذاتي، والتحديث الاقتصادي، والتطور والازدهار، وكانت ستوفر المملكة العربية المتحدة استمرارية العلاقة الأردنية الفلسطينية، التي كانت قائمة قبل عام 1948، والتي تكلّلت بالوحدة عام 1950، ولكن موقف منظمة

التحرير ودول أعضاء مجلس الجامعة العربية، وبالأخص سوريا ومصر، حال دون تنفيذ اقتراح الأردن.

غير أنّ هذه المحاولة بعناصرها الأساسية لم تفتر، وستعود للظهور عبر مفاوضات بين الأردن ومنظمة التحرير، لتحديد علاقة مقبولة ومشتركة، كان أهمها عام 1977، إذ كاد الملك حسين أن يشارك في مفاوضات جوهرية، عندما لاحت فرصة لإقامة علاقة فلسطينية أردنية على أسسّ عناصر اقتراح المملكة العربية المتحدة عام 1972، في ضوء عقد مؤتمر جنيف المتوقع للسلام، وفي إطار الظروف الدولية الملائمة والمشجّعة على حل وسط، خاصة من قبل مصر وسوريا. فقد دعت مصر إلى علاقة كونفدرالية بين فلسطين والأردن عندما لاحت إمكانية تسوية شاملة لقضية فلسطين، ولعلاقات إسرائيل بالدول المجاورة، أمّا سوريا، فكان لها تصوّرات من الحكم الذاتي، ولكن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية واتفاقية كامب ديفيد، وضعتا حدّاً لمبادرة جنيف.

وفي عام 1982، وتجاوباً مع خطّة ريغان للسلام، دعا جلالة الملك الحسين منظمة التحرير الفلسطينية لتشكيل اتحاد أردني فلسطيني مشترك، وفقاً لشروط مشابهة لمبادرة الملك حسين السياسية عام 1972[1].

[1] عدنان أبو عودة، المستشار السياسي للملك حسين، في مقابلة شخصية في 15 تموز 1985.

لقد أكّدت خطّة ريغان للسلام[1]، من حيث المضمون، على المبادئ الأساسية الأمريكية والدولية، لتصبح جوهر تسوية سلمية إقليمية، بالإضافة إلى كونها اقتراحاً للسلام. ويبدو أنّها تؤيّد اتفاقية السلام التي تخيّلها جلالة الملك الحسين، وشملت:

1- مبادلة الأرض مقابل السلام.
2- تطبيق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (242) بموجب "التفاهم السري" الذي جرى التفاوض عليه عام 1967.
3- حكومة فلسطينية بالاشتراك مع الأردن في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعود أصل التغيير في العلاقة الخاصة بين الأردن وفلسطين إلى القرار التاريخي الذي اتخذته الجامعة العربية عام 1974 من مؤتمر الرباط في المغرب، حيث اعترفت الجامعة العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثّلاً وحيداً للشعب الفلسطيني.

كما أعيد تأكيد موقف الجامعة العربية في عام 1982 على شكل الخطّة العربية للسلام، والتي جدّدت تأييدها لدولة فلسطينية مستقلة، تحت سيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وقد ساعد هذا العمل على تقويض جهود الملك حسين لحل المشكلة الفلسطينية واسترجاع الأراضي التي احتلت عام 1967، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة رقم (242 و 338) ومبدأ عودة " الأرض مقابل السلام".

[1] أنظر الملاحق، نص اقتراح ريغان للسلام.

ورغم كل ذلك، وفي ظل التغييرات في الضفة الغربية، فإنّ الأردن لم يتوانى عن تقديم إمكاناته لتنمية الضفة الغربية، حتى تستطيع الصمود في وجه الاحتلال[1]. و كان الأردن يعمل منذ أمد على تعزيز العلاقة الأردنية الفلسطينية، التي كانت موجودة قبل حرب عام 1967، فقد عمل تحسين الظروف في الضفة الغربية، على توفير الخدمات المالية والتعليمية والاجتماعية وأيضاً رواتب الموظفين المدنيين، وتمّ تنظيم هذه الإجراءات دون تدخّل من السلطات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وعلى أيّ حال، فقد كان انغماس الفلسطينيين السياسي في الضفة الغربية، سبباً حال دون إحراز الملك تأييد الفلسطينيين لنظام فيدرالي، في حالة عودة الأراضي المحتلة إلى السيادة العربية.

وقد أدّت راديكالية الشباب والولاء للمنظمة، التي تسارعت في السبعينيات، إلى ظهور اعتقاد متزايد، في أنّ الدولة الفلسطينية المستقلة هي القادرة فقط على حماية المصالح الوطنية والأماني الوطنية للشعب الفلسطيني. وكلّما زادت حوادث العنف ضدّهم، وكلّما ساءت الأحوال الاقتصادية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، كلّما ازداد نمو التأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية، ما رسّخ فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وكان الأردن يخشى أن يؤدّي بدوره فشل عقد مؤتمر دولي للسلام، والتفاوض من أجل حل نهائي للنزاع العربي الإسرائيلي على قاعدة قرار الأمم المتحدة رقم (242)، إلى خلق وضع متفجر في الأراضي المحتلة، ينتج عنه نشوب عنف لا يمكن السيطرة عليه.

[1] من مقابلة مع أنور الخطيب، محافظ القدس، الذي عزلته إسرائيل. 17 آب 1988.

ثانياً: العوامل الخارجية

1. سياسة الاحتواء والإجماع الاستراتيجي:

لا شك في أنّ تركيب القوى داخل النظام الدولي، وتورّط القوى العظمى في شؤون الشرق الأوسط، هي عوامل هامة، ولها استمرارية التأثير على تشكيل السياسة الخارجية لكثير من دول العالم، خاصة الدول النامية، ومنها الأردن.

ومن يتمعن في خريطة الشرق الأوسط، سيجد أنّ كثيراً من المتغيّرات الإقليمية والسياسية، كانت بفعل قوى خارجية. ومثال ذلك، فإنّ الإمبراطورية العثمانية، التي تحلّلت أركانها ودعائمها، أعيد بناؤها وترتيبها وفق رؤية القوى الخارجية ومصالحها، ولم تغب المنطقة العربية عن هذه الرؤى، فقضية فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي، كانا من صنع هذه القوى التي أصبغت القضية الفلسطينية منذ بدايتها بالصبغة العالمية أو الدولية.

وقد فجّر التدخل الدولي في شؤون الشرق الأوسط وسياساته، عدم الاستقرار الذي ارتبط بأعمال العنف والانقلابات العسكرية في حقبة الخمسينيات والستينيات، في صور صراع القوى داخل الدول العربية حول الاستقلال الوطني، والمذهبية السياسية، والأنظمة الاقتصادية والسياسية، وحول التحالفات مع قطبيّ القوى الدولية، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وكان لهذه القوى نفوذ على تشكيل السياسات المحلية والإقليمية في الشرق الأوسط، وعلى العلاقات بين الدول العربية، خاصة في الخمسينيات

والستينيات، حيث توزّعت الدول العربية إلى تحالفات متعادية مع معسكر ضد آخر[1].

شهدت التحالفات صراعاً دموياً في بعض الأحيان. وبعد تحوّل مصر نحو المعسكر الغربي بعد طرد الخبراء السوفيات عام 1972، وإثر اتفاقية كامب ديفيد، وخلال السبعينيات والثمانينيات، طوّرت بعض الدول العربية، خاصة بعض دول المواجهة، مواقفها في ظل أنظمة مرنة في توجهاتها واستجاباتها للدول الغربية، بتقديم التنازلات، وذلك بغية الحصول على مساعدات مالية وعسكرية، ودعم فني واستثمار وغير ذلك، لذا، كانت سياسة هذه الدول الخارجية مرنة إلى حد الارتباط بالسياسة الأمريكية الخارجية، خاصة في ظل إدارة ريغان التي عزمت على تنفيذ استراتيجية جديدة لسياستها الخارجية في المنطقة، وقد عرفت الخطّة "بالإجماع الاستراتيجي"، وعملت إدارة ريغان لأجل تطبيقها على إعادة تشكيل التهديدات الملموسة والأولويات والمواقف في الشرق الأوسط.

أمّا الاتحاد السوفياتي، الذي كان لا يزال على رأس قائمة الدول المهدّدة للمنطقة، ولتطويقه والدول التي تدور في فلكه، فقد أقامت الولايات المتحدة تحالفاً مع إسرائيل والدول العربية المؤيدة لها (مصر، المملكة العربية

[1] الدول العربية التي تحالفت بصفة عامة مع المعسكر الغربي، وتضم: دول الخليج، المملكة العربية السعودية، الأردن، لبنان، والعراق حتى عام 1957. الدول العربية التي تحالفت بصفة عامة مع الاتحاد السوفياتي وتضم: سوريا، مصر (حتى عام 1970)، ليبيا، العراق واليمن الجنوبية. أنظر: طارق إسماعيل، العلاقات الدولية للشرق الأوسط المعاصر، سيراكوز نيويورك، مطبعة جامعة سيراكوز 1986، ص(41-96).

السعودية، ودول الخليج)، لتصدّ توسّع النفوذ السوفياتي وتدخّله في المنطقة، وكان ذلك بمثابة العودة إلى حلف بغداد الفاشل عام 1955.

وبموجب خطّة ريغان "الإجماع الاستراتيجي"، ينبغي تقليل أهمية قضية فلسطين غير المحلولة، وكذلك قضية الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل، واعتبارها ثانوية، في ضوء استراتيجية الولايات المتحدة للمنطقة.

ولتطويق الاتحاد السوفياتي أيضاً، فقد مارست إدارة الولايات المتحدة دبلوماسية مكوكية مكثّفة، وذلك في محاولة لإقناع الدول العربية بأنّ التهديد الحقيقي لأمنهم الوطني، يأتي من قبل الاتحاد السوفياتي، وقد أظهرت حقائق الشرق الأوسط، عدم إمكانية تطبيق خطّة "الإجماع الاستراتيجي"، فالأنظمة العربية، خاصة الأردن، فنّدت تصوّر الإدارة الأمريكية عن الخطر الرئيسي لاستقرار المنطقة، وأيّدت هذه الرؤية حرب لبنان عام 1982، إذ سجلت بصورة واضحة، الحقيقة في أنّ النزاع العربي الإسرائيلي القائم ومشكلة فلسطين، كانا ولا يزالان، هما القضية الرئيسية والمصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة.

إنّ التشكيل لسياسات القوّة والنفوذ، التي تمتد من المجال الدولي للسياسات الإقليمية الشرق أوسطية، هو أمر ملائم لنشاط الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أيضاً. وفي عام 1982، أظهر الاتحاد السوفياتي بوضوح أنّ له مصالح في المنطقة، لذا، فلن يكتب النجاح لأيّ مؤتمر أو برنامج للسلام،

دون اشتراك الاتحاد السوفياتي، وفي ضوء ذلك، استمر الاتحاد السوفياتي في لعب دور في سياسات الشرق الأوسط منذ عام 1948[1]، عندما اعترف بدولة إسرائيل المستقلة.

ومن جهة أخرى، فقد طوّر الاتحاد السوفياتي علاقات وثيقة مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع سوريا ودول عربية أخرى، وكانت علاقة السوفييت الوثيقة مع سوريا، المشارك الرئيسي في النزاع العربي الإسرائيلي كدولة مواجهة، ومع منظمة التحرير الفلسطينية كممثّل وحيد للشعب الفلسطيني، قد ضمنت للاتحاد السوفياتي دوراً في المنطقة، وكذلك في أيّ تسوية نهائية للنزاع العربي الإسرائيلي.

لقد كانت مبادرة ريغان للسلام مصمّمة لحرمان الاتحاد السوفياتي من دوره في عملية السلام، لذا قام الاتحاد السوفياتي برفضها، كما رفضتها سوريا لعدم وجود أيّ بند يشير إلى اشتراك سوري أو إعادة الأراضي السورية التي ضمّتها إسرائيل عام 1981، ومن الواضح أنّ القوّتين الأعظم لهما سياسات استراتيجية متوازية في المنطقة، فكلاهما يسعى لبسط نفوذه وسلطته على المنطقة، بحكم مركزها الاستراتيجي في النظام الدولي، وكلاهما يسعى إلى زيادة مصالحه، وتقويّة مراكز الدول، والأطراف المتعاونة مع كل منهما.

[1] لقد كان الاتحاد السوفياتي، بحكم كونه عضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مشتركاً في مشكلة فلسطين قبل عام 1948، حيث شارك في القرارات والاقتراحات الخاصة بحل المشكلة.

على قاعدة هذه الحقائق، يجب على الأردن أن يأخذها في الحسبان عند رسم سياسته الخارجية المتعلقة بأيّ قرار أو عمل سيعتمده، وعلى ضوء التطورات بين عامي 1980و 1983، فقد اتضح لكلا النظامين الدوليين، خاصة بعد إخفاق خطّة ريغان للسلام، أنه لا يمكن تحقيق برنامج ناجح للسلام في الشرق الأوسط، دون اتفاق ينال قبول الدولتين العظميين، أو تحت رعايتهما، وهذه سياسة جلالة الملك الحسين التي كانت تعبيراً قوياً لأيّ مؤتمر دولي، أو برنامج سلام تحت رعاية الأمم المتحدة.

2. علاقة الولايات المتحدة وإسرائيل

لا شك أنّه من أقوى العوامل المؤثرة على سياسة الأردن، هي العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وموقف السياسة الخارجية الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، فمنذ عام 1963، اتخذت الإدارات الأمريكية التزاماً علنياً بحماية أمن إسرائيل، وفي ظل هذه الحقيقة القائمة، تدرك النخبة من رجال السياسة الخارجية في الأردن، أنّ الولايات المتحدة هي الطرف الوحيد القادر على ممارسة النفوذ على إسرائيل، لتطبيق قرار الأمم المتحدة رقم (242) وعقد مؤتمر دولي[1]. كما تدرك تلك النخبة، أنّ الولايات المتحدة، تعتقد أنّ تأخير الحل السلمي للنزاع العربي الإسرائيلي، سوف يؤدّي إلى زيادة التوتر في المنطقة، مع احتمال الحرب والعنف وعدم الاستقرار، وهذا بدوره سوف يكون مصيرياً بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة، خاصة إذا استمرت الولايات المتحدة في تعزيز علاقاتها مع إسرائيل على شكل

[1] في مقابلة شخصية مع وليّ العهد آنذاك، الأمير حسن بن طلال، في 5 تموز 1984.

حليف استراتيجي[1]على حساب علاقاتها مع الدول العربية، عندها، فإنّ الأردن يخشى من فقدان الولايات المتحدة الرغبة في مواصلة البحث عن تسوية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي2. وبالنظر إلى الروابط العسكرية والاقتصادية والسياسية الوثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وجد الأردن في الثمانينيات، أنّه من الضروري تشكيل سياسة خارجية، لتجسير العلاقات بين الدول العربية، وتوسيع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وأطراف دولية أخرى، دون أن يشمل الأمن الوطني الأردني، وذلك خلافاً لما هو قائم من تهديد إسرائيل المستمر لأمن الأردن واستقراره.

3. الخطر الإسرائيلي والأمن الأردني

على صعيد التهديد الإسرائيلي للأمن الأردني، يرى صُنّاع قرار السياسة الخارجية الأردنية أنّ هذا التهديد يتضح في ثلاثة مظاهر:

أ- ميزان القوى.

ب- السياسة الخارجية الإسرائيلية.

ج- النشاطات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

---

[1] بالرغم من وجود علاقات وثيقة وتعاون لسنوات كثيرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، إلّا أنّه لم يعلن حتى عام 1981 عن تحالف استراتيجي بين البلدين. وقد شمل التعاون إنشاء نظام دفاع جوي مشترك، وتدريبات بحرية مشتركة في البحر الأبيض المتوسط، وتخزين إمدادات طبية أمريكية للدعم المتقدم في حالة الطوارئ، وتمّ جعل هذه الاتفاقية رسمية في عام 1983.

[2] من مقابلة مع حازم نسيبة، وزير دولة في الأردن، ووزير خارجية ومندوب الأردن في الأمم المتحدة. 23 تموز 1985.

أ- ميزان القوى: يشير ميزان القوى في الشرق الأوسط، إلى عدم فاعلية "الخيار العسكري" أو جدواه الاستراتيجية، كوسيلة لفرض تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي. كما أنّ مشاركة القوى العظمى حلفاءها في المنطقة في أيّ صراع، استبعد نهائياً حرباً شاملة يمكن أن تؤدي إلى مواجهة مباشرة بين القوتين العظميين، بالإضافة إلى أنّ الاتحاد السوفياتي لم ولن يقدّم دعماً استراتيجياً للدول العربية الحليفة، كما تقدّمه الولايات المتحدة لإسرائيل، فهو غير راغب في الدخول في نزاع مباشر مع الولايات المتحدة لأسباب داخلية، وأخرى خارجية متّصلة بالاتحاد السوفياتي واستقراره[1]، وذلك لأسباب كثيرة تتعلق بتفوق إسرائيل العسكري، خاصة في مجال التقنية العسكرية، والأسلحة المتطورة، والتعبئة، ودرجة استعداد قواتها، واحتياطها الأمني. فكل هذه مجتمعة، بالإضافة إلى عوامل أخرى، كانت سبباً في تخوّف الأردن من أعمال إسرائيل العسكرية ضد قوات منظمة التحرير في لبنان عام 1978 و1982، وضد فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة، وباتت هذه الأعمال العدوانية الإسرائيلية مصدر قلق وإزعاج للأردن، فالعنف والقلاقل في الضفة الغربية ولبنان، يمكن أن تستغل كذريعة لتدخل إسرائيلي في شؤون الأردن واحتلاله. ولم يتوقف مصدر الإزعاج على الأعمال المسلحة الإسرائيلية فحسب، وإنما تعدّاه إلى مواقف السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه قضايا أخرى من النزاع العربي الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، ظلّت إسرائيل تعارض بشدة اشتراك منظمة التحرير في مؤتمر دولي للسلام، تحضره الدول الأعضاء الخمس في مجلس الأمن الدولي، كما ترفض التفاوض مع المنظمة.

[1] من مقابلة مع نبيه شقم، مدير الدائرة السياسية، بتاريخ 15 كانون الثاني و 27 شباط 1990.

ومن الناحية التاريخية، كان اهتمام الأردن الرئيسي بالأمن الوطني هو حل النزاع العربي الإسرائيلي، وعلى كل حال، فإنّ قرارات الجامعة العربية بتسمية منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، جعلت من المستحيل على الأردن أن يدخل في مفاوضات سلام مع إسرائيل، أو مع أيّ طرف آخر حول قضية فلسطين، دون منظمة التحرير الفلسطينية[1]. وزيادة على ذلك، فقد كان لإصرار الاتحاد السوفياتي، على وجوب مشاركته في اتفاقية السلام الشاملة، ضرورة لعقد مؤتمر دولي، لتأمين مشاركة جميع الأطراف المتنازعة، ما يدل على أنّ الدبلوماسية هي الوسيلة الوحيدة لحل النزاع العربي الإسرائيلي. ولتصبح الدبلوماسية ناجحة، يجب انتزاع حل وسط من جميع الأطراف المتنازعة[2].

ومن القضايا الحسّاسة للأردن، الوضع الذي اتخذته إسرائيل حيال الأراضي المحتلة، خاصة القدس، التي ضمتها إسرائيل إلى سيادتها عام 1980، كما ضمّت على التوالي هضبة الجولان عام 1981[3]. أمّا بالنسبة للضفة الغربية، فقد انتهجت إسرائيل سياسة ذات شقّين:

---

[1] من مقابلة شخصية مع عدنان أبو عوده، المستشار السياسي للملك حسين، في 15 تموز 1985.

[2] المصدر السابق

[3] في تموز عام 1980، وافق الكنيست الإسرائيلي على "قانون القدس" بإعلان القدس عاصمة لدولة إسرائيل وإعلان ضم الجولان إلى إسرائيل في 15 كانون أول 1981.

أ- الاستيطان الإسرائيلي، وبالتالي زيادة القواعد السكانية في الضفة الغربية، لتحول دون عودتها إلى الإدارة العربية.

ب- إعتبار الأردن الوطن البديل، فالأردن هو فلسطين، وبذلك تنتفي الحاجة إلى عودة المناطق المحتلة، كما تحول دون وجود دولة فلسطينية مستقلة[1]. وبذلك تؤكد إسرائيل سياستها الرامية إلى الاحتفاظ بالضفة الغربية، بغية ضمها رسمياً أو عملياً، ويتضّح من هذه الإجراءات، الهدف الذي ترمي إسرائيل إلى تحقيقه، وهو الضغط على الملك حسين للقبول بمبادرة سلام نهائية، يمكن أن تنجح في حل مشكلة فلسطين. وقد شعر جلالة الملك الحسين، بأنّ اتفاقية شباط يصلح هيكلاً لإقامة علاقة كونفدرالية بين الأردن وفلسطين، ما يحول دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وبالتالي، يحول دون أن تحقق إسرائيل مصالحها الأمنية والاستراتيجية.

ثالثاً: العوامل الإقليمية

أ- جامعة الدول العربية

ظهرت سياسات القوى العربية في الشرق الأوسط في إطار منظمة إقليمية عرفت باسم الجامعة العربية، وقد أنشئت لتنظيم الشؤون العربية وتعزيز التعاون العربي، غير أنّها كشفت عن الخلافات العربية والمنافسات وصراع القوى حول قيادة العالم العربي والسيطرة عليه.

[1] من مقابلة مع السيد طاهر كنعان، وزير الأراضي المحتلة 17 تموز 1985

بذلت الجامعة العربية من خلال أعضائها جهوداً حثيثة تصب في مصلحة منظمة التحرير الفلسطينية، لاتخاذ موقف عربي، وذلك بغيّة حل النزاع العربي الإسرائيلي، وتجلّى ذلك في اعتماد الدول الأعضاء في الجامعة العربية المساعدات المالية للمنظمة، وتوفير المكاتب، وتوفير قاعدة من الأراضي لأنشطتها، وكذلك الدعم السياسي على الصعيد العربي والإقليمي والدولي، تثبيتاً لشرعيتها والاعتراف بها على المستوى الدولي. وكان قرار الجامعة العربية عام 1974 في الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، العامل الإقليمي الوحيد الأكثر أهمية على صعيد السياسة الأردنية الخارجية، حيث قيّد القرار التشكيل الاستراتيجي والتطبيقي لمبادرات الأردن، على صعيديّ السياسة الخارجية بالنسبة للقضية الفلسطينية.

كما وضع القرار حدّاً لخلافات الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، حول صيغة تأمين عودة الأراضي المحتلة، بوساطة الجامعة العربية عام 1974، في مؤتمر الرباط في المغرب. وقد تركّز النقاش بداية حول قبول عرض الملك حسين، في أنّ الأولوية يجب أن تكون للضغط لتطبيق قرار الأمم المتحدة رقم (242) لتحقيق "الأرض مقابل السلام" على إصرار المنظمة في أنّها الجهة الوحيدة التي يمكن أن تمثل مصالح الشعب الفلسطيني في مؤتمر دولي، لتأمين تطبيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، في دولة فلسطينية مستقلة مقابل السلام.

إنّ قرار الجامعة العربية التاريخي في قبول حجّة منظمة التحرير الفلسطينية، حوّل قضية فلسطين من قضية عربية عامة إلى قضية فلسطينية خاصة، تكون فيها المسؤولية للمنظمة لتسوية النزاع بدعم عربي. وبالرغم من أنّ مركز منظمة التحرير الفلسطينية قد تعزّز في المجتمع الدولي بفضل قرار الجامعة العربية، إلّا أنّ المنظمة منحت فقط "وضع مراقب" في الأمم المتحدة، وقد أعطى ذلك لمنظمة التحرير اعترافاً دبلوماسياً واسعاً وكذلك اتصالات واسعة، ولكن على قاعدة أنّ البرنامج المقبول دولياً من أجل تسوية سلمية، نابع من قرارات للأمم المتحدة. رغم أنّ القرار رقم (242) لم يعترف بالتحديد لا بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولا بالهوية الفلسطينية، ولا بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني (الذي يعني دولة فلسطينية مستقلة).

وفي ضوء قرار الجامعة العربية، أصبحت قضية فلسطين – التي كانت من الاهتمامات الأردنية الوطنية الهامة – بالفعل مسؤولية منظمة التحرير، ما وضع الأردن في موقف حرج، لأنّ واحدة من قضاياه الرئيسية لسياسته الخارجية والمحلية، أصبحت تدار على الصعيد الخارجي بفعل السياسات العربية والإقليمية والدولية، ولعلّ أهم سبب في قبول الأردن قرار الجامعة العربية، هو مناورة الجامعة عام 1974 المقرونة بتحجيم المعونات المالية وتقليص نفوذ الأردن، ورغم ذلك، سعى الأردن – في إطار المساحة المسموحة له بالتحرك خلالها بما يتوافق ومتطلباته الجوهرية للسياسة الوطنية – إلى المحافظة على "علاقات حسن الجوار". وبالرغم من أنّ العلاقات

العربية الإقليمية عام 1977 كانت لا تفضّل المصالحة فقط، وإنّما منح الأردن دوراً بارزاً في حل أردني فلسطيني مشترك.

كما أكّدت الخطة العربية للسلام عام 1982 التي تبناها مؤتمر القمة العربي في فاس، دعماً عربياً قوياً لدولة فلسطينية مستقلة، تحت السيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية[1].

وقد أدّى موقف الجامعة العربية الصلب في الفترة ما بين (1980–1983) في تأييد إقامة دولة فلسطينية مستقلة تحت السيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، استحالة ظهور الاتحاد الأردني الفلسطيني، الأمر الذي عزّز موقف منظمة التحرير الفلسطينية لرفض الاتحاد الفيدرالي، واختيار علاقة كونفدرالية مع الأردن.

وفي أثناء المفاوضات حول خطة ريغان للسلام، كان واضحاً أنّ موقف الحسين من ناحية الاتحاد الفدرالي قد أجهز عليه، وذلك عندما أخبر الرئيس ريغان السعوديين كتابة وبصفة سرية أن "الاتحاد الكونفدرالي أحد النتائج الممكنة لخطة ريغان للسلام"[2].

[1] أنظر الملحق، نص خطّة سلام مؤتمر فاس العربية للسلام.

[2] خالد الحسن، الاتفاق الأردني الفلسطيني. ص27.

من الواضح أنّ السعوديين انتزعوا تنازلات من واشنطن بخصوص الكونفدرالية نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية، وبذلك تمكّنت المنظمة عام 1983 من المصادقة على مبدأ العلاقات مع الأردن، على أساس فكرة دولتين مستقلتين.

وكانت المنظمة تأمل من خلال العلاقة الكونفدرالية، في ممارسة الاستقلال في العمل، خاصة في مجال العلاقات الخارجية، أمّا الأردن، فكان يفضل إدارة العلاقات الدولية، في حين يلبّي رغبة المنظمة في استقلالها بالشؤون الداخلية خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد. وهناك ثمّة عاملان آخران فرضا قيوداً على سلوك السياسة الخارجية للأردن:

أولهما: اعتماد الأردن على المساعدات الخارجية، ما يستلزم محافظة الأردن على علاقات جيدة ومتعاونة مع شقيقاتها الدول العربية والجامعة العربية.
ثانيهما: ضرورة احترام الأردن لقرار الجامعة العربية عام 1974، القاضي بأنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وهي المسؤولة فعلياً عن أيّ تسوية للقضية بدعم عربي.

وأمام هذه الصورة، فإنّ الأردن كان مقيداً في اتخاذ أيّ قرار سياسي في قضية حيوية لمصالح أمنه الوطني.

ب- منظمة التحرير الفلسطينية في السياق الإقليمي

تأسّست منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 بهدف إعطاء الفلسطينيين أداة للتعبير عن أنفسهم، وليكون لهم صوتاً في الشؤون العربية، وكانت منظمة التحرير الفلسطينية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي على الأغلب مخلباً سياسياً للمصالح والخصومات العربية داخل الجامعة العربية. وعلى أيّ حال، فقد أحدث الفشل في استرجاع فلسطين، وفقدان المزيد من الأراضي العربية في حرب 1967، تحوّلاً ثورياً داخل منظمة التحرير الفلسطينية، إذ تحوّلت المنظمة بين عام 1976 و1970 إلى منظمة وطنية فلسطينية ثورية، تتولى إدارة مصير الفلسطينيين، على اعتبار أنها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وبدأت تعمل على إقامة دولة فلسطينية مستقلة. ومنذ عام 1969 فصاعداً، سيطرت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بقيادة ياسر عرفات، على منظمة التحرير الفلسطينية. وقد اتّبعت المنظمة سياسة الإقناع والمناورة السياسية، لتطبيق خطتها الاستراتيجية، الرامية إلى إنشاء دولة مصّغرة في الضفة الغربية وقطاع غزة[1] تكون فيها منظمة التحرير الفلسطينية هي السلطة الحكومية في دولة ديمقراطية، وقد تكلّلت جهود منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف الرسمي والتأييد من قبل دول الجامعة العربية

[1] في أوائل عام 1967، كان واقع وجود إسرائيل ووضعها الدائم واضحاً، وذلك في تقرير سياسي قدّمه إلى اللجنة المركزية لحركة فتح خالد الحسن، وفيه أوصى بحل سياسي، مع إعطاء الأولوية لاستراتيجية تأسيس دولة مصغرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي عام 1977، تم قبول حل وسط داخل منظمة التحرير الفلسطينية بشكل ملموس حول هذه النقطة، وفي عام 1979، تبنّى المجلس الوطني الفلسطيني هدف هذه السياسة.

في عام 1974 في مؤتمر الرباط، الأمر الذي نقل مسؤولية الدول العربية في التحرير وتقرير مصير الفلسطينيين إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وقد أكّدت خطة السلام العربية عام 1982[1] تأييد الجامعة العربية لدولة فلسطينية مستقلة، تحت شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. ففي عام 1971، وبعد سنين من المناورة السياسية، وفشل الخيار العسكري لتحرير فلسطين، ضمن عرفات موافقة المجلس الوطني الفلسطيني على صيغة الدولة المصغرة، وتفويضه الدخول إلى مفاوضات السلام وفق هذا الأساس[2].

ولكن نجاح عرفات السياسي في انتزاع الاعتراف الدولي، واكتساب المنظمة صفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتأسيس مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في كافة أنحاء العالم، والاعتراف الدبلوماسي، والمفاوضات السرّية مع واشنطن بين آب عام 1981 وأيار عام 1985، كل ذلك تضعضع بسبب سياسة إسرائيل العسكرية، الرامية إلى القضاء على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتنظيمها في لبنان، وذلك عبر هجومين متتالين في عاميّ 1978 -1982[3].

[1] كان هذا في خطّة فاس للسلام التي تبنتها قمّة فاس للجامعة العربية في عام 1982، والتي عرفت أيضاً بخطة السلام العربية.

[2] من مقابلة شخصية مع عبد الرزاق اليحيى، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن، أجريت في حزيران 1989 وأخرى في شباط 1990.

[3] ذات المصدر السابق.

إنّ هزيمة عرفات على أيدي الإسرائيليين، بالإضافة إلى الانقسام السياسي داخل منظمة التحرير، والذي انعكس في "ثورة الكولونيلات" المذكورة سابقاً والمدعومة من قبل سوريا، مثّلت تراجعاً خطيراً لمنظمة التحرير الفلسطينية. ولكن تحوّلت هذه الهزيمة إلى نصر سياسي متواضع، عندما نجح عرفات في إقامة "التحالف الديمقراطي" بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية عام 1984، والذي أعاد الإجماع لصالح المعتدلين، وفي عقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان في ذات العام. ومع إخراج الفصائل الرافضة من منظمة التحرير الفلسطينية، ومن كان وراء "ثورة الكولونيلات"، أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية التي يسيطر عليها المعتدلون حرة – أثناء اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني عام 1984 – في إعادة تأكيد زعامة ياسر عرفات، وفي إعداد خطّة لمتابعة محادثات السلام.

إنّ هذا التغيير الجوهري في منظمة التحرير الفلسطينية، والتي يغلب عليها المعتدلون، جهّز المسرح للحلول الوسط الضرورية لمنظمة التحرير والملك حسين للتفاوض بشأن اتفاقية 11 شباط. وبالرغم من دفاع ياسر عرفات الطويل عن ضرورة الحل الوسط، وقبول صيغة الدولة المصّغرة، فقد كانت أولوياته الأولى والملّحة، هي المحافظة على الوحدة داخل منظمة التحرير الفلسطينية[1]. وفي عام 1984، امتلك ياسر عرفات السلطة والتأييد الكافي لحل وسط، وقد دعا جلالة الملك الحسين في خطابه الذي ألقاه في افتتاح دورة المجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في عمان في عام 1984، منظمة

[1] المصدر السابق.

التحرير الفلسطينية للانضمام إلى الأردن، لتشكيل برنامج أردني فلسطيني مشترك للسلام.

وعلى الجانب الأردني، فإنّ خطّة ريغان الفاشلة للسلام، والواقع الاقتصادي المحلي في الثمانينيات، والوضع المحتمل تفجّره لعدم الاستقرار، واستمرار حالة "اللاحرب واللاسلم"، وعدم قدرة جلالة الملك الحسين على حل قضية فلسطين بمفرده، لم تترك هذه العوامل مجتمعة بديلاً، سوى البحث عن حل مشترك مع منظمة التحرير الفلسطينية.

أمّا على الجانب الفلسطيني، فإنّ فشل "الخيار العسكري"، وإخراج المنظمة من لبنان، والتي كانت آخر معاقل منظمة التحرير الفلسطينية في دولة محاذية لإسرائيل، والأحوال المتردّية في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرار الاستيطان الإسرائيلي، والرفض الأمريكي والإسرائيلي للنظر بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، كل ذلك، أجبر منظمة التحرير الفلسطينية على البحث عن حل وسط مع الأردن[1]، لتكون اتفاقية 11 شباط بعد خمسة عشر عاماً من المفاوضات.

رابعاً: العوامل الداخلية

وفّرت العوامل الدولية والإقليمية شبكة من الحقائق لدفع جلالة الملك الحسين نحو الاشتراك في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، انتهت بتوقيع

[1] من مقابلة شخصية مع عدنان أبو عوده، المستشار السياسي للملك حسين، في 15 تموز 1985.

اتفاقية مكتوبة على قاعدة تفاهم أردني فلسطيني مشترك، سمّيت بـ (اتفاقية 11 شباط)، ولم تكن العوامل الإقليمية والدولية هي المؤثرة فحسب، وإنّما وجدت عوامل محلية على صعيد المصالح، أثّرت بدورها في سلوك كلا الطرفين، وعرفت من خلال هيكل المتغيرات المحلية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي يتوجّب إلقاء الضوء عليها، وهي:

الصعيد الاجتماعي – الاقتصادي

إنتعش الأردن اقتصادياً في حقبة السبعينيات، خاصة بعد حرب تشرين أول عام 1973، وذلك جرّاء ثورة أسعار النفط لدول الخليج[1] وغيرها من الدول المصدّرة للنفط، ومعلوم أنّ الأردن لا يملك ثروة نفطية أو احتياطاً نفطياً. ولكن الازدهار الاقتصادي في الأردن، وما رافقه من تطورات في البنية التحتية نتيجة طبيعة الارتباط الأردني بصورة غير مباشرة بثورات الخليج النفطية، حيث أنّ الأردن يعتمد في مصادر دخله الرئيسية على المساعدات المالية، خاصة من دول الخليج الغنية بالنفط، وعلى تحويلات الأيدي الأردنية العاملة في الخليج وفي غيرها من دول العالم.

وقد وجّهت معظم ثروات المغتربين نحو قطاعيّ الإنشاءات والخدمات، ومتطلبات السوق الاستهلاكية السريعة، وذلك بهدف الربح السريع، وكذلك وجّهت إلى شراء الأراضي وإقامة الأبنية بغية الاستقرار. وقد أدّى توجه رؤوس

[1] خلال الأعوام من (1954–1976) تمّ تمويل ما يقرب من (60)% من المصاريف الحكومية بواسطة المعونة الخارجية. أنظر كتب الإحصاء السنوي، دائرة الإحصاءات الأردنية، 1984.

الأموال نحو استثمار الأراضي والعقارات إلى ارتفاع هائل في سعر الأراضي[1].

وفي ذات الوقت، أدّى الطلب السريع على السلع الاستهلاكية إلى طلب استيراد البضائع الكمالية، ما جعل قطاع الخدمات عنصراً مهماً في الاقتصاد الأردني[2]، ومن البديهي أن يكون لهذه التطورات ثورة اقتصادية "مصطنعة" في الأردن، ترتبط بتوقعات في العقارات والإيرادات من قطاع الخدمات، وترتب على ذلك، ممارسة الأردنيين عادات اقتصادية وأساليب حياة ومزاجية استهلاكية، تتعدّى قدرة موارد الأردن الطبيعية على توفيرها، لذلك اعتمد الأردن على استمرارية الازدهار الاقتصادي في دول الخليج الغنية بالنفط، ووصلت الطفرة الاقتصادية في الأردن ذروتها عام 1980، حتى بدأت بالتراجع بفعل تعرّض دول الخليج إلى انخفاض عائداتها النفطية، وفق سياسة غربية مرسومة، لتحجيم أسعار النفط ولتخفيض الطلب عليه.

وكان لاختلال ميزان النفط بين كمية العرض الهائلة وبين حاجات السوق الدولية، أثره في انخفاض الأسعار، وبالتالي تأثيره السلبي على عملية البناء والتطور الاقتصادي لدول النفط الخليجية، ومن البديهي أن يؤثّر تعرّض

---

[1] وقد اكتسب ملاك الأراضي ثروة عظيمة، لأنّهم كانوا يمتلكون معظم الأراضي المحيطة في عمان، العاصمة الأردنية، ثمّ باعوها بالأسعار المتضخمة نتيجة طلب السوق، وساهمت "الأموال الجديدة" في طلب المستهلكين، وعرض البضائع الكمالية، والتوسع في قطاع الخدمات.

[2] تبلغ الضرائب على البضائع الكمالية (58)% من إجمالي الضرائب المحلية في الأردن، مقارنة بـ (20)%من الضرائب المباشرة. أنظر: تقرير سفارة الولايات المتحدة لعام 1988، عمان، الأردن.

السياسات الاقتصادية لدول الخليج، على الاقتصاد الأردني، وكان لتمتع الأردن – في السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات – بالنمو، والتطور الاقتصادي، وبالاستقرار في أوضاعه، أثره في الاستقرار المحلي، ما أكسب صاحب القرارفي الأردن – جلالة الملك الحسين – تأييداً شعبياً كبيراً، وحرية في توجيه السياسة الخارجية الأردنية وتنفيذها من مركز قوّة، جعلته قادراً على مواصلة استراتيجيته في سبيل حل قضية فلسطين. وفي عام 1977، جدّد موضوع السلام الرغبة في عقد مفاوضات لعقد مؤتمر جنيف، وفي عام 1982، دعا جلالة الملك الحسين منظمة التحرير الفلسطينية للانضمام إلى الأردن في علاقة فيدرالية، كرد على اقتراح ريغان للسلام لتأمين عودة الضفة الغربية وقطاع غزة، كما سبق ذكره.

وقد تحرّك الملك حسين في كل من هاتين المناسبتين من مركز قوّة اقتصادية وسياسية، واعتقد الملك حسين أنّ أحسن حل للتحدّي الذي يواجه الأردن وفلسطين – الأراضي الفلسطينية المحتلة إثر حرب 1967 – يكمن في اتفاقية وحدة، إذ يمكن أن تؤدّي إلى عودة الأراضي المحتلة وانتزاع حق تقرير المصير للفلسطينيين[1].

و ستلبي مثل هذه الاتفاقية أيضاً، متطلبات دولة مستقلة مكتفية ذاتياً، وقادرة على حماية مصالح الأردنيين والفلسطينيين الذين يشتركون في علاقة تاريخية تعاونية خاصة، وكانت مبادرة جلالة الملك الحسين للسلام عام 1982،

[1] من مقابلة مع: سامي جوده وزير دولة للشؤون البرلمانية، 17 تموز و 12 شباط 1990

المحاولة الأخيرة لتحقيق ترتيبات فيدرالية مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولكنها انتهت كالمبادرات السابقة، وذلك لعدة عوامل. ولم تكن الأطراف الخارجية، كالولايات المتحدة وإسرائيل وأطراف دولية أخرى – الوحيدة التي أجهضت مبادرة الملك حسين، فالتغير في المصائر الداخلية في الأردن في الثمانينيات، شكّلت ضغوطاً على جلالة الملك الحسين، لتوجيه اهتمامه إلى الشؤون الداخلية والتطورات الاقتصادية في الضفة الشرقية.

وقد بدأت مؤشرات التغير في مصير الأردن الاقتصادي بالظهور في أوائل عام 1981 وحتى عام 1985 على بنود الميزانية، واحتياطيات العملة الأجنبية، ومستوى الصادرات والاستثمار والازدهار، وذلك إثر انخفاض عائدات النفط في دول الخليج، الأمر الذي أثّر على مدفوعات هذه الدول، وفق مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في بغداد عام 1978. وكان المؤتمر قد خصّص معونة للأردن تقدر بـ (1.2) مليار دولار تدفع على مدى عشر سنوات، وقد وجّه الأردن بعض هذه المدفوعات إلى أوجه الاستثمار في مشاريع تطويرية كبيرة، وإلى تلبية المتطلبات المحلية، على حساب عجز كبير في الميزانية على أساس موازنة المصروفات بالإيرادات، لأنه تمّ اعتماد تمويل (80)% من الخطّة التطويرية (1981–1985) من المعونة الأجنبية. وعلى أيّ حال، فقد واجه الأردن عجز الدول العربية عن الوفاء بالتزاماتها نحوه،

بإجراء تخفيض كبير في ميزان المصروفات، بعد أن تناقصت دفعات المعونة الأجنبية إلى (541) مليون دولار عام 1984[1].

ولمواجهة هذه الإلتزامات، كان على الأردن أن يستخدم احتياطه من العملة الأجنبية، والتي كانت كافية في نهاية السبعينيات لإثني عشر شهراً من الواردات، ولكنها تناقصت عام 1985 إلى ما ما يقارب 515 مليون دولار فقط من الواردات.

وكان لسياسة دول النفط الخليجية وقيودها المالية، بفعل تناقص مدخولات عائداتها البترولية، أثر على مصادر الدخل الأردني الخارجي، فاتبعت هذه الدول سياسة تخفيض الرواتب، واستبدال العاملين العرب ذوي الأجور المرتفعة – ومعظمهم من الأردنيين– بعمالة آسيوية قليلة الأجر، ما أسفر عن عودة العمالة الأردنية العاطلة عن العمل في دول الخليج نهائياً، وهذا زاد من الضغوط على السوق المحلية، التي لم تستطع استيعاب مثل هذه العمالة كمّاً ونوعاً.

وقد أظهر الاقتصاد الأردني قبل ذلك مؤشرات تدل على انخفاض معدلات النمو والنشاط الاقتصادي بسبب التطورات في الخليج، وبسبب عوامل أخرى

[1] لقد انتهت شروط الإلتزامات المالية للأردن في قمّة بغداد في عام 1989، ولم تبرم اتفاقيات جديدة حتى تاريخه، كما تمّ تخفيض المساعدات بشكل كبير، مثل المساعدات السعودية والكويتية. أنظر:1985 – 1988

لا تمت لذلك بصلة، مثل الأسعار المتدنية لمنتجات التصدير الأردنية[1]، ولم يواجه الأردن فقط احتمال البطالة الاقتصادية، إذ يمكن حدوث هذه البطالة في ظل قيود اقتصادية وفرص عمل محدودة، كما يمكن التعامل معها والتأقلم مع مستوى من المعيشة يناسب قدرات وموارد الأردن.

وبمقارنة ذلك مع طفرة الازدهار في الأردن في السبعينيات، بفعل توقعات النشاط العقاري وصناعة الإنشاءات والخدمات في الاقتصاد الأردني، بات من الضروري في حقبة الثمانينيات، أن يعيد الأردن توجيه الاقتصاد نحو الاستثمار في المصادر الداخلية للإنتاج، مثل التصنيع، والصناعات الخفيفة، لتعويض نقص الموارد الخارجية للمملكة، ويمكن ملاحظة المشاكل الاقتصادية للأردن والحاجة الملحة لإعادة البناء بالأمثلة التالية:

فعلى سبيل المثال، كانت نسبة النمو الاقتصادي في الأردن في الأعوام بين 1975 و 1981 تعادل (11)%، وهي نسبة عالية جداً بالنسبة للدول النامية وبعض الدول الصناعية، وبتخفيض المساعدات العربية والأجنبية، انخفضت نسبة النمو في الأردن (مع اعتبار العوامل الأخرى المتداخلة). ففي عام 1981، انخفضت نسبة النمو إلى (7.5)%، وفي عام 1982، انخفضت إلى

[1] في عام 1984، نشر البنك الدولي دراسة عن الأردن، بيّنت أنّ قوّة العمال ستزداد بين الأعوام(1984 – 1989) بنسبة (6)% سنوياً، ما يزيد من حجم البطالة التي ستصل إلى نسبة (30)% عام 1990، علماً أنّ هذه النسبة تقديرية.

(5.5) % ، وفي عام 1983، انخفضت إلى (5.4)%، وفي عام 1984، انخفضت إلى ما يقارب (3.8)%[1].

وتعد الزراعة ثاني أهم مجال للتصدير[2]، ومنذ عام 1967، تناقصت أيضاً القدرة الإنتاجية لقطاع الزراعة، بما فيها الأفراد العاملون في الزراعة.

بالنسبة للقطاع الصناعي، يعد مثلاً أكثر وضوحاً للأحوال الاقتصادية المتردّية. فالبرغم من ارتفاع مستوى الإنتاج في المشاريع القائمة، إلّا أنّ الاستثمار الإجمالي، بما يتعلق بتكوين شركات جديدة ومصاريف رأسمالية جديدة، قد تناقص، وأمّا ما يتعلق بالإنشاءات وصناعة الإنشاءات، والتي كانت تمول من استثمارات العقارات، نتيجة الدخل المتزايد بفعل الأيدي الأردنية في الخارج، فلم تحدث توازناً للأحوال الاقتصادية المتغيرة.

وكانت الثقة في الاقتصاد الأردني مقرونة "بمتطلبات آنية مرحلية"، لإدراك النتائج المترتبة على تناقص الدخل الخارجي على السوق المحلية، وهذا ما

---

[1] أنظر: الكتاب الأمريكي المختصر، السفارة الأمريكية، 1987، عمان، الأردن.

[2] المصدر السابق، أهم الصادرات هي الفوسفات والأسمدة الكيماوية، وتشمل الصادرات الأقل دخلاً، الإسمنت، والأدوية...الخ. ومع أنّ الأردن زاد من إنتاج الفوسفات، إلّا أنّه تلّقى إيرادات أقل بسبب تدنّي الأسعار العالمية عام 1983 – 1984. أمّا في الثمانينيات، ومع الحاجة للقيود المالية وإعادة بناء الاقتصاد، فقد احتاج الملك إلى ترتيب تأييد واشتراك شعبي إضافي، لتطبيق مبادرات سياسة جديدة تلبية لحاجات الأردن خلال العقد القادم، إنّ هذه المجموعة من العوامل الداخلية – ظروف الأردن الاقتصادية المتغيرة في الثمانينيات، والحاجة إلى القيود المالية وإعادة بناء الاقتصاد، وضرورة تنمية التأييد السياسي الداخلي، وتلبية مطالبات المشاركة السياسية التي تعقّدت بسبب عدم حل قضية فلسطين.

يفسّر التغيّر البطيء في الأنماط الأردنية على صعيد الاستهلاك المحلي والاستثمار في الكماليات والعقار، وفي عدم التوازن داخل قطاع الخدمات في الاقتصاد. أمّا على صعيد الاستثمار، فإنّ المستثمرين الأجانب والأفراد، كانوا أكثر تردّداً في الدخول في مشاريع استثمارية طويلة الأمد في الأردن.
ويعزى هذا إلى العديد من العوامل أهمها: تغير الظروف الاقتصادية، ‘نخفاض احتياطات النقد الأجنبي، قيود الموازنة، الأسعار العالمية المتدنية للصادرات الأردنية، والظروف السياسية الغامضة.

أمّا الظروف المحلية المتغيرة في الأردن في عقد الثمانينيات، فقد سبّبت تحدّياً تفاوضياً للملك حسين، فقد ووجه الملك حسين بضرورة إعادة تشكيل البنيان الاقتصادي لتحويل الاستثمار والعملة الأجنبية المحدودة، إلى مشاريع يمكن أن تخلق مصادر داخلية للدخل، وذلك بتعزيز قدرة التصدير، الأمر الذي يمكن معه تعويض مصادر الدخل الخارجية التي انخفضت بصورة مثيرة، وكان على الأردن أيضاً أن يجد طريقاً لتوفير مناخ للتعبير السياسي وتمثيل الأفراد والجماعات، بفعل حقبة من التغير في السبعينيات، حيث كان الازدهار الاقتصادي، بالإضافة إلى الأشكال التقليدية من التمثيل السياسي والتعبير السياسي، كافيين لمواجهة مستلزمات التأييد الداخلي لجلالة الملك الحسين، ولمفاوضاته بشأن قضية فلسطين.

الفصل السابع

فشل البحث عن السلام

قبل دراسة الأسباب التي أدّت إلى فشل اتفاقية 11 شباط وتحليلها، يبدو مفيداً استعراض بنود هذه الاتفاقية، وما تمخّضت عنه من خطّط استراتيجية لتطبيقها ومعرفة كيفية تشكيل الوفد الأردني الفلسطيني للمؤتمر الدولي، في إطار قراريّ الأمم المتحدة (242،338).

1.اتفاقية 11 شباط

إنّ اتفاقية 11 شباط الفعلية تدعو إلى العمل المشترك نحو التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة لقضية فلسطين على أساس المبادئ التالية:

1- الانسحاب الإسرائيلي الكامل من المناطق المحتلة في عام 1967، مقابل سلام شامل، كما ورد في قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

2- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، يجب أن يمارس الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة عندما يستطيع الأردنيون والفلسطينيون عمل ذلك، وذلك من خلال صيغة لتشكيل الدولة العربية الكونفدرالية المقترحة بين الأردن وفلسطين.

3- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين طبقاً لقرارات الأمم المتحدة.

4- حل القضية الفلسطينية بجميع أبعادها.

5- وعلى هذا الأساس، ستجرى مفاوضات السلام تحت رعاية مؤتمر دولي، يشترك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وجميع الأطراف المشتركة في النزاع، وتشمل منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ضمن وفد مشترك[1].

دعا المبدأ الأول إلى انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي التي احتلت في الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، كما نصّت على ذلك قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن. عبّر النصّ الفعلي للاتفاقية عن السياسة الأردنية، المبنية منذ زمن بعيد على عودة الأراضي المحتلة، كما عرضنا سابقاً، في حين كانت منظمة التحرير الفلسطينية ترفض سابقاً القبول بقرارات الأمم المتحدة رقم (242 و 338) لأنها لا تعترف بالشعب الفلسطيني، ولا بحقه في تقرير المصير(دولة فلسطينية مستقلة)، ولكنها وافقت على هذه الصياغة لإحساسها أنّ الأخذ بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن مجتمعة، تشكّل إقراراً بحق الشعب الفلسطيني.

أمّا المبدأ الثاني، فيبدو أنه وضع لإزالة قلق جلالة الملك الحسين بخصوص توقيت تطبيق الاتفاقية، فقد اعتقد الملك حسين أنّه لا يمكن تطبيق حق تقرير المصير للفلسطينيين إلّا بعد استرجاع الأراضي المحتلة، ومن خلال إطار تشكيل الاتحاد الكونفدرالي بين دولتيّ فلسطين والأردن، ويعطي المبدأ الثاني من الاتفاقية الأردن السيادة على الأراضي، حتى وقت تطبيق الاتفاقية

[1] خالد الحسن، الاتفاق الأردني الفلسطيني. ص7.

بصورتها الشاملة. وقد قبلت منظمة التحرير الفلسطينية هذه النقطة بسبب تحديد الاتفاقية للدولة الفلسطينية المصّغرة، في اتحادها الكونفدرالي مع الأردن، بأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعلى كل، فقد أصرّت المنظمة على نص المبدأ الثالث، الذي أثار قضية اللاجئين الفلسطينيين، ودعا إلى حل هذه المشكلة بموجب قرارات الأمم المتحدة، كما ظهر أنّ الأردن لا يعارض ضم هذا المبدأ إلى الاتفاقية، ولا يعارض المبدأ الرابع الذي كان بياناً عاماً ينص على حل قضية فلسطين بجميع أبعادها.

أما المبدأ الخامس من الاتفاقية، فقد وحّد مراكز كل من الأردن ومنظمة التحرير بما يخص عقد مؤتمر دولي للسلام، وحضور المنظمة ضمن وفد مشترك. وكانت وجهات نظر الفريقين متّفقة على أنّ الفرصة الوحيدة لتسوية سلمية شاملة ناجحة، ستكون تحت رعاية مؤتمر للسلام، باشتراك الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن. وكان الأردن يرغب في وفد أردني فلسطيني مشترك لحضور المؤتمر الدولي، مع الدول العربية الأخرى التي تحضر بوفود مستقلة. غير أنّ المنظمة كانت تخشى معارضة سوريا لوفد أردني فلسطيني مشترك ومستقل، فرغبت في أن يشمل مشاركة الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ودولاً عربية أخرى. وتمّ التوصل مرة ثانية إلى حل وسط بهذا الخصوص، عندما اتفق جلالة الملك الحسين وياسر عرفات على

نص معدّل، يشير إلى الوفد إلى المؤتمر الدولي بـ "وفد مشترك"، لقد كان شعار الاتفاقية "الحل الوسط والتناسق"، حيث يتماشى مع حقائق الثمانينيات.

بالنسبة إلى الأردن، فإنّ القيود الدولية والإقليمية والمحلية لم تترك له منفذاً إلّا الدخول في دور مشترك مع منظمة التحرير الفلسطينية في برنامج من أجل السلام. وفي الوقت ذاته، أظهر البرنامج المعتدل للدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1984، اعترافات عرفات بأنّ الحل الوسط والتسوية السياسية المتفاوض عليها، هما الوسيلتان الواقعيّتان الوحيدتان لضمان عودة أيّ جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة، طبقا لمبدأ "الأرض مقابل السلام".

كما أنّ الظروف الدولية حالت دون انفراد كل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بالعمل منفردين، وفرضت عليهما ضرورة الحل الوسط، الذي انعكس في ثلاثة بنود من اتفاقية 11 شباط، أحداهما يتعلق ببند مؤتمر دولي تحضّره الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، والثاني ضمن اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر ضمن وفد مشترك. أمّا الثالث، فقد اقترح تشكيل الدولة الكونفدرالية العربية من الأردن وفلسطين.

لقد كانت نيّة الاتفاقية تشكيل علاقة مقبولة بين الأردنيين والفلسطينيين، بالإضافة إلى تقليل المعارضة الخارجية، وتوسيع مجال تلبية بعض مطالب الأطراف الأخرى على الأقل، فالمؤتمر الدولي سوف يرضي طموحات الاتحاد

السوفييتي، للاشتراك في التطورات الإقليمية، بينما ستواجه الكونفدرالية اعتراضات الولايات المتحدة والإسرائيليين على الدولة الفلسطينية المستقلة.

إنّ مقويّات الحل الوسط، والإمكانية لتسوية سلمية مشتركة، قد تضمنّهما الاتفاق الأردني الفلسطيني، و لكن لا يتوقف نجاح هذه المبادرة على العلاقة الأردنية الفلسطينية في حد ذاتها، وإنما على ردود الفعل الدولية والإقليمية، والتأييد لما يتعلق بهذا البرنامج المقترح.

2. خطة استراتيجية لتطبيق الاتفاقية

في أيار 1985، عرض جلالة الملك الحسين على الرئيس ريغان أثناء اجتماعات مكثفة في واشنطن، خطة من أربع مراحل لتطبيق اتفاقية 11 شباط، اشتملت هذه المراحل الأربع على ما يلي[1]:

المرحلة الأولى: تتضمّن اجتماعات بين مسؤولين أمريكيين ووفد أردني فلسطيني. يتألف الوفد من أردنيين تعيّنهم الحكومة الأردنية، بينما يتم اختيار الفلسطينيين من قائمة من المرشحين لنيل موافقة الولايات المتحدة، وهم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، ولكنهم ليسوا أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية.

[1] صحيفة الفجر الأسبوعية، القدس، 19 تموز 1985.

المرحلة الثانية: تتضمّن إعلان الولايات المتحدة قبولها حق الفلسطينيين في تقرير المصير. ويتم تحديد فكرة "تقرير المصي" من خلال سياق عملية مفاوضات شاملة.

المرحلة الثالثة: قبول منظمة التحرير الفلسطينية بقرار الأمم المتحدة رقم (242)، وباعتراف الولايات المتحدة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، حيث أنها تستطيع أن تعترف بالقرار دون تردّد، وهي تدرك أنّ الولايات المتحدة تستطيع ضمان هذه الحقوق. كما أدركت المنظمة أيضاً أنّ القبول بقرار الأمم المتحدة رقم (242) من خلال سياق الاعتراف بكافة قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن بما فيها القرار 242، يعتبر كافياً لحماية حقوق الشعب الفلسطيني.

المرحلة الرابعة والأخيرة:

تتضمن مفاوضات مباشرة مع إسرائيل في سياق مؤتمر دولي، ويشتمل المؤتمر الدولي على الوفد (الأردني الفلسطيني) المشترك، ودول عربية أخرى، وإسرائيل، والدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي. وبموجب المرحلة الأولى، تكون الاجتماعات بين الوفد الأردني والفلسطيني والمسؤولين الأمريكيين غير رسمية، بحيث يستطيع الطرفان بحث مواقفه السياسية وتقييم إمكانية "التقاء الأفكار".

وينظر كل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى أنّ المشاركة المبكرة والمباشرة للولايات المتحدة في دور الوسيط مع إسرائيل، ضرورية لنجاح مبادرة السلام. وكان الأردن يدرك أنّ الولايات المتحدة هي الطرف الوحيد القادر على ضمان اشتراك إسرائيل في مؤتمر دولي للسلام، وتطبيق قرار الأمم المتحدة رقم (242). وإذا ما تمّ التوصل إلى بعض نقاط التفاهم المشترك بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة حول مبادرة السلام، تستطيع الولايات المتحدة أن تعلن عن قبولها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بموجب المرحلة الثانية، لإدراكها أنّ منظمة التحرير الفلسطينية سوف تعترف فوراً بقرار الأمم المتحدة رقم (242).

وبموجب المرحلة الثالثة، أدركت منظمة التحرير الفلسطينية بأنها تستطيع إلزام ذاتها بقبول قرار الأمم المتحدة رقم (242) كجزء من الاعتراف بجميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، عند إتمام المرحلتين الأولى والثانية.

وبموجب المرحلة الرابعة، أصّر الأردن على انعقاد مؤتمر دولي، بسبب إدراكه بأنّ التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي لا يمكن نجاحها دون مشاركة الاتحاد السوفياتي ودعمه، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية طبعاً، فعدم مشاركة الاتحاد السوفياتي ستثير الشكوك حول قبول سوريا الاشتراك في أيّ مؤتمر دولي، لذلك، لا بد من مشاركة جميع الأطراف لإنجاح الاتفاقية.

وفعلاً تمّ قبول خطة الملك حسين ذات المراحل الأربع من قبل الولايات المتحدة من حيث المبدأ[1].

في صيف عام 1985، تركّزت المباحثات التمهيدية بين الولايات المتحدة والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على مسألة تشكيل الوفد الأردني الفلسطيني. وكانت المفاوضات مشجّعة، ولكنّها تعرقلت بسبب قانون أمريكي يمنع المباحثات المباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، لحين اعترافها بحق إسرائيل بالوجود، وإدانة الإرهاب، وقبولها بقرار الأمم المتحدة رقم (242). وكانت مهمّة إعداد قائمة الفلسطينيين المشتركين في الوفد المشترك شاقّة، إلّا أنّه تمّ إحراز حل وسط أثناء زيارة جورج شولتز إلى الأردن في أيار عام 1985، حيث تمّ التمييز بين الفلسطينيين المنتسبين لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبين الفلسطينيين أعضاء البرلمان الفلسطيني– المجلس الوطني الفلسطيني – من غير أعضاء المنظمة. ومكّن هذا التمييز شولتز من الموافقة على ضم فلسطينيين من الضفة الغربية ومن أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في الوفد الأردني الفلسطيني المشترك المقترح.

قدّمت القائمة النهائية إلى واشنطن لاختيار أربعة أعضاء فلسطينيين، وتمّت موافقة الولايات المتحدة على اشتراك اثنين من ممثلي فلسطين، في حين استبعدت أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، كما غيّرت الولايات المتحدة من موقفها تجاه الاجتماع مع أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وذلك تحت

[1] من مقابلة شخصية مع عدنان أبو عودةK المستشار السياسي للملك حسين، في 15 تموز1985

تأثير ضغط إسرائيلي. كما طالبت منظمة التحرير الفلسطينية بقبول القرار (242) قبل الاجتماع مع مسؤولين أمريكيين. وفي وجه معارضة علنية من إسرائيل، وفقدان التأييد من داخل الكونجرس الأمريكي، انتهت المرحلة الأولى من خطّة الملك حسين ذات المراحل الأربع، وهي الاجتماع بين الوفد المشترك والمسؤولين الأمريكيين في 7 أيلول عام 1985.

وطبقاً لوثائق منظمة التحرير الفلسطينية، فإنّ واشنطن أرسلت إلى الملك حسين رسالة تلغي فيها مبادرة الوفد[1]. وفي الوقت ذاته، عبّرت إدارة ريغان عن اهتمامها بمواصلة المباحثات على أساس مؤتمر دولي.

3. المؤتمر الدولي

تركّزت المرحلة الثانية من تطبيق الاتفاق على المؤتمر الدولي، في حين كان الموقف العام لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل هو رفض المؤتمر، وأصّرت الولايات المتحدة على استبعاد الاتحاد السوفياتي. أمّا إسرائيل، فقد وضعت شرطاً لاشتراك الاتحاد السوفياتي، وهو إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، والسماح غير المشروط لهجرة اليهود السوفييت. كما أنّها أرادت تحديد سلطات أيّ مؤتمر دولي، بالإضافة إلى تشكيل الأعضاء والوفود، لأنها ترغب على وجه التحديد في مفاوضات

[1] من مقابلات مع عبد الرزاق اليحيى، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن– خلال الفترة من حزيران عام 1989 وحتى شباط 1990.

مباشرة بين اسرائيل من جهة والأردن وممثلين فلسطينيين يتم اختيارهم برعاية الولايات المتحدة.

وبالرغم من معارضة الولايات المتحدة لفكرة المؤتمر الدولي للسلام أثناء زيارة الملك حسين إلى واشنطن في أيار عام 1985، إلّا أنّ المباحثات مع المسؤولين الأردنيين، عرضت استعداد البيت الأبيض بالتفكير بالموضوع، بشرط أن يؤدّي ذلك إلى مباحثات مباشرة بين الأردن والفلسطينيين والإسرائيليين. يتضّح من هذا، أنّ اختيار المشاركين في المؤتمر الدولي وتحديد سلطاته وجدول أعماله، كان حجر العثرة في عقد المؤتمر شكلياً.

لم يكن عرض الولايات المتحدة المبدئي لعقد مؤتمر دولي وفق مفهومها، مقبولاً كلياً بالنسبة للملك حسين، لأنه شعر بوجوب انعقاد مؤتمر دولي تشارك فيه الولايات المتحدة في سياق مباحثات متعدّدة الأطراف[1]، فالإدارة الأمريكية لم تكن راغبة في أن يكون لها دور مباشر في أيّ مبادرة جديدة للسلام قبل زيارة الملك حسين إلى واشنطن في أيار عام 1985، وكما صرّح أحد المصادر بقوله "لقد كان ريغان في سعيّه إلى تسوية في الشرق الأوسط، يحاول وضع المتحاربين أقرب إلى بعضهم في مفاوضات مباشرة، لا تلعب فيها واشنطن دوراً مباشراً[2].

[1] من مقابلة شخصية مع دولة طاهر المصري. وزير الخارجية، 18 تموز 1985.

[2] مجلة الأخبار العربية، لندن، 18 نيسان.

وبعد مباحثات الملك حسين مع الرئيس ريغان، رغبت الإدارة الأمريكية في عقد مؤتمر دولي يقتصر على اشتراك الولايات المتحدة وإسرائيل والأردن والفلسطينيين، مع إمكانية اشتراك مصر، في حين استبعدت الأطراف الدولية الأخرى، ومن بينها الاتحاد السوفياتي.

أدرك جلالة الملك الحسين أنّه دون اشتراك منظمة التحرير وسوريا والاتحاد السوفياتي، فإنّه لا يمكن ترتيب حل سلمي يمكن التفاوض من أجله.

وبعد فشل مبادرة الوفد المشترك، وحدوث تقدّم مفاجئ في المباحثات السرية بين الاتحاد السوفياتي وإسرائيل في أوائل عام 1985 تحت ضغط أمريكي، بدت رغبة الولايات المتحدة في الموافقة على مؤتمر دولي بمشاركة الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن الدولي وإسرائيل والأردن ولبنان وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، بشرط اعتراف المنظمة المسبق بقرار الأمم المتحدة رقم 242[1]. وكحل وسط بالنسبة لإسرائيل، كان هناك تفاهم على أنّ المؤتمر ليس له سلطة فرض أو تطبيق تسوية سلمية نهائية، وتقرّر أن تدخل الدول العربية في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل إثر انعقاد المؤتمر.

وبالرغم من أنّ الحل الوسط الأمريكي قوبل بالترحاب، إلّا أنّ الملك حسين لاحظ أنّه ليس الطرف الوحيد المعني بمبادرة السلام، ويجب على منظمة

[1] من مقابلات شخصية مع عبد الرزاق اليحيى، ممثل المنظمة في الأردن، أجريت خلال الفترة من حزيران 1989 إلى شباط 1990.

التحرير الفلسطينية القبول بالشروط الأمريكية. أمّا الأطراف الأخرى كسوريا والاتحاد السوفياتي، فيجب أن تكون الصيغة مقبولة لديها لضمان مشاركتهم[1].

4. قرار الأمم المتحدة رقم (242)

بات من المؤكد أنّ استمرار المبادرة الأردنية الفلسطينية للسلام يعتمد على قبول منظمة التحرير الفلسطينية بقرار الأمم المتحدة رقم (242).

كما أصّرت الولايات المتحدة على موافقة منظمة التحرير على قرارات مجلس الأمن الدولي (242 و 338) قبل الدخول في مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة، وكشرط مسبق لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام. وكان موقف الولايات المتحدة حيال هذا الشرط غير قابل للتفاوض. أمّا منظمة التحرير الفلسطينية فكانت مستعدة للموافقة على قرارات الأمم المتحدة (242 و 338) بشروط هي:

1- أن تعلن الولايات المتحدة جهراً اعترافها بحق الفلسطينيين في تقرير المصير.

2- أو، سوف تعلن منظمة التحرير الفلسطينية اعترافها بقراريّ الأمم المتحدة (242 و 338) من خلال صيغة عامة تشمل جميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

3- أو، تعديل قرار الأمم المتحدة رقم (242) كأساس وحيد لمبادرة السلام بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فهو لا ينص إلّا على "لاجئين" وليس

[1] من مقابلة شخصية مع عدنان أبو عوده، المستشار السياسي للملك حسين، في 15 تموز 1985.

على الفلسطينيين ككيان وطني، أو على حقوقهم الشرعية الوطنية لتقرير المصير.

بالمقابل، عارضت الولايات المتحدة تأسيس دولة فلسطينية مستقلة لاعتقادها أنّ فكرة "تقرير المصير" تدل عليها، وهكذا اعتبرت الحلول الوسط لمنظمة التحرير الفلسطينية غير مقبولة، وذلك استناداً إلى اتفاقية 11 شباط التي كانت أساس مبادرة السلام، والتي نصّت بوضوح على تأسيس اتحاد كونفدرالي بين الأردن وفلسطين، وليس على دولة فلسطينية مستقلة. ولم تستطع كل من منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة تجسير الخلافات حول شروط موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على قرار الأمم المتحدة رقم (242)، والذي بدون اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار، فإنّ الولايات المتحدة لن تسمح باشتراكها في مؤتمر دولي للسلام. هذا وقد فسّرت الإدارة الأمريكية الاتفاقية الأردني الفلسطيني بأنّها مسألة داخلية، أمّا ضمان عودة الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى الأردن بواسطة مؤتمر دولي للسلام، وتفاصيل الاتحاد الكونفدرالي الأردني الفلسطيني، وتوزيع السلطات، فلم تر فيها الولايات المتحدة ما يهمها[1].

ولكن منظمة التحرير الفلسطينية، بقيّت مصّرة على أنّ اعترافها المحدّد بقرار الأمم المتحدة رقم (242) والذي لا يعترف بالحقوق الفلسطينية، لا يمكن الموافقة عليه، إلّا باعتراف الولايات المتحدة بهذه الحقوق أو بموجب ضمانات

[1] من مقابلة شخصية مع عدنان أبو عودة، المستشار السياسي للملك حسين، في 15 تموز 1985.

من الأمم المتحدة، وقد منع هذا المأزق من تعزيز التقدّم على أساس مبادرة السلام الأردنية الفلسطينية التي كانت أحدى نتائج اتفاقية 11 شباط 1985.

أمّا فيما يتعلق بموقف كل من الاتحاد السوفياتي وسوريا من الاتفاقية، فقد كان موقفهما من أهم المواقف المؤثرة على المبادرة الأردنية الفلسطينية تجاه عملية السلام. وكان رد الفعل الأوّلي للاتحاد السوفياتي من عملية السلام سلبياً، بسبب اعتقاده أنّ الاقتراح كان جزءاً من محاولة لفرض صفقات منفردة غير عادلة على العرب[1]، لذا، فإنّ عقد مؤتمر دولي للسلام كان مهمّاً للسوفييت، بحيث يكون تحت رعاية مشتركة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، خارج نطاق مجلس الأمن.

وقد عارض الاتحاد السوفيتي اشتراك جميع أعضاء مجلس الأمن الدولي، وذلك لاعتقاده بأنّ نفوذه سيكون ضعيفاً في مثل هذا الاجتماع، وبالتالي، فإنّه يرغب في تحقيق المساواة مع الولايات المتحدة، وذلك حسبما يرى دولة طاهر المصري، وزير خارجية الأردن.[2] ولكن، خفّف الاتحاد السوفياتي من معارضته بعد ذلك، حيث انضم في تموز عام 1985 إلى فرنسا، في دعوة فرنسية سوفيتية لانعقاد مؤتمر سلام للشرق الأوسط، واختلف عندها موقف سوريا من مبادرة السلام عن موقف حليفها الاتحاد السوفياتي، حيث اعتقدت بأنّ تسوية سلمية في سياق مؤتمر دولي للسلام، وبمشاركة جميع الأطراف

[1] ديو سكودودر (محرّر صحفي)، واشنطن بوست، 21 آذار 1985، ونسب هذا البيان إلىمقال في صحيفة البرافدا.

[2] الأنباء العربية، لندن، 7 حزيران، نقلاً عن مقابلات طاهر المصري مع المسؤولين السوفيات في موسكو.

المعنية، هي الحل الواقعي للنزاع العربي الإسرائيلي، وبعبارة أخرى، فإنّ الدبلوماسية الدولية، تقدّم الاحتمال الوحيد للسلام، لاقتناع الرئيس الأسد بأنّ العرب لم يصلوا بعد إلى مرحلة التكافؤ العسكري مع إسرائيل، وأنّهم بإمكانهم تحقيق تسوية سلمية متوازنة وشاملة من مركز قوّة متساوية، لا التسوية التي تفرضها الولايات المتحدة وإسرائيل عليهم[1]. وانطلاقاً من هذه النقطة، فقد عارض الرئيس الأسد اتفاقية 11 شباط، لأنه كان يدرك أنّ العالم العربي في ذلك الوقت كان في مركز ضعف، ولا يستطيع في ظلّه المساومة، فإسرائيل تسيطر على لبنان تحت غطاء التأييد الأمريكي.[2]

5. فشل الاتفاق

كانت مبادرة السلام الأردنية الفلسطينية مغامرة محسوبة، ومخاطرة في ظل مناخ المعارضة من قبل سوريا والاتحاد السوفياتي وإسرائيل. ولكن عندما رأى الملك حسين أنّ الظروف ملائمة لطرحها، حيث الاعتبارات السياسية الخارجية، وظروف الأردن المحلية في عقد الثمانينيات، كانت الدافع وراء اعتمادها، أقدم على هذه المخاطرة، محاولة منه لترسيخ المصالح الأمنية الأردنية[3]، وعلى كل، فإنّ اتفاقية 11 شباط تعد بمثابة نصر سياسي على

---

[1] في إطار رؤية الرئيس حافظ الأسد لتوازن القوى، فقد اعتقد أنّه انتصر في لبنان، بإفشاله المعاهدة الإسرائيلية اللبنانية، التي عقدت تحت رعاية جورج شولتز في 17 أيار عام 1983.

[2] تصريح حافظ الأسد لصحيفة واشنطن بوست في 24 آذار 1985.

[3] الأخبار العربية، الحسين يصدر تحذيراً في 6 أيار 1985 يقول فيه:"إنّ الظروف التي خلقت هذه الفرصة للمفاوضات، لا يمكن أن تستمر للأبد، فبالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، كان اتخاذها هذه الخطوة عملاً شجاعاً جداً، وإذا استمر إنكار دور منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام، وإذا استمر زحف ضم

المنظور القريب للملك حسين، وذلك لأسباب أهمها قبول منظمة التحرير ببعض الحلول الوسط. كما أنّ الاتفاقية قدّمت أسلوباً أكثر واقعية لتسوية سلمية نهائية، ولكن هذا النجاح لم يكتب له الاستمرار على المدى البعيد.

ولأنّ الاتفاقية كانت ثمرة تفاوض بين الأنظمة والأردن، نظراً لمتغيرات محلية وإقليمية ودولية، فقد تطلّب تطبيقها بالضرورة التدخل من قبل أطراف إقليمية ودولية، والاشتراك الفعلي للأطراف المتنازعة في ظل مؤتمر دولي، وكذلك الموافقة الدولية، خاصة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ما يدل على أنّ أيّ اتفاقية أو مبادرة سلام لاحقة، تعتمد في نجاحها على مدى استقبال الأطراف الدولية المهمة لبنودها، وكذلك على ملاءمتها لمصالحها الدولية، فالتصلّب من جانب واحد أو أكثر من الأطراف المهمة، يمكن أن يهدّد بالفعل تطبيق أيّ اتفاقية، وفي ضوء هذه الحقائق، فإنّ الظروف الدولية، وتصارع المصالح، عملت على إجهاض اتفاقية 11 شباط.

ولحل أيّ نزاع، يجب أن تكون الأطراف المعنية مهتمّة بالضرورة بحل هذا النزاع، وراغبة في إيجاد حلول وسط قابلة للتفاوض، كالحل الذي يتمثّل في تأسيس اتحاد كونفدرالي مكون من الأردن ومنظمة التحرير، فقد قدّمت منظمة التحرير الفلسطينية حلاًّ وسطاً بقبولها دولة مصغرة مرتبطة بالأردن بدلاً من حل دولة فلسطينية مستقلة، يمنح الضفة الغربية وقطاع غزة درجة من

الضفة الغربية، فإلى متى يبقى ذلك قبل أن يقرّر الفلسطينيون والعرب أنّ السلام في زماننا غير ممكن الحصول عليه، وأنّ الكفاح هو البديل الوحيد؟

الكونفدرالية مع الأردن، ودرجة من السلطة والحكم الذاتي. وعلى أساس هذه الحلول الوسط، كان كل من الأردن ومنظمة التحرير، يقدّمان مشروعاً للدخول في مبادرة سلام جديدة.

ويأتي هذا الحل الوسط، لإدراك كل من المنظمة التحرير الفلسطينية والأردن أنّ الولايات المتحدة هي الطرف الوحيد القادر على تحقيق عقد مؤتمر دولي للسلام، والتأثير على إسرائيل من أجل المشاركة في عملية السلام، وقد بنيت هذه المفاهيم على سابقة تاريخية، بالإضافة إلى طبيعة بناء الشرق الأوسط السياسي بنظمه الضعيفة، وبالنفوذ القوي والمسيطر للقوى العظمى في دول المنطقة. وإذا رغبت الولايات المتحدة في ممارسة نفوذها المسيطر، فإنّ لديها قدرة تجلب في موقفين رئيسين أولهما: قرار الولايات المتحدة عام 1956 بإنهاء العدوان الثلاثي على مصر من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وإعادة الأرض المحتلة إلى السيادة المصرية. وثانيهما: تدخل الولايات المتحدة المباشر بين مصر وإسرائيل، وذلك لعقد اتفاقية كامب ديفيد عام 1979، وتسهيل وتذليل العقبات التي إمام عقد هذه الاتفاقية.

والتفسير الوحيد لعدم إظهار الولايات المتحدة مثل هذه الرغبة عام 1985، يعود إلى العلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، التي أثّرت مباشرة على استراتيجية جلالة الملك الحسين في تشكيل خطته ذات المراحل الأربع، من أجل تطبيق اتفاقية11 شباط. إنّ المراحل الثلاثة الأولى من هذه الخطّة،

كانت موجّهة للمفاوضات المباشرة بين الأردن ومنظمة التحرير وبين الولايات المتحدة.

وقد صمّمت هذه المراحل للتوصّل إلى تفاهم مع الولايات المتحدة – القوة العظمى – قبل الدخول في مفاوضات وفق مرحلة المؤتمر الدولي. وتقتضي هذه المرحلة، توسيع دائرة الاشتراك لتشمل دولاً أخرى مثل إسرائيل وسوريا والاتحاد السوفييتي وأخرى عربية، وكان نجاح أو فشل مبادرة السلام في أثناء المراحل الثلاثة الأولى يعتمد على التعاون والمرونة، وعلى رغبة كل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة، في إنهاء المراحل الثلاث الأولى من المبادرة بنجاح.

ويأتي تصميم هذه المراحل لاتباع تسلسل محكم بحيث تقود فيها البدايات النهايات، وتسليم زمام أمورها للحلقات من بعدها، فالمرحلة الأولى الناجمة تفرض الانتقال إلى المرحلة الثانية، وهكذا حتى ينعقد المؤتمر الدولي في المرحلة النهائية. ويشير قبول الرئيس ريغان في اجتماعاته المكثفة بجلالة الملك الحسين في أيار عام 1985، للخطة ذات المراحل إلى أنّ مبادرة السلام قد دخلت مرحلة المفاوضات. فكانت المرحلة الأولى من خطّة الملك التي دعت إلى عقد اجتماع غير رسمي بين الوفد المشترك الأردني – الفلسطيني وبين مسؤولين من الولايات المتحدة، وأظهرت الولايات المتحدة مرونة في المفاوضات الأولى حول هذا الوفد المشترك.

وكما سبق ذكره، وفي أثناء زيارة جورج شولتز، وزير الخارجية الأمريكي، للأردن في أيار عام 1985، وضع شولتز تمييزاً بين الفلسطينيين المنتسبين لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبين أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني – البرلمان الفلسطيني في المنفى، كما أشرنا سابقاً. وفي ذلك مؤشر على إمكانية موافقة الولايات المتحدة على انضمام أعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني إلى الوفد الأردني الفلسطيني المشترك الذي تمّ اقتراحه. ورغم ذلك، فقد ألغت الولايات المتحدة الاجتماع بالوفد الأردني الفلسطيني في السابع من أيلول عام 1985 نتيجة ضغوط إسرائيلية تتعلق بالفلسطينيين في الوفد الأردني الفلسطيني، ما تسبّب بفشله، ويعزى فشل الاتفاقية إلى موقف الولايات المتحدة لأسباب أهمها:

1- طبيعة تقسيم المبادرة إلى أربع مراحل.
2- التمييز الذي أدخلته الولايات المتحدة بين أعضاء الوفد الفلسطيني.
3- عدم رغبة الولايات المتحدة الدخول في عملية السلام أو الضغط على إسرائيل لقبول المشاركة في المؤتمر.

لقد أدّى إلغاء المرحلة الأولى من خطة الحسين الاستراتيجية للسلام إلى تعريض مجمل مبادرة السلام للخطر، فالمرحلتان التاليتان تدعوان إلى قبول الولايات المتحدة حق تقرير المصير للفلسطينيين، والذي قبله الرئيس ريغان ضمنياً في السابق في أيار 1985، وقبول منظمة التحرير الفلسطينية للقرار رقم (242). وكان اقتراح الرئيس ريغان التالي هو مواصلة المفاوضات ضمن سياق مؤتمر دولي في غياب المراحل الثلاثة

الأولى التي تجاهلها، وقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية ذلك، فالمنظمة أرادت قبول الولايات المتحدة بحق الفلسطينيين مقابل اعترافها بقرار الأمم المتحدة رقم (242)، أمّا سلسلة الحلول الوسط بين منظمة التحرير والولايات المتحدة، فلم تتحقّق لغياب المراحل الثلاث الأولى، وخاصة المرحلة الأولى في اجتماع الوفد المشترك، بالإضافة إلى موقف الولايات المتحدة المتذبذب في أثناء المفاوضات الأولية حول المؤتمر الدولي، ففي البداية، عارضت الولايات المتحدة مؤتمراً دولياً، ثم قبلت النظر في تأييد مؤتمر دولي يقتصر على الولايات المتحدة وإسرائيل والأردن والفلسطينيين، مع إمكانية ضم مصر إليه. وكان واضحاً أنّ استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفياتي والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، إشارة تردّد في البدء بالمؤتمر لكل من الملك حسين ومنظمة التحرير. وأخيراً، وافقت الولايات المتحدة على مؤتمر دولي باشتراك الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن الدولي وإسرائيل والأردن ولبنان وسوريا و منظمة التحرير الفلسطينية وفقا لشروط هي:

أولاً: وجوب اشتراك الدول العربية في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل.

ثانياً: عدم قدرة المؤتمر على فرض تسوية على إسرائيل.

ثالثاً: إعتراف منظمة التحرير، وبشكل خاص بالقرار رقم (242) قبل أجراء أيّ مباحثات مع الولايات المتحدة كشرط مسبق، وبهذا تحوّل جوهر خطّة المراحل الأربعة التي تقدّم بها جلالة الملك الحسين إلى الرئيس ريغان في أيار عام 1985 إلى الاعتراف أولاّ بالقرار رقم (242)، وهذا يعني أنّ الولايات

المتحدة أرادت اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بقرار الأمم المتحدة قبل المباحثات معها، وقبل عقد أيّ مؤتمر دولي، وقبل أيّ حلول وسط من جانب الولايات المتحدّة أو إسرائيل. وبالنظر إلى الشروط المسبقة التي وضعتها الولايات المتحدة من أجل المؤتمر الدولي، يبدو أنّ إسرائيل قد نجحت مرة ثانية في التأثير على سياسة الولايات المتحدة، وذلك بوضعها على الأقل شرطين مسبقين لا يمكن أن تقبلهما منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا الطلب لا يتطابق أبداً مع موافقة الولايات المتحدة في أيار 1985 على اتباع خطّة الملك حسين ذات المراحل الأربع، والتي بموجبها، سوف تعلن الولايات المتحدة، بعد عقد اجتماعات غير رسمية مع الوفد الأردني الفلسطيني المشترك، حق الفلسطينيين في تقرير المصير (والذي سوف يتم تحديده ضمن سياق عملية مفاوضات شاملة)، وبعدئذ سوف تقبل منظمة التحرير الفلسطينية بقرار الأمم المتحدة رقم (242)، ويتبع هذه المراحل مفاوضات مباشرة مع إسرائيل خلال سياق مؤتمر دولي، ولكن وضعت الولايات المتحدة عراقيل وتعقيدات أدركها جلالة الملك الحسين، وهي أنّها أعطت الاتفاق اهتماماً محدوداً، عندما عهدت إلى مستويات دنيا من المسؤولين الأمريكيين ممن تنقصهم السلطة، بالقيام بالاتصالات اللازمة لتوفير التقدّم لمبادرة السلام، وكذلك تمّ سحب قرار تزويد الأردن بصفقات الأسلحة من قبل الكونجرس في حزيران 1985، وكان جلالة الملك الحسين يعتبر أنّ صفقات المساعدة العسكرية للأردن دليلاً على تأييد الولايات المتحدة لها. ولكن الآمال التي عقدها الاردن على الولايات المتحدة كطرف مركزي في دعم المفاوضات لم تكن في موقعها المناسب. وعلى الجبهة الإسرائيلية، فقد عارضت إسرائيل

بشدة المباحثات المباشرة بين وفد أردني فلسطيني مشترك وبين مسؤولين من الولايات المتحدة، في حين قبلت فكرة الحكم الذاتي للفلسطينيين على الضفة الغربية وقطاع غزة، ورغم ذلك، فقد عارضت فكرة عقد مؤتمر دولي يمكن أن يبحث الحكم الذاتي للفلسطينيين، وذلك لأنها تريد مباحثات مباشرة بينها وبين الأردن والفلسطينيين، أيّ من غير أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني، الذين يسكنون في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت رعاية الولايات المتحدة، وأيّ مؤتمر دولي لا يلبّي هذه الشروط المسبقة، سوف لن توافق عليه إسرائيل، وبالرغم من معارضة أطراف إقليمية هامة مثل سوريا لاتفاقية 11 شباط، إلّا أنّ معارضتها لم تؤثر على جهود المفاوضات الأولية التي قام بها الملك حسين مع الولايات المتحدة في أيار عام 1985.

وهكذا، سوف يستنتج المرء من خلال البنية الشاملة لخطّة الملك حسين الاستراتيجية للسلام ذات مراحلها الأربع، أنّ إلغاء الولايات المتحدة للمرحلة الأولى، قد قضى على مجمل مبادرة جلالة الملك الحسين للسلام. وخاصة عندما قاطعت الولايات المتحدة المفاوضات حول مؤتمر دولي، وقرّرت فرض شروطها المسبقة على منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتحديد ضرورة قبولها العلني بقرار الأمم المتحدة رقم (242)، قبل الدخول في مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة وقبل انعقاد مؤتمر دولي.

وقد أدّى فشل مبادرة السلام الدولية إلى توتر شديد في العلاقات الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية، وجرى تخفيف خبر فشل الاتفاقية، في بيان عام

صدر عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية مفاده التالي: "ردّاً على القرار الأخير الذي اتخذته اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بإلغاء اتفاقية 11 شباط بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، تعلن حكومة الأردن أنّها لن تسمح لقرار اللّجنة في إعاقة الجهود نحو تحقيق سلام إقليمي من خلال انعقاد مؤتمر دولي.

وفي بيان آخر صدر في 21 نيسان، أكّدت الحكومة أنّ الأردن لا يزال يرى في الاتفاق انعكاساً للعلاقات المميزة الموجودة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، كما أكّدت إيمان الأردن بأنّ الكلمة الأخيرة هي للشعب الفلسطيني حول ما يتعلق بمستقبلهم[1]. وكان الفشل على الصعيد الدولي في اتخاذ خطوة إيجابية بالنسبة لصيغة الاتفاق الذي تضمنته اتفاقية 11 شباط، قد أدّى إلى تقوية موقف المتشدّدين الفلسطينيين، وإلى تبرير التقييم السلبي للرئيس حافظ الأسد حول إمكانية السلام في المنطقة.

وعندما فشلت مبادرة السلام عام 1985، بحث جلالة الملك الحسين عن تسوية مع سوريا، وقد بدأ الميل باتجاه سوريا في سياسة الأردن الخارجية في أيلول تشرين الأول من عام 1985، وذلك في إطار إعادة الأردن ترتيب أوراقه السياسية، لتتناسب والسياسات العربية والإقليمية، وتشكيل القوى فيها.

[1] الأردن(نشرة أردنية)، سفارة المملكة الأردنية الهاشمية في الولايات المتحدة، المجلد الثاني عشر، العدد 3 نيسان أيار 1987.

وبالرغم من استمرار جلالة الملك الحسين في التفاوض مع الولايات المتحدة، خلال شهر شباط عام 1986، حول شروط انعقاد مؤتمر دولي، فإنّ الاتفاقية كانت في حكم المنتهية، وكان ثمن التقارب الأردني السوري إعلان الأردن من طرف واحد إلغاء اتفاقية 11 شباط في التاسع عشر من الشهر ذاته عام 1986، إمّا منظمة التحرير الفلسطينية، فامتنعت عن الرد رسمياً على موقف الأردن حتى نيسان 1987، حيث ألغت أيضاً من طرفها الاتفاقية، وبذلك وضعت لبنة في إطار التقارب مع المتشدّدين الفلسطينيين المقيمين في سوريا.

6. مرحلة ما بعد الاتفاق

شهدت المنطقة العربية، كما تنبّأ لها جلالة الملك الحسين، ذروة عنف جديدة ما بين عاميّ 1987 و1990 لغياب السلام، الأمر الذي عمل على زعزعة الاستقرار فيها، وكاد أن يتسبّب في حرب جديدة. ففي عام 1987، بدأت الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة[1] نتيجة خيبة الأمل لدى الفلسطينيين الناجمة عن الإخفاقات المتتالية في إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

نتيجة لفشل اتفاقية 11 شباط وما تبعها من إهمال متعمد للمنطقة، ولمواجهة حالة اللاسلم واللاحرب، وحالة غياب الحل على المدى المنظور، كان على الأردن أن يعيد ترتيب أوراقه وتوجّهاته وتنظيم سياساته، وذلك بالتوجه نحو

[1] صحيفة الكرستيان ساينس مونيتور، 14 نيسان 1987، حيث صرّحت أنّ أعمال الانتفاضة في الأراضي المحتلة هي من فلسطين الداخل، ولم يجر التخطيط لها من قبل الخارج (منظمة التحرير)، وهذا يتوافق مع حديث الميجور جنرال إيهود باراك لإذاعة الجيش الإسرائيلي.

أوروبا والاتحاد السوفييتي، كما كان عليه أن يتخذ مساراً جديداً بالنسبة لقضية فلسطين، لذا، اتخذ الملك حسين قراراً بإعادة ترتيب أوراقه الداخلية والخارجية، فأعلن قطع جميع ارتباطات الأردن القانونية والإدارية المتبقيّة بالضفة الغربية بعد احتلال عام 1967، وكان القرار استراتيجياً مبنياً على مصالح الأردن الوطنية وأمنه، وقد اتخذه في ضوء تقييمه للحقائق الجديدة في المنطقة، ولم يكن مجرد مناورة تكتيكية.

وقد شملت تعليمات جلالة الملك الحسين سلسلة من الإجراءات منها: إعلان الحكومة إلغاء الخطّة الخمسية بقيمة (1.3) بليون دولار والمخصّصة للأراضي المحتلة، وفي 31 تموز عام 1988، حلّ الملك حسين مجلس النواب بمرسوم ملكي[1]. كما وجّه الملك خطاباً في ذات اليوم عبر الأجهزة الإعلامية، أعلن فيه قراره بقطع الروابط القانونية والإدارية بالضفة الغربية المحتلة، كرّر فيه تأييده لرغبات منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتطلعها لتشكيل دولة مستقلة على أرض فلسطينية مستقلة، منفصلة عن المملكة الأردنية الهاشمية. وبناء على رغبات منظمة التحرير الفلسطينية، فقد قال جلالة الملك الحسين: "هناك سوف تتجسّد الهوية الفلسطينية، وسيثمر النضال الفلسطيني، كما أكّدته الانتفاضة المجيدة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال"، ومن الأسباب وراء قرار جلالة الملك الحسين بفك الارتباط، حاجة الأردن لتأمين مصالحه الأمنية الوطنية الخاصة،

[1] كان مجلس الأمة مشكلاً من ستين نائباً نصفهم من الضفة الغربية.

في ظل استمرار حالة " اللاحرب واللاسلم"، وتبرز هذه الحاجة في جزء من خطاب الحسين:

" إنّ الوحدة الوطنية غالية في أيّ بلد، ولكنّها في الأردن أكثر من ذلك، إنّها قاعدة استقرارنا، ونقطة انطلاق تطورنا وازدهارنا، إنّها أساس أمننا الوطني ومصدر إيماننا بالمستقبل، إنّها التجسيد الحيّ لمبادئ الثورة العربية الكبرى التي ورثناها ونحمل رايتها بكل فخر، إنّها مثل حيّ للأغلبية البنّاءة ونواة صحيحة لوحدة عربية أوسع".

لقد وجد الأردن، مرة ثانية، أنّه من الضروري النظر في المصالح الإقليمية والمحلية، لمواجهة بعض القضايا الملّحة مثل: طلبات المشاركة الشعبية، وعودة النظام البرلماني للحكم، بالإضافة إلى إجراءات تعزيز اندماج الفلسطينيين (كما هو حاصل في مخيمات اللاجئين) في الاتجاه العام للمجتمع الأردني، كما طبّقت إجراءات إضافية من قبل الحكومة الأردنية من أجل مواجهة هذه الاهتمامات الداخلية. وكان أحد القرارات، على سبيل المثال، تعيين لجنة خاصة لاقتراح تعديلات لقانون انتخاب عام 1986، ليتوافق مع فك ارتباط الأردن بالضفة الغربية. وأعلنت قوانين جديدة للأحوال المدنية في آب عام 1988 هي: (1) من هم الفلسطينيون؟ الفلسطينيون هم الذين يقيمون بصفة دائمة في الضفة الغربية اعتباراً من 31 تموز عام 1988، ومثل جميع هؤلاء المقيمون "فلسطينيون" وليسوا "أردنيين" (2) دمج المخيمات في المجتمع الأردني، لذا، أعلن وزير الداخلية رجا الدجاني في أيلول عام 1988، عن

تغييرات في وضع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بقوله: "تمّ الآن ضم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إلى المناطق السكنية للمدن الأردنية. وسوف تقوم الحكومة بتزويدهم بجميع الخدمات الأساسية. وكان قرار الملك حسين، بفك الارتباط والإجراءات التي تم تطبيقها منذ إعلان 31 تموز عام 1988، دلالة على إعادة التوجّه الواضح نحو الأمور الداخلية – وذلك لمواجهة المصاعب الاقتصادية، والتعامل مع مطالبة التمثيل السياسي، والتعبير السياسي في الداخل، وذلك من أجل تعزيز التضامن والوحدة الداخلية، ولإبراز دور الأردن – غير النشط – حيال قضية فلسطين.

وقد بدا واضحاً موقف جلالة الملك الحسين من حيث أنّه لن يغير موقفه، ما لم تتغير الظروف الخارجية، وما لم يصبح المؤتمر وشيك الحدوث، وما لم تطلب منظمة التحرير الفلسطينية مشاركة الأردن[1]. وما دامت الظروف قائمة، فلن تكون هناك إشارة لكسر الجمود في العلاقات بين منظمة التحرير وإسرائيل والولايات المتحدة الامريكية. وزيادة على ذلك، فقد قطعت الولايات المتحدة حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية، بسبب فشلها في كبح جماح النشاطات الفدائية ضد إسرائيل من قبل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ولامتناعها عن الإدانة العلنية لمثل هذه الأعمال ومعاقبة مرتكبيها، ما غيّب أيّ دافع لمبادرة جديدة، أو لانفراج بفعل التعقيدات القائمة في المنطقة.

[1] صحيفة الجوردن تايمز، في 19 أيلول 1988، حيث أوردت قول الحسين:"سوف لا نغيّر موقفنا تحت أي ظروف، ما لم يطلب منا الفلسطينيون بأنفسهم أن نفعل ذلك. لقد أشرنا إلى أننا مستعدون وراغبون (إذا دعت الحاجة) في الذهاب إلى مؤتمر دولي في وفد مشترك.

صفوة الكتاب

السؤال المركزي الذي تمحور حوله موضوع الكتاب هو: ما الهدف الذي أراد الملك حسين تحقيقه من توقيعه اتفاقية 11 شباط مع منظمة التحرير الفلسطينية ؟

من خلال استعراضنا الظروف والملابسات والأحداث المتلاحقة في المنطقة المحلية والإقليمية والدولية، تكلّل قرار جلالة الملك الحسين بالدخول في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع الاتفاقية. وكان للعوامل المذكورة، الفاعلية في رسم مسار السياسة الخارجية الأردنية ودورها في عقد هذه الاتفاقية. ولفهم هذه العوامل، كان ضرورياً اعتماد إطار طارق إسماعيل خلفية للموضوع، لتصنيف وتحليل مسار السياسة الخارجية. وفي ضوء هذا الإطار، قسّمت المتغيرات المستخدمة إلى أربع فئات رئيسية هي:

1- السياق التاريخي.
2- العوامل الخارجية.
3- العوامل الإقليمية.
4- العوامل المحلية.

وينصب السياق التاريخي على ظروف وملابسات وقرائن نشأة الأردن على يد الملك عبدالله بن الحسين، ومن بعده الملك طلال، لتحديد ماهية التقاليد

التاريخية، والمعايير الثقافية، وإجراءات السياسية المعتمدة التي يمكن اعتبارها جزءاً من نموذج متصل، يؤثر على مسار السياسة الخارجية.

أمّا العوامل الإقليمية، فتشمل السياسات الإقليمية وأثرها على مسار السياسة الخارجية الأردنية، خاصة قضية فلسطين. أمّا العوامل المحلية، فقد حدّدت أثر متغيرات السياق الاقتصادي، والاجتماعي، والأيديولوجي، وتوجه وعمليات السياسة الخارجية على السياسة الخارجية الأردنية.

وجدير بالذكر أنّ التمعن في هذه المتغيرات وفحصها، يوفّر لنا منظوراً قرينياً واسعاً، يتم بوساطته تقييم هذه العوامل المؤثرة على قرار جلالة الملك الحسين، في الدخول في اتفاق 11 شباط 1985.

إنّ دراسة السياق التاريخي لتاريخ الأردن، ضروريّ لتقرير أيّ من عناصر الاستمرارية أو العناصر المتغيّرة في تجربة الأردن التاريخية، يمكن أن تكون فاعلة أو مؤثرة على دوافع الملك حسين وخياراته وأهدافه السياسية في الزمن المعاصر. كما أنّ دراسة شخصيات صانعي القرار الرئيسين في الأردن، مثل الملك عبدالله والملك طلال، ضرورية لاستعراض العوامل التاريخية، ولمعرفة دورهم في تشكيل وصقل شخصية جلالة الملك حسين.

لقد هدف التحليل إلى استكشاف عناصر الاستمرارية والتغيير في الأردن، وتحديداً صناعة القرار السياسي الأردني، وبدراسة العوامل المحلية في الأردن،

فقد تبيّن لنا أنّه كان هناك دور ما لقطاعات مهمة من المجتمع الأردني في تقييد صناعة السياسة الخارجية الأردنية أو في دعمها.

وكذلك من أجل توفير إطار شامل للتعرف على العوامل التي أثّرت على قرار السياسة الخارجية، هذا بالإضافة إلى رغبة الأردن للدخول في الاتفاق الأردني الفلسطيني، والتي جعلت هناك ضرورة لتقييم العوامل الخارجية. فعلى سبيل المثال، تمّ بحث المحيط السياسي الإقليمي، خاصة علاقات الجامعة العربية والدول العربية بالأردن، وذلك لتقييم أثرها على السياسة الخارجية الأردنية، وفي ضوء هذا الدور، حاول المؤلف تحديد أثره على نجاح أو فشل اتفاقية 11 شباط.

كما حاول المؤلف جاهداً، تحديد العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الأردنية وتقصّيها، فكانت مجموعة معقدة من المتغيرات المستقلة التي كان لها تأثير على السياسة الأردنية، وعلى قرار الأردن بتوقيع الاتفاقية، وكذلك على فشل مبادرة السلام. ومن خلال السياق التاريخي، فقد تبيّن لنا أنّ التزام الحسين بحل مشكلة فلسطين، وتأمين إعادة الأراضي المحتلة، يمكن أن يعود إلى تأثير شخصية الملك عبدالله، الذي غرس فيه المبادىء التي يؤمن بها، ومثله، وقيمه في الاستقلال والوحدة والمملكة المتحدة بين الضفتين.

لقد اضطر الأردن إلى إعادة تشكيل بناء الاقتصاد، وذلك بتحويل الاستثمار وما لديه من عملة أجنبية محدودة إلى مشاريع، لتؤمن مصادر دخل داخلية

عوضاً عن المصادر الخارجية في عقد الثمانينيات، بعد أن كان البنيان الاقتصادي والسياسي في السبعينيات كافياً لتلبية متطلبات الدعم المحلي للسلطة، من هنا، تطلّب الوضع الاقتصادي في الثمانينيات من صانع القرار السياسي، تجميع الدعم والمشاركة الشعبية لتطبيق سياسة مبادرات جديدة خلال حقبة الثمانينيات، الأمر الذي تطّلب من المملكة تنمية الدعم السياسي المحلي، وتلبية المتطلبات المحلية للمشاركة السياسية، وكان واضحاً أنّ البرلمان الأردني سيلعب دوراً في تحقيق ذلك، ولكن دعوة الملك لانعقاد البرلمان، وحقيقة كون نصف المقاعد البرلمانية مخصّصة للفلسطينيين، عقّدت الموضوع بسبب عدم حل قضية فلسطين. وهكذا، شكّلت الحالة الاقتصادية، والحاجة للمشاركة السياسية، والقلق حول وضع مخيمات اللاجئين في الأردن غير المندمجة في المجتمع الأردني، ضغوطاً إضافية على الملك لإيجاد حل سياسي، وجعلت هذه التحدّيات من "دور القيادة"، متغيّراً هاماً في تحليل قرارات جلالة الملك الحسين النهائية في السياسة الخارجية، للدخول في اتفاقية سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وكما أوضحت سابقاً، وبسبب أهمية دور القيادة في البلاد ذات القيادة القوية والفردية، يصبح من الأهمية بمكان، فهم أسلوب وكفاءة ومفاهيم القادة، لفهم سلوك السياسة الخارجية، فعلى سبيل المثال، اتبّع جلالة الملك الحسين في الفترة من (1967–1974) سياسة استعادة الأراضي الأردنية التي احتلتها إسرائيل في عام 1967، وذلك استمراراً للسياسات التي أسّسها الملك عبدالله. وعلى أيّ حال، ومنذ عام 1974، كان على الحسين أن يبدأ في تعديل

مفاهيمه ووجهات نظره، لتتلائم مع الحقائق الجديدة التي تؤثر على حل قضية فلسطين. وقد نشأ هذا التغيير بصفة محدّدة، نتيجة لمؤتمر القمة العربي في عام 1974، الذي وافق على قرار تأييد دولة فلسطينية مستقلة، تحت الزعامة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

إنّ أسلوب جلالة الملك الحسين في السياسة الخارجية، هو عامل آخر مؤثّر في دوره القيادي، فقد اتّبع الملك حسين أسلوباً من الدبلوماسية، استند إلى المعالجة الواقعية لقضايا السياسة الخارجية، وهكذا كان باستطاعته المحافظة على مرونة في التحالفات على أساس القضايا، في الوقت الذي يحتفظ فيه بالقدرة على المناورة لتحديد وتطبيق خيارات السياسة.

لقد تعزّزت السياسة بدور الملك القيادي في تقييمه الواقعي للقضايا المقترنة بالعوامل الإقليمية والدولية، وذلك باتخاذه قرارات عقلانية، مبنيّة على مصالح الأمن الوطني للأردن وقدراته. وكان توقيع اتفاق 11 شباط مع منظمة التحرير الفلسطينية، مثالاً حيّاً على قيادة جلالة الملك الحسين الناجحة في اتخاذه قراراً واقعياً مبنياً على تقييم عقلاني للعوامل المحلية والإقليمية والدولية، التي كانت تتعلق بحل مشكلة فلسطين.

وعلى الصعيد الإقليمي، كان العامل الأساس الذي أثّر على قرار جلالة الملك الحسين في الدخول في اتفاقية 11 شباط مع منظمة التحرير الفلسطينية، هو قرار الجامعة العربية في عام 1974، بالموافقة على قرار قمّة الرباط، الذي

اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، وأكّد على تأييد الجامعة العربية لدولة فلسطينية مستقلة، تحت الزعامة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. كان القرار تاريخياً، بسبب تسليم منظمة التحرير مسؤولية البحث عن حل للقضية الفلسطينية، الأمر الذي حال دون انفراد الأردن بالحل، أو بالتحدث نيابة عن الفلسطينيين، دون موافقة منظمة التحرير.

وعلى الصعيد الدولي، أثّرت عدة عوامل على سلوك الأردن في سياسته الخارجية، منها ما قدّمته الولايات المتحدة عبر خطة ريغان للسلام. وقد تناقضت التفسيرات والمواقف حيالها، ففي الوقت الذي شعر فيه جلالة الملك الحسين بأنه حصل على التزام من الولايات المتحدة بدعم اتحاد فدرالي أردني فلسطيني، ادّعت السعودية أنها تملك وثيقة مكتوبة من ريغان، يشير فيها إلى اتحاد كونفدرالي أردني فلسطيني. وفي ضوء رؤية المنظمة على أنّ هناك تأييد من الجامعة العربية والولايات المتحدة لاتحاد كونفدرالي، وافق المجلس الوطني الفلسطيني عام 1983 على سياسة تنص على أنّ أيّ علاقة مع الأردن، يجب أن تكون على أساس الكونفدرالية.

وهكذا دفعت سلسلة من العوالم الخارجية والمحلية الأردن، إلى إيجاد علاقة تعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية على أساس جديد من " الكونفدرالية "، ما وضع حدّاً لعروض الأردن المستمرة لإنشاء مملكة متحدة. ومن جهة أخرى، فقد عملت التغيّرات داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك تصورها النسبي، على جعل الاتفاقية مشروعاً مرغوباً فيه، بالإضافة إلى عوامل أخرى داخلية

وخارجية شكّلت ضغطاً على المنظمة للدخول في مبادرة سلام مشتركة مع الأردن، وهي حصول ياسر عرفات عام 1979 على موافقة المجلس الوطني الفلسطيني على صيغة "الدولة المصّغرة"، ومنحه الصلاحية للدخول في مفاوضات سلام على هذا الأساس، وكذلك الانشقاق داخل المنظمة وهزيمتها أمام إسرائيل في لبنان عام 1982 – 1983، وثورة الكولونيلات التي أيّدتها سوريا ودعمتها. وأخيراً، زيادة عدد الأعضاء المعتدلين في منظمة التحرير الفلسطينية أثناء اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في عمان عام 1984.

ومن خلال سياق تقديم هذا الكتاب، يبدو واضحاً أنّ تدخل القوى العظمى في شؤون الشرق الأوسط، والمنظمات العربية الإقليمية وسياساتها، بالإضافة إلى عوامل داخلية في الأردن، كانت عوامل قد أثّرت، ولا تزال تؤثر، على سياسة الأردن الخارجية.

وقد تمّ التأكيد هنا على ضرورة فحص جملة من المتغيرات للعوامل المختلفة، من خلال المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وذلك من أجل تفسير مسار السياسة الخارجية، خاصة ضمن مجال قضية محدّدة، وهي مشكلة فلسطين. حيث تمّ توضيح أنّه لا يمكن لمتغير بمفرده أن يكون كافياً لتفسير مسار السياسة الخارجية الأردني، بل لا بد من اشتراك عدّد من المتغيرات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وعلى الرغم من عدم ورود متغيّر السياق التاريخي في إطار ما طرحه طارق إسماعيل، إلّا أنه كان له أثر على سلوك السياسة الخارجية الأردنية.

وبما أنّ اتفاقية 11 شباط كانت اتفاقية متفاوضاً عليها بين أطراف متعدّدة، نتيجة متغيرات محلية وإقليمية وخارجية، فقد تطلّب تطبيقها مشاركة أطراف عدّة، وتدّخلاً ودعماً خارجياً، كما تمّ بحث الفشل النهائي للاتفاقية، وكان مصير نجاح أو فشل مبادرة السلام متعلقاً بمصالح الأطراف الدولية المعنية، خاصة الولايات المتحدة، وبمواقفها التفاوضية ورغبتها والتزامها بتطبيق السلام.

إنّ حقيقة وطبيعة النظام الدولي، بالإضافة إلى السياسات الإقليمية، قد أثرّت بوضوح على تطور خطّة جلالة الملك الحسين ذات المراحل الأربع لتطبيق اتفاقية 11 شباط. حيث اشتملت المراحل الثلاثة الأولى من الخطّة على مفاوضات مباشرة أردنية فلسطينية مع الولايات المتحدة، وأدرك كل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بأنّ دعم الولايات المتحدة لمبادرة السلام والتزامها بها، هو أمر حيوي لنجاحها، لكونها قوّة كونية، ولعلاقاتها الوثيقة مع إسرائيل. ودعت المراحل الثلاثة الأولى للخطّة إلى: اجتماع رسمي بين وفد أردني – فلسطيني مشترك مع مسؤولين أمريكيين، وضرورة قبول الولايات المتحدة حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وقبول منظمة التحرير الفلسطينية بقرار الأمم المتحدة رقم (242). كما دعت المرحلة الرابعة من الخطّة إلى مفاوضات على مستوى مؤتمر دولي، تشارك فيه إطراف أخرى في المفاوضات هي: إسرائيل وسوريا والاتحاد السوفييتي ودول عربية أخرى.

لقد فشلت خطّة جلالة الملك الحسين ذات المراحل الأربع لتطبيق اتفاقية 11 شباط على المستوى الدولي، وبالرغم من إحراز تقدّم في المفاوضات حول

الاجتماع المقترح بين الوفد الأردني الفلسطيني المشترك، وبين مسؤولين من الولايات المتحدة، إلّا أنّ المرحلة الأولى فشلت عندما ألغت الولايات المتحدة من طرف واحد الاجتماع المقترح، وأعقب إلغاء الولايات المتحدة المرحلة الأولى، القضاء على المرحلتين الثانية والثالثة من خطّة الحسين الرامية إلى إحلال عملية السلام.

كما أنّ هناك قضايا لم يتعرض لها الكتاب، والتي أرجو أن يفرد لها بحث آخر يتعلق بالفترة بعد قرار الأردن بفك الارتباط مع الضفة الغربية، وقرارها بإجراء إصلاحات في بنيانها السياسي والاقتصادي، وإجراءاتها التي تمّ تطبيقها من قبل الحكومة الأردنية لهذا الغرض. وهذا الأمر يتطلب دراسة متعمّقة للمتغيرات التي حدثت في الأردن نتيجة لفك الارتباط. كما أنّه لا بد من توفير إطار يصلح لتناول أهم القضايا والإصلاحات السياسية والاقتصادية والأمنية.

بالنسبة لفك الارتباط، لا بد من دراسة الإجراءات التي عملت الدولة على تطبيقها، مثل فك الارتباط بحد ذاته وما ترتّب عليه من نتائج على مختلف القطاعات المحلية التي تأثرت بالقرار. أمّا على صعيد الإصلاحات السياسية، من الضروري تناول جميع الإصلاحات السياسية التي طبّقتها الحكومة الأردنية بعد فك الارتباط، وآثارها على النظام الأردني. ويجب أن يركّز هذا الجزء على نظام الأردن البرلماني الجديد، وعلى الأحزاب السياسية.

أمّا قضية الإصلاحات الاقتصادية، يجب أن تشمل تحليلاً لوضع الأردن الاقتصادي، والإصلاحات الاقتصادية وأثرها عليه، وكذلك معرفة القيود المحلية والخارجية، وما لاقت من تأييد أو معارضة، ودورها في صنع السياسة الأردنية الخارجية، ويلزم كذلك دراسة الأمن الوطني الأردني في ضوء قرار فك الارتباط، ومن الأهمية بمكان، الوصول إلى أكثر مصالح الأمن الوطني الأردني أهمية من خلال سياق الاستمرارية والتغيير.

لقد تناول هذا الكتاب كثيراً من العوامل التي أثّرت على قرارات السياسة الخارجية الأردنية، وعلى قرارها الدخول في اتفاقية 11 شباط. وأخيراً، يجب أن تتعرض دراسة المتابعة إلى العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثّر على صناعة السياسة الخارجية. ويشمل هذا تحليلاً للأطراف الإقليمية والدولية والمنظمات، التي لها تأثير على الأردن. وكذلك إلى التغييرات في أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفيتي، وتأثيرها على السياسات الشرق أوسطية، خاصة سوريا وقضية فلسطين.

الملاحق

أولاً: نصوص قرارات الأمم المتحدة

1- قرار مجلس الأمن رقم (242).

أقر بالإجماع في اجتماع الأمم المتحدة رقم 1382 في 22 تشرين ثاني 1967، أنّ مجلس الأمن يعبّر عن قلقه المستمر للوضع الخطير في الشرق الأوسط، ويؤكد عدم السماح بالاستيلاء على الأراضي بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل، تستطيع من خلاله كل دولة في المنطقة أن تعيش بسلام. ويؤكّد أيضاً على أنّ جميع الأعضاء، بقبولهم ميثاق الأمم المتحدة، أخذوا على أنفسهم الإلتزام بالعمل بموجب المادة رقم (2) من الميثاق.

1. يعلن أنّ تنفيذ مبادئ الميثاق يستوجب إقامة سلام وعادل ودائم في الشرق الأوسط، الذي يجب أن يشمل تطبيق كل من المبادئ التالية.

أ – إنسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضي احتلتها في النزاع الحالي.

ب – إنهاء جميع الادعاءات أو حالات الحرب، والاعتراف بالسيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها، من غير تهديد أو أعمال عنف.

2. وتعلن أيضاً ضرورة:

أ – ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب – تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين

ج – ضمان عدم انتهاك حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، من خلال إجراءات تشمل إنشاء مناطق مجرّدة من السلاح.

3. ويطلب من السكرتير العام تعيين ممثل خاص للتوجه إلى الشرق الأوسط، ليقوم بمواصلة الاتصال مع الدول المعنية من أجل عقد اتفاق، والمساعدة على بذل الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة، بموجب بنود ومبادئ هذا القرار.

4. يطلب من السكرتير العام أن يقدّم تقريراً لمجلس الأمن عن التقدم في جهود الممثل الخاص بالسرعة الممكنة.

2- قرار مجلس الأمن رقم (338)

أقر في الاجتماع رقم 1747 لمجلس الأمن في 21- 22 تشرين أول 1973. ينص على أنّ مجلس الأمن:

1. يدعو جميع الأطراف في القتال الحالي إلى وقف إطلاق النار، وإلغاء جميع النشاطات العسكرية فوراً خلال (12) ساعة من لحظة إصدار القرار في المواقع التي يحتلونها الآن.

2. يدعو جميع الأطراف المعنية في البدء فوراً وبعد وقف إطلاق النار، بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم _242) لعام 1967 بجميع بنوده.
3. يقرّر – فوراً – ومع تطبيق وقف إطلاق النار – الشروع في مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الرعاية المناسبة، بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

ثانياً: اقتراحات السلام

1- نصّ اقتراح الملك حسين عام 1972 لمملكة عربية متحدة

1. سوف تصبح المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية متحدة وستدعى بذلك.
2. سوف تتألف المملكة العربية المتحدة من إقليمين:

أ – إقليم فلسطين، وسوف يتألف من الضفة الغربية وأيّ مناطق فلسطينية يتم تحريرها ويرغب سكانها في الانضمام إليها.

ب – إقليم الأردن، ويتألف من الضفة الشرقية لنهر الأردن.

3. سوف تكون عمان هي العاصمة المركزية للمملكة، وستكون في ذات الوقت عاصمة إقليم الأردن.
4. سوف تكون القدس عاصمة إقليم فلسطين.
5. سوف يكون الملك رئيس الدولة، وسوف يمارس السلطة التنفيذية المركزية، ويعاونه في ذلك مجلس وزراء مركزي. وسوف تكون السلطة التشريعية المركزية منوطة بالملك وبالمجلس الوطني، الذي

سينتخب أعضاؤه بالاقتراع المباشر السرّي، ويتألف من عدّد متساو من أعضائه من كلا الإقليمين.

6. ستكون السلطة القضائية المركزية منوطة بمحكمة مركزية عليّا.
7. سوف يكون للملكة قوّات مسلّحة واحدة، وسيكون الملك قائدها الأعلى.
8. سوف تكون مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية منوطة بالملك، وتضمن سلامة الاتحاد واستقراره وتطوره.
9. ستكون السلطة التنفيذية في كل إقليم مناطة بحاكم عام من الإقليم، وبمجلس وزراء إقليمي أيضاً، مؤلف من مواطني الإقليم.
10. سوف تكون السلطة التشريعية في كل إقليم منوطة بمجلس الشعب، الذي سيتم انتخابه بالاقتراع السرّي المباشر، وهذا المجلس سوف ينتخب الحاكم العام.
11. سوف تكون السلطة القضائية في كل إقليم منوطة بالمحاكم في الإقليم، ولا يكون لأحد سلطة عليها.
12. سوف تكون السلطة التنفيذية في كل إقليم مسؤولة عن جميع الأمور المتعلقة به، ما عدا الأمور التي يحدّدها الدستور، من مسؤولية السلطة التنفيذية المركزية.

2- نص خطة ريجان للسلام في أيلول 1982

أولاً، وحسبما ورد في اتفاقية كامب ديفيد، يجب أن يكون هناك فترة من الزمن، يتمتع خلالها السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة

بحكم ذاتي كامل على شؤونهم الخاصة، كما يجب إعطاء اهتمام مناسب إلى مبادئ الحكومة الذاتية لسكان المناطق، وإلى مصالح الأمن المشروعة للأطراف المعنية. إنّ هدف الفترة الانتقالية لمدة خمس سنوات، والتي سوف تبدأ بعد إجراء انتخابات حرة لسلطة فلسطينية مستقلة، هو لإثبات قدرة الفلسطينيين على إدارة شؤونهم الخاصة. وإنّ مثل هذا الحكم الذاتي الفلسطيني، لا يشكّل تهديداً لأمن إسرائيل. لن تؤيد الولايات المتحدة استعمال مزيد من الأرض بهدف الاستيطان أثناء الفترة الانتقالية، وفي الحقيقة، فإنّ التبنّي الفوري لتجميد الاستيطان من قبل إسرائيل، سوف يخلق أكثر من غيره من الأعمال، الثقة المطلوبة لمشاركة أوسع في هذه المباحثات، لا يمكن أن يكون المزيد من أنشطة الاستيطان ضرورياً لأمن إسرائيل، وإنما يؤدّي إلى تقليل ثقة العرب في إمكانية تحقيق نتيجة نهائية متفاوض عليها بحرية وبعدل.

أريد أن أجعل الموقف الأمريكي مفهوماً بصورة جيدة، إنّ الهدف من هذه المرحلة الانتقالية هو الانتقال السلمي المنظّم للسلطة، من قبل إسرائيل إلى السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، وفي ذات الوقت، يجب ألّا يتدخل مثل هذا الانتقال بمتطلبات أمن إسرائيل.

أمّا ما بعد المرحلة الانتقالية، وكما ننظر إلى مستقبل الضفة الغربية وغزة، فمن الواضح لي أنّ السلام لا يمكن تحقيقه بتكوين دولة فلسطينية مستقلة

في هذه المناطق، كما لا يمكن تحقيقه أيضاً على أساس السيادة الإسرائيلية، أو الإدارة الدائمة للضفة الغربية وغزة.

وهكذا، سوف لا تؤيّد الولايات المتحدة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية، ولن تؤيّد الضم أو الإدارة الدائمة بواسطة إسرائيل. وعلى أيّ حال، فهناك طريق آخر للسلام. يجب التوصل إلى الوضع النهائي لهذه الأراضي من خلال مفاوضات الأخذ والعطاء، ولكن، تبقى النظرة الثابتة للولايات المتحدة في أنّ الدولة الفلسطينية المستقلة، بالاشتراك مع الأردن، تقدّم أحسن فرصة لسلام ثابت وعادل ودائم. إنّنا نبني مدخلنا بأمانة على أساس المبدأ في وجوب حل النزاع العربي الإسرائيلي، من خلال مفاوضات تتضمن مبادلة الأراضي مقابل السلام. وهذه المبادلة منصوص عليها في قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) مثبتة بكل أجزائها في اتفاقية كامب ديفيد.

إنّ قرار الأمم المتحدة رقم (242) يبقى صالحاً بكامله، كحجر أساس لجهود أمريكا من أجل السلام في الشرق الأوسط. إنّ موقف الولايات المتحدة من أجل عودة السلام، يؤكّد على أنّ بنود الانسحاب في القرار رقم (242) تنطبق على جميع الجبهات، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة. وعندما يتم التفاوض على الحدود بين الأردن وإسرائيل، ستتأثّر نظرتنا إلى المدى الذي يجب أن تطالب به إسرائيل من أجل التنازل عن

الأراضي، بمدى السلام الحقيقي والتطبيع واتفاقيات الأمن المقدّمة مقابل ذلك.

وأخيراً، نبقى مقتنعين أنّ القدس يجب أن تبقى موحدة، ولكن وضعها النهائي يجب تقريره من خلال المفاوضات. وفي مجال المفاوضات القادمة، ستدعم الولايات المتحدة المواقف التي تبدو لنا أنها حلول وسط، عادلة ومقبولة، ويمكن أن تؤسّس اتفاقاً راسخاً. وسوف نعرض اقتراحاتنا المفضلة عندما نعتقد أنها ستكون مفيدة.

3-نص خطة فهد للسلام ذات الثماني نقاط، في آب 1981

1- إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في عام 1967 بما فيها القدس العربية.

2- تفكيك جميع المستوطنات الإسرائيلية المبنية على أراض عربية بعد عام 1967.

3- ضمان حرية العبادة لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

4- تأكيد حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة إلى بيوتهم، وتعويض من لا يرغب في العودة.

5- منح الضفة الغربية وقطاع غزة فترة انتقالية تحت رعاية الأمم المتحدة، لمدة لا تتعدّى بضعة أشهر.

6- تأسيس دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.

7- يجب أن تعيش جميع الدول في المنطقة بسلام.

8- تضمن الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنفيذ هذه المبادئ.

4 – الاتفاق الأردني الفلسطيني

إنطلاقاً من روح قرارات قمة فاس التي وافقت عليها الدول العربية، ومن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، واستناداً إلى الشرعية الدولية، ونتيجة تفاهم مشترك على إقامة علاقة مميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على التحرك سوياً نحو تحقيق تسوية سلمية وعادلة لأزمة الشرق الأوسط، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، على أساس المبادئ التالية:

1- إنسحاب كامل من الأراضي العربية المحتلة في عام 1967 من أجل سلام شامل، كما ورد في قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

2- حق تقرير المصير، سوف يمارس الفلسطينيون حقّهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من القيام بذلك، من خلال إطار تكوين دولة كونفدرالية مقترحة بين الأردن وفلسطين.

3- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة.

4- حل مشكلة فلسطين بجميع أبعادها.

5- وعلى هذا الأساس، سوف تجري المفاوضات تحت مظلة مؤتمر دولي، تشترك فيه الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن، وسائر

أطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك.

5. نص خطة مؤتمر القمة العربي في فاس للسلام في 9 أيلول 1982

1- إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في عام 1967، بما فيها القدس العربية.

2- تفكيك المستوطنات التي أقامتها إسرائيل على الأراضي العربية بعد عام 1967.

3- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

4- إعادة تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وممارسة حقوقهم الوطنية الأساسية وغير القابلة للتحويل، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي الوحيد، وتعويض جميع من لا يرغب في العودة.

5- وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت إدارة الأمم المتحدة لفترة انتقالية لا تتعدّى شهوراً قليلة.

6- إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.

7- يضمن مجلس الأمن السلام بين جميع الدول في المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

8- يضمن مجلس الأمن احترام هذه المبادئ.